الأَحْكَامُ المُترَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ

إعداد
الدكتور /عَادِل عَبْدُه مَحْمُود حَسَانِين
أُسْتَاذ اللُغَوِيَّاتِ المُسَاعِدِ في كُلِّيةِ اللغةِ العربيةِ
في أسيوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ رَبِّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على خاتمِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ الأمينِ وعلى آله وصحبِه الطيبين الطاهرين:

وبعــد:

فلقد حبا اللهُ اللغةَ العربيةَ واختصها بميزاتٍ لم تتوفرْ لغيرِها من اللغاتِ ، فأنزلَ بها معجزتَه الخالدةَ إلى يومِ القيامةِ (القرآن الكريم) ، وقد تميَّزَتِ اللغةُ العربيةُ بتعددِ ألفاظِها ، وتنوعِ أساليبها ، بما يَكْفُلُ لها الإعجازَ الذي جعله اللهُ سِرًّا من أسرارِها لكي يُعملَ كُلُّ ذي لُبٍّ فكرَهُ في البحثِ عن دلالاتها وكشف غوامضها، لذلك جاءت كُلُّ مُفردةٍ من مفرداتِ اللغةِ العربيةِ في موضعٍ لا يَصْلُحُ فيه غيرُها من المفرداتِ ، وقد يجتمعُ في الموضعِ الواحدِ لفظتان أو مفردتان ، لا يَصلُحُ أن تقومَ كُلُّ منهما فيه مقامَ الأخرى ، لأن اجتماعَهما له دلالةٌ مقصودةٌ وغرضٌ منشودٌ أرادَهُ المتكلمُ ، لذلك استعنتُ بالله ـ تعالى ـ وعقدتُ العزمَ على كتابةِ بحثٍ فيما اجتمعَ فيه شيئان في النحوِ أو التصريفِ ، وكيف يكونُ الفصلُ بينهما ، ولأيهما يكونُ العمل ،أو الأفضلية بالتقديم أو التأخير، أو الغلبة في الاتباع ، أو الحذف أو الذكر، إلى غير ذلك من المعاني التي تكشف عنها الدراسة، وقد أسميته:

(الأَحْكَامُ الْمُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في النَّحْوِ والتَّصْرِيفِ)

وقد اقتضتْ طبيعةُ البحثِ أن يأتيَ في مقدمةٍ ، وفصلين، وخاتمةٍ.

المقدمةُ: وذكرتُ فيها أهميةَ الموضوعِ ، والخطةَ المتبعةَ في دراستِه.

الفصلُ الأَوَّلُ: الأَحْكَامُ المُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في النَّحْوِ، وفيه أربعةُ مباحثٍ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : العملُ.

المَبْحَثُ الثَانِي: التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التغليبُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الحذفُ .

الفصلُ الثَّانِي: الأَحْكَامُ المُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في التَّصْرِيفِ، وفيه مبحثان:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : الإعلالُ والإبدالُ.

المَبْحَثُ الثَّانِي: الإدغامُ.

الخاتمة: وفيها أهمُّ النتائجِ التي أسفرت عنها الدراسة.

وقد دَفَعَنِي إلى اختيارِ هذا الموضوعِ ما يلي:

أوَّلًا: تعددُ مسائلِ الاجتماعِ في أبوابِ النحوِ والتصريفِ المختلفةِ وتنوعُ أغراضها.

ثانيًا: إبرازُ الأحكامِ النحويةِ والتصريفيةِ المترتبةِ على الاجتماعِ ، وبيانُ أثرِها في دلالاتِ الجملةِ العربيةِ.

ثالثًا: إفرادُ مواضعِ الاجتماعِ النحويةِ والتصريفيةِ ببحثٍ مستقلٍ يجمعُ شتاتَها ، ويوضحُ غامضَها.

وقد اتَّبَعْتُ في دراسةِ مواضعِ الاجتماعِ المنهجَ التالي:

أولًا: عنونتُ لكُلِّ مَبحثٍ بعنوانٍ مستقلٍ .

ثانيًا: مهدتُ لكُلِّ حُكمٍ من أحكامِ الاجتماعِ بتمهيدٍ موجزٍ.

ثالثًا: قمتُ بدراسةٍ وافيةٍ لكُلِّ موضعٍ من مواضعِ الاجتماعِ ، مبينًا آراءَ النحويين والصرفيين المختلفة من خلال مؤلفاتهم.

رابعًا: رتبتُ مَسَائلَ كُلِّ مَبْحَثٍ حسبَ ترتيبِ أبوابِ النحوِ والتصريفِ المعهودةِ في كتبِ شروحِ الألفيةِ، لسهولةِ الرجوعِ إليها.

وبعد : فاللهَ ـ تعالى ـ أسألُ أن يجعلَ هذا العملَ خالصًا لوجهه وأن ينفع به طلابَ العربيةِ ومُحِبِّيهَا.

وهو من وراء القصد و الهادي إلى سواء السبيل

الباحـــث

الفصلُ الأَوَّلُ
الأَحْكَامُ المُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في النَحْوِ

وفيه أربَعَةُ مَبَاحِثَ:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : العَمَلُ.

المَبْحَثُ الثانِي: التَقْدِيمُ والتَأخِيرُ.

المَبْحَثُ الثالِثُ: التَعْلِيبُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الحَذْفُ .

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

العَـــمَـــلُ

١- اجتماع المفعول به و المصدر والظرف والجار والمجرور بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله

الفعلُ المبني لما لم يُسمَّ فاعلُه هو {ما} – أي: اسم ولو مؤوَّلًا – {حُذفَ فاعلُه} – للجهلِ به، أو لغرضٍ لفظي أو معنوي – {وأقيم} هو أي :النائب: من مفعول به، أو مصدر أو ظرف متصرفين مختصين، أو مجرور {مقامه} في: إسناد العامل إليه، ووجوب تأخره عنه، واستحقاقه للاتصال به وامتناع حذفه، وتأنيث عامله لتأنيثه [١].

ويُحْذَفُ الفاعلُ لأغراضٍ كثيرةٍ، منها ما هو لفظي ،ومنها ما هو معنوي[٢].

فالأسبابُ الراجعةُ إلى اللفظِ ثلاثةٌ :

ـ الإيجازُ في العبارةِ نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ [٣]﴾

ـ المُحافظةُ على السجعِ في الكلامِ المنثورِ نحو قولهم : مَنْ طَابتْ سَرِيرَتُه حُمِدَت سِيرَتُهُ .

ـ تصحيحُ النَّظْمِ كقوله :

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلًا ... غَيْرِى وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ[٤]

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي ص ١٩٥،١٩٤ .

(٢) ينظر: اللمع في العربية ، لابن جني ص ١٢٧، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣٤١/١، وشرح التسهيل ، لابن مالك ١٢٤/٢، ١٢٦، والتذييل والتكميل، لأبي حيان ٢٢٦/٦، ٢٢٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ، للمرادي٥٩٨/٢، وأوضح المسالك، لابن هشام ١٢١/٢، وشرح الألفية ، للأشموني ٦١/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ٢٨٦/١، وعدة السالك بتحقيق أوضح المسالك ، للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد١٢١/٢ .

(٣) من الآية(١٢٦) من سورة النحل.

(٤) البيت من البسيط، للأعشى في ديوانه ص ٤٣، وهو في: شرح التسهيل ، لابن مالك ١٢٥/٢ ، وأوضح المسالك ١٢١/٢،، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ،لابن قيم الجوزية ٣١٨/١ ، والتصريح ٢٨٦/١. =

والأغراضُ المعنويةُ التي يُحْذَفُ لها الفاعلُ كثيرةٌ وأَهَمُّها:

ـ الجهلُ به نحو: " سُرِقَ الْمَتَاعُ "

ـ العلمُ به نحو :قوله تعالى:﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ(١)﴾

ـ الإبهامُ على السامع نحو : تُصُدِّقَ بألفِ دينارٍ.

ـ التعظيمُ نحو: خُلِق الخنزيرُ.

ـ التحقيرُ نحو: طُعِنَ عُمرُ، وقُتِلَ الحُسينُ .

ـ الخوفُ منه، أو الخوفُ عليه. قُتِلَ الأميرُ

وينوبُ عن الفاعلِ في رَفْعِهِ، وَعُمْدِيته، ووُجُوبِ التأخيرِ عن فعلِهِ ،واستحقاقِهِ للاتِّصَالِ به، وتأنيثِ الفعلِ لتأنيثِهِ واحدٌ من أربعة(٢) ، وقيل: خمسة(٣)، بالتفريقِ في الظرفِ.

الأول : المفعولُ به نحو- قوله تعالى:﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ(٤)﴾ .

الثاني : المصدرُ ، وينوبُ عن الفاعلِ بشروط ثلاثة(٥):

الأول: أن يَكُونَ متصرفًا، فلا يجوز نيابة "سبحان" ونحوه.

والثاني: أن يَكُونَ لغيرِ مُجردِ التوكيدِ، فلا يجوز: "ضُرِبَ ضَربٌ لعدم الفائدة.

= الشاهد فيه قوله: "عُلقتها، عُلقت، عُلق" حيث بنى الشاعرُ الأفعال الثلاثة للمجهول، بعد أن حذف الفاعل للعلم به؛ وهو الله تعالى؛ وذلك لقصد تصحيح النظم؛ لأنه لو قال: علقني الله إياها، وعلقها رجلا غيري؛ وعلق الله أخرى ذلك الرجل، لطال الكلام، ولما استقام الوزن.

(١) من الآية(٣٧) من سورة الأنبياء.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان١٣٢٥/٣ ، وأوضح المسالك ١٢١/٢.

(٣) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي ٥/٣ .

(٤) من الآية(٤٤) من سورة هود.

(٥) توضيح المقاصد٦٠٤/٢ ، وأوضح المسالك١٢٦/٢، وشرح المكودي على الألفية ، للمكودي ٩٨/١.

والثالث: أن يَكُونَ مَلفوظًا به، أو مدلولًا عليه بغير العامل نحو: "بلى سِير" لمن قال: ما سِيرَ سَيرٌ شَديدُ، فلو دل عليه "العامل" لم ينب، خلافًا لبعضهم[١] في المصدرِ المُخْتَصِّ نحو- قوله تعالى:﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ[٢]﴾ ، ويمتنعُ نحو " سِيرَ سَيْرٌ " لعدمِ الفائدةِ، فامتناع سِيرَ على إضمارِ السيرِ أحَقُّ .

الثالث : الظرفُ، وينوبُ عن الفاعلِ بشروطٍ ثلاثةٍ أيضًا[٣]:

الأول: أن يَكُونَ مُختصًّا، فلا يجوز: "سِيرَ وقتٌ، ولا جُلِس مكانٌ".

والثاني: أن يَكُونَ مُتصرفًا، فلا يجوز: "جُلسَ عندك" خلافًا للأخفش.

والثالث: أن يَكُونَ مَلفوظًا به، خلافًا لابنِ السراجِ في إجازته نيابةِ الظرفِ المنوي. نحو " صِيمَ رَمَضَانُ " و " جُلِسَ أَمَامَ الأَمِيرِ ".

الرابع: المجرورُ[٤]، وينوبُ عن الفاعلِ بشرطين[٥]:

الأول: "ألا يلزم" الحرف الجار له وجهًا واحدًا في الاستعمالِ، كـ "مذ "و" منذ" و" رُبَّ" والكاف ، وما خُصَّ بقَسَمٍ واستثناءٍ، فلا ينوبُ شيءٌ من ذلك كما لا ينوبُ الظرفُ غيرُ المتصرفِ[٦].

---

(١) خالف في هذا جماعة من النحاة منهم الكسائي ، وهشام ، وثعلب ، وتبعهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، ينظر : عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك٢/١٢٦.

(٢)الآية (١٣) من سورة الحاقة.

(٣) توضيح المقاصد٢/٦٠٤ ، وشرح المكودي على الألفية ١/٩٨ .

(٤) نحو: {وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ} الأعراف١٤٩، وقولك: "سِيرَ بِزيدٍ" ذهب ابن درستويه والسهيلي٤ وتلميذه الرندي: إلى أن النائب ضمير المصدر لا المجرور؛ لأنه لا يتبع على المحل بالرفع، ولأنه يقدم، نحو قوله تعالى: {كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولًا} الإسراء٣٦، ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ، وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو: "مُرَّ بِهِنْدٍ". ووافقهم الأشموني ، ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٢٨، ٢٢٩، وأوضح المسالك٢/١٢٣، وشرح الأشموني ٢/٦٦ .

(٥) توضيح المقاصد٢/٦٠٥ ، وشرح المكودي على الألفية ١/٩٩، وشرح الأشموني ٢/٦٦ .

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٨.

والثاني: ألا يكون للتعليل "كاللام والباء ومِنْ" إذا دلت على التعليل.

ذكر ذلك بعض النحويين، وقد أجاز بعضهم ذلك في قوله:

يُغْضِي حَيَاءً ويُغْضَى من مَهابَتِه ... [١]

فإذا اجتمعَ بعد الفعلِ المبني لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، مفعولٌ به ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرورٌ، فقد اختلف النحويون في أيها ينوبُ عن الفاعلِ إلى ثلاثةِ مذاهبٍ: المذهبُ الأولُ: ذَهبَ جمهورُ البصريين إلا الأخفش :إلى إذا وجد بعد الفعلِ المبني لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، مفعولٌ به ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌ ومجرورٌ تَعَيَّنَ إقامةُ المفعولِ به مقامَ الفاعلِ، فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضربًا شديدًا يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دارِه ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرِهِ مقامَهُ مع وجودِه ،وما وَرَدَ من ذلك شاذٌ أو مؤولٌ [٢].

وهو اختيارُ ابنِ جني[٣] ،والعكبري [٤]، و ابنِ عصفور[٥] ،

---

(١) صدر بيت، من البسيط، للفرزدق في ديوانه ١/١٨٠، وعجزه: فما يُكَلَّمُ إلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ، وهو في: شرح المفصل، لابن يعيش ١/ ٤٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٣١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٦.

الشاهد فيه قوله: "ويغضى من مهابته"؛ حيث ناب ضمير المصدر عن الفاعل أي: هو الإغضاء. وكلمة "من" للتعليل أي: لأجل مهابته وهو مفعول له؛ فلذلك لم ينب عن الفاعل.

وذهب الأخفش إلى أن قوله: "من مهابته" نائب فاعل يغضى مع اعترافه بأن "من" حرف جر للتعليل، وعنده أنه لا تمنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل.

(٢) ينظر مذهب البصريين في: توجيه اللمع ، لابن الخباز ص ١٣١، و شرح الكافية الشافية ،لابن مالك ٢/٦٠٩ ، والتذييل والتكميل ٦/٢١٦ ، وتوضيح المقاصد٢/٦٠٥ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٣١، وشرح ابن عقيل ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٧، والتصريح٢/٢٩٠.

(٣)اللمع ص ٣٥.

(٤)اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٦٠، ١٦١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ١/٣٤٢، ٣٤٣.

وقد علل النحاةُ عدمَ نيابةِ غيرِ المفعول به عن الفاعل مع وجوده بما يلي:

أولًا: أنه شَريكُ الفاعلِ؛ وذلك أنه يُخْرِجُ المصدرَ من العدمِ إلى الوجودِ، والمفعولُ به حافظُ لوجودِه، فلا يستقيمُ تَجَدُّدُ المصدرِ إذا فرضنا انتفاءَ واحدٍ منهما.

ثانيًا: أنَّه يُقامُ بِغَيرِ شرطٍ بخلافِ غيرِه.

ثالثًا: أنَّه لا يقومُ غيرُهُ مَقَامَ الفاعلِ مع حضورِه بخلافِ ما عليه المفعول بهُ، إذ يُقامُ وجوبًا إذا حَضرَ مع حضورِ غيرِه.

رابعًا: أنَّ غيرَهُ لا يقومُ مَقَامَ الفاعلِ إلا مع تصييرِه مفعولًا به مجازًا ، فإذا وُجِدَ المفعولُ به حقيقةً لم يُقدَّمُ عليه غيرُه، لأن تقديمَ غيرِه عليه من تقديمِ الفرعِ على الأصل.(١)

وقد ذكر ابنُ الخبازِ ثلاثةَ أوجهٍ أخرى تؤيدُ مذهبَ جمهور البصريين:

الأولُ: أن الفعلَ يعملُ في المفعولِ به بغيرِ واسطةٍ ،كما يعملُ في الفاعلِ بغيرِ واسطة.

الثاني: أن المفعولَ به يكونُ فاعلًا في المعنى ، والفاعلَ يكونُ مفعولًا به في المعنى كقولك: ضَارَبَ زيدٌ عَمرًا، فكُلٌّ واحدٍ منهما ضَاربٌ ومَضروبٌ.

الثالثُ: أنه قد جاءَ عنهم أفعالٌ كثيرةٌ هُجِرَ فاعِلُهَا، ولم يُستَغْنَ فيها بغيرِ المفعولِ به، فجَرَى عنهم مُجْرَى الفاعلِ كقولك: عُنِيتُ بحاجتِكَ ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ، وحُمَّ(٢).

المذهبُ الثاني: ذهب الكوفيون(٣) أنه يجوزُ نيابةُ غيرِ المفعولِ به عن الفاعلِ، وهو موجودٌ تَقَدَّمَ أو تأخرَ فتقول: ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ زيدًا ،و ضُرِبَ زيدًا ضَرْبٌ شديدٌ

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل٦/٢١٧، والمقاصد الشافية٣/٥، والتصريح٢/٢٩٠.

(٢) توجيه اللمع ص ١٣٢.

(٣) ينظر مذهب الكوفيين في: معاني القرآن ، للفراء٢/٢١٠، ٣/٤٦ ، وشرح التسهيل ، لابن مالك ٢/١٢٨، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/٦٠٩ ، والتذييل والتكميل ٦/٢١٦ ، وتوضيح المقاصد٢/٦٠٥ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٣٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٢١، وشرح الأشموني ٢/ ٦٧، والتصريح٢/٢٩٠.

وكذلك في الباقي واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر﴿ لِيُجْزَيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ[1]﴾ واستدلوا أيضًا بقراءة عاصم﴿ وَكَذَلِكَ نُجِّيَ الْمُؤْمِنِينَ [2]﴾،وأبيات أخرى.

وقول الشاعر :

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرِو كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجِروِ الكِلَابَا[3]

وقول الشاعر:

---

(١) من الآية (١٤) من سورة الجاثية ، لِيُجْزَيَ بالياء المضمومة وفتح الزاي مبنيا للمفعول مع نصب (قوما) أي : ليجزي الخير والشر أو الجزاء أي ما يجزى به لا المصدر ،فيجزى مبني للمفعول، و "بما" نائب فاعل تقدم المفعول به وهو قوما، .ينظر: اتحاف فضلاء البشر ، للدمياطي ص٦٩٧ .

(٢) من الآية (٨٨) من سورة الأنبياء ، ينظر : السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ص ٤٣٠، والحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي٥/٢٥٩، و جاء في اتحاف فضلاء البشر ص ٥٥٦ ، واخْتُلِفَ في (ننجي المؤمنين) فابن عامر وأبو بكر بحذف إحدى النونين وتشديد الجيم، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف ، وقد طُعِنَ فيها لمنع الإدغام في المشدد ، وأجيب عنه بأجوبة أحسنها كما في الدرر أن الأصل: ننجي بنونين مضمومة فمفتوحة مع تشديد الجيم، فاستثقل توالي المثلين فحذفت الثانية كما حذفت في نزول الملائكة تنزيلا ، والباقون بضم النون الأولى وسكون الثانية وتخفيف الجيم من أنجى).

(٣) البيت من الوافر، لجرير وليس في ديوانه ، وهو في الخصائص ٣٩٧/١، وأمالي ابن الشجري٥١٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٠/١ ، وتوجيه اللمع ص ١٣٢، وشرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣٤٣/١ ، وشرح التسهيل، لابن مالك١٢٨/٢، والتذييل والتكميل٢٤٥/٦، وهمع الهوامع٥٨٦/١.

الشاهد فيه قوله: لُسبَّ بذلك الجرِو ،احتج به الكوفيون والأخفش على إنابة الجار والمجرور "بذلك" عن الفاعل مع وجود المفعول متأخرًا عنه في الكلام (الكلابا) وهذا عند البصريين ضرورة،

لم يُعْنَ بالعَلياءِ إلا سيِّدًا ... ولا شَفَى ذَا الغَيِّ إلا ذُو هُدَى(١)

ووافقهم في هذا ابن مالك ، قال في شرح التسهيل :(وبقولهم أقولُ، إذ لا مانعَ من ذلك مع أنه واردٌ عن العربِ، ومنه قراءة أبي جعفر: ﴿ لِيُجْزَيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل وترك قومًا منصوبًا وهو مفعول به، ومثل هذا القراءة قول الشاعر:

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرِو كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجِروِ الكِلَابَا) (٢).

المذهبُ الثالثُ: ذهب الأخفشُ إلى جوازِ إقامةِ المصدرِ وظرفِ الزمانِ مقامَ الفاعلِ مع وجودِ المفعولِ به، بشرط أن يتقدمَا على المفعولِ به، فإن تأخرَا لم يَجُزْ أن يُقامَ إلا المفعولُ به، فأجاز أن يقال: ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدًا، و ضُرِبَ يومُ الجمعةِ زيدًا(٣).

قال ابنُ الدهان : هذا طريفٌ جدًا من الأخفش(٤).

---

(١) البيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، وهو في شرح التسهيل، لابن مالك ١٢٨/٢ ، وتوضيح المقاصد٦٠٥/٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١٢٢/٢، وشرح الأشموني ٢/ ٦٨، والتصريح٢٩١/٢، وهمع الهوامع٥٨٦/١ .

الشاهد فيه قوله: لم يعن بالعلياء إلا سيدا" احتج به الكوفيون والأخفش على. إنابة الجار والمجرور "بالعلياء" عن الفاعل مع وجود المفعول متأخرًا عنه في الكلام "سيدًا". وهذا عند البصريين ضرورة.

(٢) شرح التسهيل ١٢٨/٢ .

(٣) ينظر مذهب الأخفش في : الخصائص ٣٩٧/١، وشرح الكافية الشافية٦٠٩/٢، والتذييل والتكميل٢٤٥/٦ ، وأوضح المسالك١٣٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢/ ٦٨، والتصريح٢٩١/٢.

(٤) التذييل والتكميل٢٤٥/٦.

وقد تأولَ البصريون هذه الشواهدَ[1]:

فأما قراءة أبي جعفر فتأولوها تأويلين:

أحدهما: أن يكونَ التقديرُ: ليجزى هو، أي: الجزاء، ويكون {قَوْمًا} منصوبًا بفعل محذوف، تقديره: يجزيه قومًا، ونظيره ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ[2]﴾، أي: يسبحه رجال.

و الثاني: أن يكونَ التقدير: ليُجزَى الخيرُ قومًا، والخيرُ: مفعولٌ به، وهذا الفعل يتعدى إلى مفعولين، فأضمر الأول لدلالة الكلام عليه.

وأما قراءة عاصم ﴿ نجي﴾ فتأولوها على أنه أبدلَ النونَ الثانيةَ جيمًا، وأدغمَها في الجيم.

قال أبو حيان: وهذا التأويلُ ضعيفٌ جدًا، ولا يتصورُ في قراءته (نُجِيَ) بفتح الياء.

فالأولى أن يكون التأويل: نُجِيَ النجاءُ، ويُنتصبُ {الْمُؤْمِنِينَ} على إضمار فعل، أي: ننجي المؤمنين، كما تأولوا ﴿ ليُجزَي قومًا﴾ على تقدير: يجزيه قومًا.

وأما الأبيات فتحملُ على الضرورةِ لقلتها، ولأن النصبَ جاء في آخر البيت أو في مصراع البيت.

وقد تأولوا نصب الكلاب ،على أنه مفعول به بقوله: ولو ولدت، وجعلوا "جرو كلب" منادى مضافًا، التقدير: ولو ولدت قفيرة الكلاب – يا جرو كلب – لسب بذلك

---

(١) الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي٥/٢٦٠، و أمالي ابن الشجري ٥١٨/٢ ، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٠/١ ، و شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور ٣٤٢/١، ٣٤٣، وشرح المفصل ، لابن يعيش ٣١٤/٤، ٣١٥، والتذييل والتكميل٢٤٦/٦ ، ٢٤٧، والتصريح٢٩١/٢،

(٢) من الآية(٣٦) من سورة النور، وهي قراءة ابن عامر وعاصم في رواية أبى بكر يُسبَح بفتح الباء ، ينظر: السبعة ، لابن مجاهد ص٤٥٦.

الجرو[1].

قال ابن عصفور:(ظاهِرُهُ أنَّه أُقيمَ المجرورُ، وهو «بذلك» وتُرِكَ المفعولُ المسرَّحُ، وهو الكلابُ، لكنّه يتخرجُ على أن يكون ضرورةً فلا يُلتفت إليها، أو على أن يكونَ الكلابُ منصوبًا بولدت فلا يكونُ لِسُبَّ ما يقومُ مقامَ الفاعلِ إلَّا المجرور ويكون جروُ كلبٍ منادى محذوفًا منه حرفَ النداءِ كأنّه قال: ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ يا جروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو) [2].

وأما قوله "إلا السيدا" فيحتمل أن يكون استثناءً منقطعًا أي: لكن السيد عني بالعلياء.

وقد رجح ابن جني مذهب البصريين فقال:(وأجاز أبو الحسن ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدًا، ودُفِع الدفعُ الذي تعرِف إلى محمد دينارًا ،وقتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك ونحو هذه من المسائل ثم قال هو جائز في القياس وإن لم يرد بهِ الاستعمال فإن قلت فقد قال :

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرِو كَلْبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجِروِ الكِلَابَا

فأقام حرف الجرّ ومجرورة مقام الفاعل ،وهناك مفعول به صحيح قيل هذا من أقبح الضرورة ومثله لا يعتدّ أصلًا بل لا يثبتُ إلا محتقَرًا شاذًا) [3].

قال ابن مالك:(وزعم ابنُ بابشاذ أن جرو كلبٍ منادى ، والكلابَ منصوبٌ بولدت. قال ابن خروف: فقد أفسد اللفظَ والمعنى) [4] .

---

(١) التذييل والتكميل٦/٢٤٦ .
(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٣٤٣.
(٣) الخصائص ١/٣٩٧.
(٤) شرح التسهيل٢/١٢٨، ١٢٩.

قال أبو حيان :(والأولى في التأويل أن يُجْعَلَ ذلك منصوبًا بإضمارِ فعلٍ يفسره ما قبله، التقدير: يسبون الكلاب، وأباح نذيرًا) (١) .

وإذا فُقِدَ المفعولُ به جازت نيابةُ كُلِّ واحدٍ من هذه الأشياء، قيل: ولا أولويةَ لشيء منها، وقيل: المصدر أولى(٢) وقيل: المجرور(٣)،

واختار أبو حيان إقامة ظرف المكان، وذلك لأن المجرور مقيد بحرف الجر(٤).

والراجحُ من هذا الآراءِ ما ذهبَ إليه البصريون ومَنْ وافقَهُم، أما ما استدلَ به الكوفيون والأخفش فمتأولٌ بما سبقَ ذكرُه ، فيترجحُ نيابةُ المفعولِ به عند اجتماعه مع غيرِه ،وذلك للأسبابِ التاليةِ:

أولا: أنه شريكُ الفاعلِ.

ثانيًا: أنَّه يُقامُ بِغَير شرطٍ بخلافِ غيرِه.

ثالثًا: أنَّه لا يقومُ غيرُه مَقَامَ الفاعل مع حضوره بخلاف ما عليه المفعول به، إذ يُقامُ وجوبًا إذا حضرَ مع حضورِ غيرِه.

رابعًا: أنَّ غيرَه لا يقومُ مَقَامَ الفاعلِ إلا مع تصيرِه مفعولًا به مَجازًا.

---

(١) التذييل والتكميل٦/٢٤٧.

(٢) وهو اختيار ابن عصفور في: شرحه لجمل الزجاجي ١/٢٤٣، والتذييل والتكميل٦/٢٤٧ ، وهمع الهوامع ١/٥٨٨، وذلك لأنه أشرف جزأي مدلول العامل. ينظر: حاشية الصبان ٢/ ٦٩.

(٣) وهو اختيار ابن معط ، التذييل والتكميل٦/٢٤٦، وهمع الهوامع ١/٥٨٨، وذلك لأنه مفعول به بواسطة الجار. ينظر :حاشية الصبان ٢/ ٦٩.

(٤) التذييل والتكميل٦/٢٤٨ ، وجاء في الهمع١/٥٨٨:(وَوَجهه بِأَن الْمَجْرُورَ فِي إِقَامَته خلافٌ، والمصدرُ فِي الْفِعْلِ دِلَالَة عَلَيْهِ فَلم يكن فِي إِقَامَته كَبِيرُ فَائِدَةٍ، وَكَذَا ظرفُ الزَّمَانِ، لِأَن الْفِعْلَ يدلُ دِلَالَة لُزُومٍ كدلالته على الْمَفْعُولِ بِهِ فَهُوَ أشبهُ بِهِ من الْمَذْكُورَاتِ فَكَانَ أولى بِالْإِقَامَةِ)، وتنظر: حاشية الصبان ٢/٦٩.

٢ ـ اجتماعُ عاملين على معمولٍ واحدٍ (التنازع)

التَنَازُعُ لغةً: التجاذبُ، واصطلاحًا: أن يتقدمَ عاملان على مَعمولٍ كُلٌّ منهما له طالبٌ من جهةِ المعنى(١).

وعَرَّفَهُ ابنُ عقيل بقوله : التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عاملين إلى معمولٍ واحدٍ(٢) .

وعَرَّفَهُ الفاكهيُّ بقوله هو: أن يتقدمَ في اللفظِ عاملان من فعلٍ متصرفٍ أو شبهِهِ، مذكوران في اللفظِ فأكثرُ – كثلاثةِ عواملِ– اتفقا في العملِ أو اختلفا فيه.

على معمولٍ واحدٍ مطلوبًا لكُلٍّ منهما: من حيثُ كونُهُ مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، نحو: لقيتني وأكرمني زيدٌ، ولقيتُ وأكرمتُ زيدًا، ومنه قوله: أرجو وأخشى وأدعو الله متيقنًا(٣).

وقد اتفق البصريون والكوفيون على جوازِ إعمالِ أي المتنازعين، لكن اختلفوا في الراجح منهما.

فذهب البصريون إلى أن الراجحَ إعمالُ الأخيرِ لقربِه (٤).

قال سيبويه:(هذا بابُ الفاعلَيْنِ والمفعولَيْن اللذين كُلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعلِهِ مِثْلَ الذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضَربتُ وضَربَنَي زيدٌ، وضَربَني وضربتُ زيدًا، تَحملُ الاسمَ على الفعلِ الذى يَليه، فالعاملُ في اللفظِ أحدُ الفعلينِ، وأمّا في المعنى فقد يُعْلمُ أنَّ الأوّلَ قد وقعَ إلَّا أنَّه لا يَعْمَلُ في اسمٍ واحدٍ نَصْبٌ ورفعٌ، وإنّما كان الذى يليه أوْلَى لقُربِ جِوارِهِ، وأنه لا يَنقُضُ معنىً) (٥) .

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥٧/٢ .

(٢) حاشية الصبان ٩٧/٢ .

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو ٢٠٣/١.

(٤) الكتاب ٧٤/١ ، والمقتضب، للمبرد ٧٣/٤، وأوضح المسالك ١٧٥/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٢.

(٥) الكتاب ٧٣/١، ٧٤.

وقال المبرد:(وإنما اختاروا إعمالَ الآخرِ؛ لأنه أقربُ من الأولِ، ألا ترى أن الوجهَ أن تقولَ: خَشنتُ بصدرِكَ، وصدرِ زيدٍ، فتُعمِلُ الباءَ؛ لأنها أقربُ ،وقد حملَهم قربُ العاملِ على أن قال بعضهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وإنما الصفةُ للجحرِ. فكيف بما يصحُ معناه ؟)[١].

وقد علل الجوجري لإعمالِ الثاني عند البصريين، وذلك لأنه يُمتنعُ حَذفُ العُمَدِ، فالإضمارُ قبلَ الذكرِ أسهلُ منه لوقوعِه في غيرِ ما موضعٍ [٢].

وذهب الكوفيون إلى إعمالِ الأوَّلِ[٣] وهو أَولى؛ لأنه أولُ الطالبينِ، واحتياجُه إلى ذلك المطلوبِ أَقدَمُ من احتياجِ الثاني[٤]، وذلك لعلتين[٥]:

الأولى: أنه أسبقُ وأقدمُ ذِكرًا.

والثانية: أنه يترتبُ على إعمالِ العاملِ الثاني في لفظِ المعمولِ المذكورِ أن تُضمِرَ ضميرًا في العاملِ الأولِ، فيكونُ في الكلام إضمارٌ قبلَ الذكرِ، وهو غير جائز عندهم[٦].

قال الرضي:(ولا شك مع الاستقراءِ أن إعمالَ الثاني أكثرُ في كلامِهم) [٧].

ولكُلٍّ من الفريقين أدلتُهُ من القياسِ والسماعِ[٨].

---

(١) المقتضب ٤/٧٣.

(٢) شرح شذور الذهب ١/٢٨٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ،لأبي البركات الأنباري ١/٧١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١/٧٧، وشرح الكافية، للرضي ١/٢٠٥.

(٤) شرح الكافية، للرضي ١/٢٠٥.

(٥) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ٢/١٦٠.

(٦) شرح الأشموني٢/١٠٢.

(٧) شرح الكافية ١/٢٠٥.

(٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف ١/٧١.

وحكي ابنُ العلج :أنهما سِيَّانِ في العملِ، لأنَّ لكُلٍّ منهما مُرَجِّحًا[1].

ورجَّحَ ابنُ مالكٍ مذهبَ البصريين حيث قال:(وما ذهبَ إليه البصريون هو الصحيحُ، لأن إعمالَ الثاني أكثرُ في الكلامِ من إعمالِ الأولِ، وموافقةَ الأكثرِ أولى من موافقةِ الأقلِ) [2] .

ثم قال:(ومما يَدلُّ على رُجحانِ إعمالِ الثاني أنه مُخَلِّصٌ من ثلاثةِ أشياءَ منفّرةٍ يستلزمُها إعمالُ الأولِ.

أحدُها: كثرةُ الضميرِ، كما رأيتَ في مسألةِ "صليت ورحمتهم وباركت عليهم".

الثاني: توالي حُرُوفِ الجرِ، نحو: نُبِئتُ كما نُبئتُ عنه عن زيدٍ بخيرٍ.

الثالثُ :الفصلُ بين الفعلِ العاملِ والمعمولِ، والعطفُ على العاملِ قبلَ ذكرِ معمولِه.

ومما يدلُ على رجحانِ الثاني أنه موافق لما تُؤثِرُه العربُ من التعليقِ بالأقربِ والحَمْلِ عليه) [3].

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون في إعمالِ ثاني المتنازعين هو الأولى، وذلك لقُربِه، ولامتناعِ حذفِ العُمَدِ، وذلك لأن الإضمارَ قبلَ الذكرِ أسهلُ من الحذفِ .

٣ ــ اجتماع إنْ ولمْ

الجزمُ فِي اللُّغَة: القطعُ ، فَلذَلِك كانَ فِي الكَلَامِ حذفُ الحركةِ أَو مَا قامَ مقَامهَا [4].

وإنَّما أُعملت لم لأنَّها اخْتُصَّت ،وَإِنَّمَا جَزَمتْ لثَلَاثَةِ أوجهٍ:

أَحدهَا: أنَّ الفعلَ فِي نَفسِه ثقيلٌ وَلم تنقُله إِلَى زمنٍ غيرِ زمنِ لَفظِه فَيَزْدَادُ ثِقَلًا فَناسبَ أنْ يكونَ عَملُها الحذفَ.

---

(١) التصريح ١/٣٢٠ .

(٢) شرح التسهيل ٢/١٦٧ .

(٣) شرح التسهيل٢/١٦٨، ١٦٩ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٧ .

وَالثَّانِي: أنَّها تُشبِهُ إنْ الشّرطِيَّة من حيثُ أنَّها تنقلُ الْفِعْلَ من زمَانٍ إلَى زمَانٍ فجزمتْ كَمَا تجزمُ إنْ.

وَالثَّالِثُ: أنَّ لم تَرُدُّ المضارعَ إلَى معنى المضيِّ فالفعلُ باعتبارِ لَفظِهِ يَستحِقُّ الحركةَ الإعرابيةَ وَبِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ يستحِقُّ البناءَ فَجُعلَ لَهُ حُكمٌ متوسطٌ وَهُوَ السّكُونُ الَّذِي هُوَ فِي المبنيّ بناءٌ وَفِي المُعربِ حَاصلٌ عَن عَاملٍ [1].

أمَّا (إنْ) الشّرطِيَّة، فَهِيَ أُمُّ أدواتِ الشرطِ لوَجْهَيْنِ:

أَحدُهمَا: أَنَّهَا حرفٌ وَغَيرَهَا من أدواتِه اسمٌ، والأصلُ فِي إفادةِ المعَانِي الحروفُ

وَالثَّانِي: أَنَّهَا تُستعملُ فِي جَمِيع صُوَرِ الشَّرطِ، وغَيْرَها يَخُصُّ بعضَ الْمَوَاضِع فـ مَنْ لمن يعقلُ، وَمَا لما لا يعقلُ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا كُلٌّ مِنْهَا ينفردُ بِمَعْنىً، وإنْ مُفْرَدَةٌ تَصلُحُ للْجَمِيع [2]

فإنْ دخلَ حرفُ الشَّرط على لَمْ أقرَّ معنى الِاسْتِقْبَالِ فِيهِ، لأنَّ الشرطَ لَا يكونُ إلَّا بالمستقبلِ، فَلذَلِك قُدّمَ عَلَيْهَا وَبقيت لم للنَّفْي فَقَط، فبـ إنْ بَطلَ أحدُ معنييها وَلَو بقيَ المضيُّ لم يبقَ لـ إنْ معنىً، وكلُّ أَمر يُحافظُ فِيهِ على معنى اللَّفْظَيْنِ وَلَو من وجهٍ أولى من أمرٍ يَلْزمُ مِنْهُ حذفُ أحدِ الْمَعْنيين بالكلِّيَّةِ[3].

قال النحاس عند تفسير قوله تعالى :﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكافِرِينَ [4]﴾):﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾يُقالُ: كيف دخلتْ «إنْ» على «لم» ولا يدخلُ عاملُ على عاملٍ؟

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٧ .

(٢) المرجع السابق٢/٥٠ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب٢/٤٨ .

(٤) من الآية(٢٤) من سورة البقرة.

فالجوابُ أنّ «إنْ» هنا غيرُ عاملةٍ في اللفظِ فدخلتْ على «لم» كما تدخلُ على الماضي ،لأنها لا تعملُ في لم كما لا تعملُ في الماضي فمعنى ﴿ إن لم تفعلوا﴾ إن تركتم الفعل) [١].

قال الأخفش: إنّما جزموا بلم لأنها نفي فأشبهت «لا» في قولك: لا رجل في الدار، فحَذفتَ بها الحركةَ كما حذفتَ التنوينَ من الأسماءِ، وقال غيرُه: جزمتَ بها لأنها أشبهت إنْ التي للشرطِ، لأنها تَرُدّ المستقبلَ إلى الماضي كما تَرُدّ «إنْ» فتحتاجُ إلى جوابٍ فأشبهتِ الابتداءَ، والابتداءُ يلحقُ به الأسماءَ الرفعُ وهو أولى بالأسماءِ فكذا حذف مع «إنْ» لأن أولى ما للأفعال السكون[٢].

وقال السمين:(«إنْ» الشرطيةُ داخلةٌ على جملةِ «لم تفعلوا» وتفعلوا مجزومٌ بلم، كما تدخل إنْ الشرطيةُ على فعلٍ منفيٍّ بلا نحو: ﴿ إنْ لا تفعلوه[٣]﴾فيكون «لم تفعلوا» في محلِّ جزم بها. وقوله:« فاتَّقوا» جوابُ الشرطِ، ويكونُ قولُه: «ولَنْ تفعلوا» جملةً معترضةً بين الشرطِ وجزائه) [٤].

وقد ذكر العكبري العلةَ في عملِ لم دون إن إذا اجتمعا :

أولا: أَنَّ (لَمْ) عَامِلٌ شَدِيدُ الِاتِّصَالِ بِمَعْمُولِهِ[٥]، ولَا يفرّق بَينهمَا بِشَيْء ،وإنْ يجوزُ أَن يفرّقَ بَينهَا وَبَين معمولِها بمعمولِ معمولِها نَحْو: إنْ زيدًا تضربْ أَضْرِبْه [٦].

---

(١) إعراب القرآن ٣٧/١.
(٢) إعراب القرآن، للنحاس ٣٧/١.
(٣) من الآية(٧٣) من سورة الأنفال.
(٤) الدر المصون ٢٠٣/١ .
(٥) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري ٤٠/١.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٥٣/١ .

ثانيا :أن لَمْ لا يَقَعُ إِلَّا مَعَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي اللَّفْظِ ولا تُفارقُ العَمَلَ ، أما إِنْ قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي فِي اللَّفْظِ، وَقَدْ وَلِيَهَا الِاسْمُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ[١]﴾ [٢] .

قال الآلوسي :(وتَفْعَلُوا مجزومٌ بلم ولا تنازعَ بينها وبين إنْ، وإن تُخُيِّلَ، وقد صرحَ ابن هشام بأنه لا يكون بين الحروفِ[٣]، لأنها لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات[٤]،إلا أن ابن العلج أجازه استدلالًا بهذه الآية[٥]، ورُدَّ بأن إنْ تطلبُ مثبتًا، ولَمْ منفيًّا، وشرطُ التنازعِ الاتحادُ في المعنى[٦]،فإن هنا داخلةٌ على المجموعِ عاملةٌ في محلِّه كأنه قال: فإن تركتم الفعلَ، فيفيدُ الكلامُ استمرارَ عَدمِ الإتيانِ المحققِ في الماضي وبهذا ساغَ اجتماعُهما وإلا فبين مقتضاهما الاستقبال والمضي تنافٍ) [٧].

٤ ــ اجتماعُ الشرطِ والقسمِ

الشرطُ في اللغةِ :

جاء في لسان العرب: شرط: الشَّرْطُ: مَعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ الشَّرِيطةُ، وَالْجَمْعُ شُروط وشَرائطُ. والشَّرْطُ: إِلزامُ الشَّيْءِ والتِزامُه فِي البيعِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ شُروط. وَفِي

---

(١) من الآية (٦) من سورة التوبة.
(٢) التبيان في إعراب القرآن١/٤٠.
(٣) أوضح المسالك ٢/١٦٩.
(٤) التصريح١/٣١٧.
(٥) قوله تعالى (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ)
(٦) التصريح١/٣١٧.
(٧) تفسير الآلوسي ١/١٩٩، ٢٠٠.

الْحَدِيثِ: لَا يَجُوزُ شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ[1]..... والاشْتِراطُ: الْعَلَامَةُ الَّتِي يَجْعَلُهَا النَّاسُ بَيْنَهُمْ. وأَشْرَطَ طَائِفَةً مِنْ إِبله وَغَنَمِهِ: عَزَلَها وأَعْلَمَ أَنها لِلْبَيْعِ. والشَّرَطُ مِنَ الإِبل: مَا يُجْلَبُ لِلْبَيْعِ..... والشُّرْطةُ فِي السُّلْطان: مِنَ الْعَلَامَةِ والإِعْدادِ. وَرَجُلٌ شُرْطِيٌّ وشُرَطِيٌّ: مَنْسُوبٌ إِلى الشُّرطةِ، وَالْجَمْعُ شُرَطٌ.....) [2].

وفي اصطلاح النحويين :

الشرطُ تعليقُ شيءٍ بشيءٍ بحيثُ إذا وُجِدَ الأولُ وُجِدَ الثاني ،وقيل :الشرطُ ما يُتَوَقَّفُ عليه وجودُ الشيءِ ويكونُ خارجًا عن ماهيتِه ولا يكونُ مُؤثرًا في وجودِه ،وقيل: الشرطُ ما يُتَوَقَّفُ ثُبُوتُ الحكمِ عليه[3] .

والقَسَمُ في اللغةِ ، بِالتَّحْرِيكِ: الْيَمِينُ، وَكَذَلِكَ المُقْسَمُ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ مِثْلَ المُخْرَجِ، وَالْجَمْعُ أَقْسَام، وَقَدْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ واسْتَقْسَمَه بِهِ وقَاسَمَه: حلَف لَهُ، وتَقَاسَمَ القومُ: تَحَالَفُوا، وَفِي التَّنْزِيلِ:﴿ قالُوا تَقاسَمُوا بِاللَّهِ[4]﴾ وأَقْسَمْت: حَلَفْتُ، وأَصله مِنَ القَسامة. [5]

وفي اصطلاح النحويين :

عَرَّفَه الزمخشري بأنه:(جملةٌ فعليةٌ أو اسميةٌ تُؤكدُ بها جُملةُ مُوجبةٌ أو منفيةٌ نحو قولك: باللهِ، وأقسمتُ ، وآليتُ، وعَلِمَ اللهُ، ويعلمُ اللهُ ولعَمْرُكَ، ولعَمْرُ أبيكَ ، ولعَمْرُ

---

(١) سنن الترمذي ٣/٥٢٧.
(٢) لسان العرب (ش ر ط).
(٣) التعريفات ، للجرجاني ص ١٦٦.
(٤) من الآية (٤٩) من سورة النمل.
(٥) لسان العرب (ق س م).

اللهِ ،ويمينُ اللهِ ،وأيمنُ اللهِ ،وأيمُ الله، وأمانةُ اللهِ ،وعليَّ عهدُ اللهِ لأفعلن أو لا أفعلُ، ومن شأنِ الجملتين أن تتنزلا منزلةَ جملةٍ واحدةٍ كجملتي الشرطِ والجزاءِ) (١).

وكُلُّ واحدٍ من الشرطِ والقسمِ يستدعي جَوابًا ،وجَوابُ الشرطِ إما :مجزومٌ (٢) **أو مقرونٌ بالفاءِ**(٣)**، وجَوابُ القسمِ إن كان جملةً فعليةً مثبتةً مصدرةً بمضارعٍ أُكِّدَ باللامِ والنونِ نحو: واللهِ لأضربنَّ زيدًا ،وإن صُدرتْ بماضٍ اقترنَ باللامِ وقد نحو: واللهِ لقد قامَ زيدٌ، وإن كان جملةً اسميةً فبـ إن واللامِ أو اللامِ وحدَها أو بـ إن وحدَها نحو: واللهِ إنَّ زيدًا لقائمٌ، واللهِ لزيدٌ قائمٌ، واللهِ إنَّ زيدًا قائمٌ، وإن كان جملةً فعليةً منفيةً فيُنفي بما أو لا أو إن نحو: واللهِ ما يقومُ زيدٌ ولا يقومُ زيدٌ وإن يقومَ زيدٌ والاسميةُ كذلك**(٤).

---

(١) المفصل في علم العربية ص ٣٥٨، وينظر:المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي ص ١٣٦.

(٢) مجزوم نحو قولـه تعالى: (وإن تعودوا نَعُدْ) الأنفال١٩، أو في محل جزم نحو : (وإن عدتم عدنا) (الإسراء ٨ .

(٣) وقد حصر ابْنُ هِشامٍ وجوب الربطِ بـ:" الفَاءِ " في سِتِّ مسائِل:

إحْدَاهَا: أنْ يكونَ الجوابُ جملةً اسميةً، نحو قوله تعالى: { وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ } الأنعام١٧. الثَّانِيَـةُ: أن تكون فعليـةً كالاسميةِ، وهـي التـي فعلُهـا جامدٌ، نحـو قولـه تعالى: { إِن تَرَنِ أَنَـا أَقَلَّ مِنكَ مَـالًا وَوَلَـدًا } الكهف ٣٩. الثَّالِثَـةُ: أن يكون فعلُها إنشائيًا، نحو قوله تعالى: { إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّـهُ } آل عمران ٣١ . والرَّابِعَـةُ: أن يكون فِعلُها ماضياً لفظاً ومعنًى، إمَّا حقيقة، نحو قولـه تعالى: { إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ } يوسف ٧٧، وإما مجازًا، نحو قوله تعالى: { وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَـةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ } النمل٩٠ ، نُزِّلَ هذا الفعل:" فَكُبَّتْ " لتحقق وقوعه منزلةَ مـا وقَـعَ. والخَامِسَةُ: أن تقترن بحرفِ استقبالٍ، نحو قولـه تعالى: { مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِـهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّـهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَـهُ } المائدة ٥٤، ونحـو قولـه تعالى: { وَمَـا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوْهُ وَاللّـهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ } آل عمران١١٥ . السَّادِسَةُ: أن تقترن بحرف له الصَّدْرُ، كقولـه:

فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهِبُ التِهَابَا ، ينظر: شرح قطر الندى ص ٩٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٤٣/٤ .

فإذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ في كلامٍ واحدٍ استُغنِي بجوابِ أحدِهما عن جوابِ الآخرِ. فإذا اجتمعا ولم يتقدمْ عليهما ذو خبرٍ[1] أُجيبَ السابقُ منهما وحُذفَ جوابُ المتأخرِ لدلالةِ جوابِ الأولِ عليه ، فتقول: إنْ قامَ زيدٌ واللهِ يقمْ عمرو، فتحذفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه، وتقول: واللهِ إن يقمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمرو ، قال تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ[2]﴾ فيحذفُ جوابُ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليه[3].

قال سيبويه :(بابُ الجزاءِ إذا كان القسمُ في أوَّلِهِ، وذلك قولُكَ: واللَّهِ إن أتيتَنِي لا أفعلُ، لا يكونُ إلا معتمدةً عليه اليمينُ. ألا ترى أنَّك لو قلتَ: واللهِ إن تأتني آتك لم يَجُز، ولو قلتَ: واللَّهِ مَنْ يأتِني آتِه كان مُحالًا، واليمينُ لا تكون لغوًا كلا والألف؛ لأن اليمينَ لآخرِ الكلامِ وما بينهما لا يمنعُ الآخرَ أن يكونَ على اليمينِ) [4].

وإن اجتمعا وتقَدَّمَهما ذو خبرٍ، رُجِّحَ جوابُ الشرطِ مُطلقًا، أي: سواءً كان متقدمًا أو متأخرًا، فيُجابُ الشرطُ ويُحذفُ جوابُ القسمِ فتقولُ :زيدٌ إنْ قامَ واللهِ أُكْرِمْهُ، وزيدٌ واللهِ إنْ قام أكرمْه[5].

قال سيبويه:(وتقولُ: أنا واللَّهِ إن تأتِني لا آتك؛ لأن هذا الكلامَ مبنيٌ على أنا ألا ترى أنه حسنٌ أن تقولَ: أتى واللهِ إن تأتِني آتك ،فالقسم ها هنا لغوٌ. فإذا بدأتَ

---

(١) المراد به: ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان أو نحوه..

(٢) من الآية (٥٣) من سورة النور.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢/٨٨٨، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٢٨٧، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور٢/١٨٨ ، وشرح الألفية، لابن الناظم ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ٤/٤٣ ، وتمهيد القواعد٩ /٤٣٨٥.

(٤) الكتاب٣/٨٤.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢/٨٨٨ ، وشرح الألفية ، لابن الناظم ص ٥٠١، وشرح ابن عقيل ٤/٤٣ .

بالقسمِ لم يَجُزْ إلا أن يكونَ عليه، ألا ترى أنك تقولُ: لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك، لأنها لامُ قسمٍ. ولا يحسنُ في الكلامِ لئن تأتني لا أفعلُ؛ لأنَّ الآخرَ لا يكونُ جزمًا) [(١)].

وجُعِلَ الجوابُ للشرطِ مطلقًا تقدمَ أو تأخرَ مع تقدمِ ذي خبرٍ عليهما، لأن سُقُوطَه مُخِلٌّ بمعنى الجملةِ التي هو منها، بخلافِ القسمِ فإنَّ تقديرَ سقوطِه غيرُ مُخِلٍّ ؛ لأنه مسوقٌ لمجردِ التوكيدِ، والاستغناءُ عن التوكيدِ سائغ[(٢)].

قال ابنُ يعيش:(فإنْ تقدّمَ القسمَ شيءٌ، ثم أتى بعده المُجازاةُ، اعتمدتَ المُجازاةَ على ذلك الشيءِ، وأُلْغِي القسمُ، نحو قولِك: "أنا واللهِ إن تأتني لا آتِك"، اعتمدَ الشرطُ والجزاءُ على "أنا"، وصار القسمُ حشوًا مُلْغى، كأنه ليس في اللفظِ، ألا ترى أنك تقولُ: "زيدٌ واللهِ منطلقٌ"، ولو قدّمتَ القسمَ، لَزِمَكَ أن تأتيَ باللامِ، فتقولُ: و"اللهِ لَزيدٌ منطلقٌ"، فبَانَ الفرقُ أن القسمَ إذا وقعَ حشوًا أُلْغي، وكان من قبيلِ الجُملِ المعترِضةِ في الكلامِ، فـ "أنا" مبتدأ، والشرطُ وجوابُه خبرُ المبتدأ، والقسمُ اعترضَ بين المبتدأ وخبرِه لا حُكْمَ له) [(٣)].

وقد أجاز الفراءُ[(٤)] وابنُ مالك[(٥)]. ترجيحَ الشرطِ على القسمِ عند اجتماعِهما وتَقَدُّمِ القسمِ وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، ومنه قوله:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عن غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لا تُلْفِنَا عنْ دِمَاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ[(٦)]

فلامُ لئن موطئةٌ لقسمٍ محذوفٍ، والتقديرُ: واللهِ لئن، وإن شرطٌ وجوابُهُ: لا تلفنا ،

---

(١) الكتاب ٣/٨٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك٢/٨٨٨ ، وشرح الأشموني٤/٢٩.

(٣) شرح المفصل ٤/٢٨٧، ٢٨٨ .

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٧٨٣ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٩٠، وشرح الأشموني ٤/٢٩.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية٢ /٨٩١ .

(٦)البيت من البسيط للأعشى ، وهو في ديوانه ص ١٤٩، وفي : معاني القرآن ، للفراء ١/ ٦٨، ٢/ ١٣١، وشرح الألفية ، لابن الناظم ص ٥٠٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٥٧، و شرح ابن عقيل ٤/٤٥ ، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٨٥ ، وشرح الأشموني ٤/٢٩. =

وهو مجزومٌ بحذفِ الياءِ، ولم يُجَبِ القسمُ بل حُذفَ جوابُهُ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه ولو جاء على الكثيرِ وهو إجابةُ القسمِ لتقدمه لقيل: لا تلفينا بإثبات الياءِ لأنه مرفوعٌ(١).

ومَنعَ ذلك الجمهورُ وتأولوا البيتَ ونحوه على جعلِ اللامِ زائدةً(٢) ، وجعلَ الزمخشريُّ قولَه تعالى: ﴿ مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ(٣)﴾ جوابَ الشرطِ في قوله: "لئن".

وذكرَ ابنُ مالكٍ أن الشرطَ يمتاز عن القسمِ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: لُزُومُ الاستغناءِ بجوابِهِ عند تقدمِهِ، وعند تقدمِ ذي خبرٍ.

والثاني: لُزُومُ الاستغناءِ بجوابِهِ عند تقدمِهِ، و عدمِ تقدمِ ذي خبرٍ.

والثالثُ: جوازُ الاستغناءِ بجوابِهِ عند تأخرِه، وعدمِ تقدمِ ذي خبرٍ(٤).

وإن تأخرَ القسمُ، وقُرِنَ بالفاءِ وجبَ جَعلُ الجوابِ له، والجملةُ القسميةُ حينئذٍ هي الجوابُ(٥) ؛ لأن الفاءَ تقتضي الاستئنافَ، وعدمَ تأثرِ ما بعدها بما قبلها. ومنه قولُ قيس بن العيزارة:

فإمَّا أعِشْ حَتَّى أَدَبُّ على الْعَصَا ... فوَاللَّهِ أَنْسَى لَيْلتي بالمَسَالِمِ (٦)(٧).

ورَدَّه أَبُو حَيَّان بِأَن الْقسمَ مَعَ جَوَابِهِ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَلذَا اقْترنَ بِالْفَاءِ لِأَنَّهُ مَحْذُوفٌ

= الشاهد فيه قوله: "لا تلفنا" حيث أوقعه جوابًا للشرط مع تقديم القسم عليه وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا. وعده الرضي وابن عقيل قليلًا خاصًّا بالشعر.

(١) شرح ابن عقيل ٤/٤٥ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١١/٣٩٨، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٩٠.

(٣) من الآية(٢٨) من سورة المائدة.

(٤) شرح الكافية الشافية٢ /٨٩١، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٩٠.

(٥) توضيح المقاصد ٣/١٢٩٢، وشرح الأشموني ٤/٣٠ .

(٦) البيت من الطويل، وهو في "ديوان الهذليين بشرح السكري ص ٦٠١، والتذييل والتكميل ١١/٣٩٩، وهمع الهوامع ٢/٤٩٢

(٧) شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢ /٨٩١، ٨٩٢.

دلّ عَلَيْهِ جَوَابُ الْقسمِ ،وإن سَبقَ الْقسمَ وَحدَه طَالبُ خبرٍ أَو طَالبُ صلَةٍ بني على أَيهمَا شِئْت فَإِن بني عَلَيْهِمَا أَي: طَالب الْخَبَرِ أَو الصِّلَةِ، فَجَوَابُه مَحْذُوفُ لدلَالَةِ الْخَبَرِ أَو الصِّلَةِ عَلَيْه، وَإِلَّا فَهُوَ وَجَوَابَه الْخَبَرُ أَو الصِّلَة نَحْو: زيدٌ وَاللهِ يقومُ، وَجَاءَنِي الَّذِي وَاللهِ يقومُ، وَزيدٌ وَاللهِ ليقومنَّ، وَجَاءَنِي الَّذِي وَاللهِ ليقومنَّ، وَحَيْثُ أُغني الْجَوابُ عَن جَوَابِ الشَّرْط لزمَ كَونه مُسْتَقْبلًا، لِأَنَّهُ مغنٍ عَن مُسْتَقْبلٍ ودالٍ عَلَيْهِ(١).

وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاءَ فيُعطى القسمُ المتأخرُ بنيتها ما أُعطيهُ مع اللفظ بها ، فأجاز: إن تقمْ يعلمُ اللهُ لأزُورَنَّك على تقدير: فيعلمُ الله(٢)، ورُدَّ بعدمِ جوازِ هذا ، لأن فاءَ جوابِ الشرطِ لا يَجوزُ حذفُها عند الجمهور إلا في الضرورة(٣).

وإن توالى شرطانِ دون عطفٍ فالثاني مُقيِّدٌ للأولِ كتقييدِه بحالٍ واقعةٍ موقعَهُ، والجوابُ المذكورُ أو المدلولُ عليه للأولِ ، والثاني مُستغنٍ عن جوابٍ لقيامِهِ مقامَ ما لا جوابَ له وهو الحالُ، مثال ذلك قول الشاعر:

إِن تَسْتَغِيثوا بِنَا إِن تُذْعَروا تَجِدُوا ... مِنّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانَها كَرَمُ (٤)

---

(١) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك٨٩٣/٢، وارتشاف الضرب ١٧٨٤/٤ ، وهمع الهوامع ٤٩٢/٢.

(٢) الأصول في النحو ١٩٨/٢، وينظر: التذييل والتكميل ٣٩٩/١١، وارتشاف الضرب١٧٨٥/٤.

(٣) التذييل والتكميل ٤٠٠/١١، وشرح الأشموني ٣٠/٤ .

(٤) البيت من البسيط مجهول القائل . وهو في : مغني اللبيب ص ٦١٤، وشرح الأشموني ٤/ ٣١ ، والتصريح ٢/ ٢٥٤، وهمع الهوامع٢/ ٥٦٤.

الشاهد فيه: الاكتفاء بجواب واحد من الشرطين ، وذلك قوله «إن تستغيثوا» وقوله «إن تذعروا» فاكتفى بجواب السابق عن جواب الثاني مقيدٌ للأول كتقييده بحال واقعة موقعه، والتقدير: إن تستغيثوا بنا مذعورين.

فهذا بمنزلة أن تقول: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا منا معاقل عز، فالشرطُ الأولُ هو صاحبُ الجوابِ، والثاني مفيدٌ ما يُفِيدُه الحالُ من التقييدِ، ومن هذا النوع قوله تعالى: ﴿ وَلا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ [1]﴾ فـ «لا ينفعكم» دليل على الجوابِ المحذوفِ، وصاحب الجوابِ أولُ الشرطين والثاني مقيدٌ له مستغنٍ عن جوابٍ، والتقديرُ: إن أردت أن أنصح لكم مرادا غيّكم لا ينفعكم نصحي ، فإن توالى شرطان بعطف فالجواب لهما معًا كقولك: إن تؤمّا وتلمّا تكرما، ومنه قوله تعالى:﴿ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلا يَسْئَلْكُمْ أَمْوالَكُمْ *إِنْ يَسْئَلْكُمُوها فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ [2]﴾ [3].

ما سبق ذكره في الشرط غير الامتناعي، فإن كان الشرط امتناعيًّا، والمقصود به لو ولولا فمذهب ابن مالك ، إلى أنه يستغنى عن جواب لو ولولا ، بجواب القسم، وجواب لو ولولا محذوفٌ لدلالةِ جواب القسم عليه فتقول :والله لولا زيدٌ لأكرمتك، أو واللهِ لو قام زيدٌ قام عمرو[4]

وأرى أن الصواب أن يُجعلَ الجوابُ للسابق من الشرطِ والقسم إذا لم يتقدمهما ما يطلبُ خبرًا، وجوابُ المتأخر محذوف لدلالة جواب الأول عليه، أما إن تقدمهما ما يطلب خبرًا ،فالجواب للشرط تقدم أو تأخر، وذلك لأن سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإن تقدير سقوطه غير مخل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ.

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة هود.

(٢) من الآية(٣٦، ٣٧) من سورة محمد.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص ٦١٤، وتمهيد القواعد ٤٣٨٧/٩ ، وشرح الأشموني ٤/ ٣٠، ٣١، وهمع الهوامع ٥٦٣/٢، ٥٦٤.

(٤) شرح التسهيل ٢٠٥/٣ ، وينظر :التذييل والتكميل ٣٩٦/١١.

وأما ما استدل به الفراء وابن مالك على جواز ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، فتأوله الجمهور على أن اللام فيه وفي نحوه زائدة.

٥ ـ اجتماعُ الشرطِ والاستفهامِ

الاستفهامُ: طَلَبُ الفَهمِ(١).

وفي اصطلاحِ النحويين: الاستفهامُ معنى من معاني الكلامِ الأوّلِ، كالأمرِ والنهي والدعاءِ والخبرِ الذي هو نقيضه، فإذا صدرَ ممّن يجهلُ ما سألَ عنه ،قيل له استفهام واستخبار، واستعلام واسترشاد، ونحو ذلك من المعاني التي يُطلَبُ بها الإنسانُ معرفة ما لا يعرفُهُ كقولك: أزيدٌ في الدار؟ وأقام عمرو؟ (٢).

وكُلٌّ من الشرطِ والاستفهامِ يتطلبُ جوابًا ، فإذا اجتمعَا في جملةٍ واحدة .

فقد اختلف النحويون في جعلِ الجوابِ لأيهما ؟ إلى مذهبين :

الأول: مذهب سيبويه أنه إذا اجتمع الشرطُ والاستفهامُ جُعلَ الجوابُ للشرطِ ، ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها. نحو: أَإِن قامَ زيدٌ يقمْ عمروٌ(٣) .

قال في الكتاب:(وإذا قلتَ: أإن تأتني آتِك ،فكأنك لم تذكرِ الألفَ واليمينَ ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنك تقولُ: زيدٌ منطلقٌ، فلو أدخلتَ اليمنَ غيَّرتَ الكلامَ) (٤).

الثاني: مذهبُ يونس أنَّه إذا اجتمع الشرطُ والاستفهامُ جُعلَ الجوابُ للاستفهام

---

(١) الحدود في علم النحو، للرماني ص٤ .

(٢) البديع في علم العربية، لابن الأثير ٢/٢١٥.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢/١٨٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٦٣

(٤) الكتاب ٣/٨٤ .

نحو: أَإِن قامَ زيدٌ يقومُ عمروٌ[١].

قال سيبويه:(وأمَّا يونسُ فيقول: أإن تأتني آتيك، وهذا قبيحٌ يكره في الجزاءِ وإن كان في الاستفهام. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ أَفَإِن مّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ [٢]﴾ ، ولو كان ليس موضعَ جزاءٍ قَبحُ فيه إن، كما يقبحُ أن، تقول: أتذكر إذ إن تأتني آتيك. فلو قلت: إن أتيتني آتيك على القلبِ كان حسنًا) [٣].

وقد رجح ابنُ عصفور مذهب سيبويه فقال : (والصحيحُ مذهبُ سيبويه بدليل قوله تعالى: ﴿ أَفَإِن مّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾، لأنّه لا يجوزُ أَن يكون التقدير: أَفهم الخالدون فإن متَّ، لأنَّ الذي يقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ، فيحذفُ الجوابِ لدلالةِ ما تقدَّمَ عليه لا يقول: أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ ،فإنَّ الفاءَ حرفُ استئنافٍ تمنعُ ما قبلها أن يفسره ما بعدها)[٤].

كذلك رجحه الرضي، وذلك لأن كلماتِ الشرطِ، إنما تُلغى إذا تقدمَ عليها ما يَستحِقُ الجوابُ، .....، وههنا ليس كذلك، فالأولى أن يُجْعَلَ الجوابُ للشرطِ، ويُجْعَلَ الاستفهامُ دَاخلًا على الشرطِ والجزاءِ معًا، كدخولِ الموصولُ عليهما معًا نحو: جاءني الذي إن تأته يشكرْك، بجزمِ يشكرك[٥].

٦ ــ اجتماعُ "أَمَّا" و "إِنِ" الشرطية

أمَّا : حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيدٍ[٦].

---

(١) ينظر مذهب يونس في: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١٨٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٤.

(٢) من الآية(٣٤) من سورة الأنبياء:.

(٣)الكتاب ٨٣/٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١٨٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٤

(٥) شرح الكافية ٤٦٤/٤،٤٦٣ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص٥٨.

فإذا اجتمعت مع إنِ الشرطية كما في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ [١]﴾، وقَوله تَعَالَى:﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ[٢]﴾. فقد اجتمعَ طَالِبَا جوابٍ:" أَمَّا "، وأداةُ الشَّرْطِ:" إِنْ " وهي: أُمُّ أدواتِ الشَّرْطِ الجَازِمَةِ، والجَوَابُ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وهو جُمْلَةُ:" فَرَوْحٌ "، و:" فَسَلامٌ "، فقد اختلف النحويون في كون الجوابُ لأيهما ؟ إلى ثلاثةِ آراءٍ:

الرَّأيُ الأَوَّلُ: ذهب سِيْبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ [٣]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ، إلى أنَّ: الجوابَ لـ:" أَمَّا "، والشَّرْطُ لا جَوَابَ لَهُ.

قال سِيْبَوَيْهِ: (وأَمَّا قولُهُ ـ عَزَّ وجَلَّ ـ: ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾، فإنّما هو قولك: أَمَّا غَداً فَلَكَ ذَاكَ، وحسُنَتْ:" إِنْ كَانَ "؛ لأنَّه لم يَجْزِمْ بها، كما حَسُنتْ في قولِك: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) [٤].

وهذا يَعْنِي أنَّ:" الفَاءَ " في:" فَسَلَامٌ "، دخلت من أَجْلِ:" أَمَّا " لا من أجلِ:" إِنْ " كما دخلت في: أَمَّا غَداً فَلَكَ ذَاكَ، ولا جوابَ لـ:" إِنْ " هُنا؛ لأنَّها غيرَ جَازِمَةٍ، وإذا لم تَجْزِمْ جازَ أنْ يتقدَّمَها أخبارُها، نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ؛ ولأنَّ ما بعدها فعلًا ماضيًا[٥].

وأَمَّا المُبَرِّدُ[٦]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: فيجعلان جوابَ:" إِنْ " محذوفًا، سَدَّ مسدَّه جَوَابُ:" أَمَّا ".

---

(١) الآيتان (٨٨، ٨٩) من سورة الواقعة.

(٢) الآيتان (٩٠، ٩١) من سورة الواقعة

(٣) المقتضب ٢/ ٧٠.

(٤) الكتاب ٣/ ٧٩.

(٥) الأصول في النحو ٢/ ١٩٢، وإعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٣/ ٣٤٤، والتعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ٢/ ١٨٥، ١٨٦.

(٦) المقتضب ٢/ ٧٠.

قال أَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ: (فأَمَّا قَوْلُهُ – تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ * فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ [1]﴾، فـ:" الفَاءُ " جَوَابُ:" أَمَّا "ولا تكون جوابًا للجَزَاءِ) وعَلَّلَ ذلك: بأنَّ جوابَ:" أَمَّا " لا يُحْذفُ في حالِ السَّعَةِ والاختيارِ، وجوابُ " إِنْ " قد يُحْذَفُ في الكلامِ، نحو: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ، إلاَّ أنَّ:" أَمَّا " وجوابَها استُغْنِيَ بهما عن جوابِ الجَزَاءِ) [2].

وقد ذكر ابْنُ الشَّجَرِيِّ العلة من جعلِ الجوابِ لـ أَمَّا فقال :(إنَّمَا كانت:" الفَاءُ " جوابًا لـ:" أَمَّا "؛ لأنها أَسْبَقُ المُجَابَيْنِ، وجوابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عليه المَذْكورُ، ونظيرُ ذلك: واللهِ إِنْ زُرْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ، جَعَلَ الجَوابَ للقَسَمِ لتقدُّمِهِ، وسَدَّ جَوابُ القَسَمِ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ) [3].

الرَّأْيُ الثَّانِي: ذهب الأَخْفَشُ[4]، إلى أنَّ:" الفَاءَ " وما بعدها جوابٌ لـ:" أَمَّا " وللشَّرْطِ معاً. والأَصْلُ عِنْدَهُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ، ثُمّ أُنيبت:" أَمَّا " مناب:" مَهْمَا " والفعل الذي بعده، فصار: أَمَّا فإنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ، فالتقت:" الفَاءُ "، و:" إِنْ " فأَغْنَت إحداهما عن الأخرى، فصار: فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ [5].

وردَّ أَبُو حَيَّانَ رأيَ الأَخْفَشِ بالآتي:
أنَّه يلزم الأَخْفَشُ أنْ يُجوِّز مثل: أَمَّا إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَعَمْرٌو مُنْطَلِقٌ، لأنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ إذْ ذاك غيرُ محذوفٍ، وهو لا يجوزُ.

---

(١) الآيتان (٩٠، ٩١) من سورة الواقعة..
(٢) كتاب الشعر ١/ ٦٤، ٦٥.
(٣) الأمالي ١/ ٣٥٦.
(٤) ينظر رأي الأخفش في: إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٣/ ٣٤٤، والتعليقة ٢/ ١٨٦ ، ١٨٧، وارتشاف الضرب ٤/١٨٩٤ ، وتمهيد القواعد٩/٤٣٩٨، وحاشية الصبّان ٤/ ٤٨.
(٥) ارتشاف الضرب٤/١٨٩٤.

وأيضاً: لو كان جوابًا لهما معًا؛ لحَسُنَ أنْ يأتيَ بالمُضَارِعِ؛ لأنَّ الجوابَ موجودٌ، وكونُهم لا يتكلمون بهذا إلاَّ مع الماضي دليلٌ على أنَّه لا جوابَ لَهُ [١].

الرَّأْيُ الثَّالِثُ: يرى الدَّمَامِيْنِيُّ: أنَّ الجوابَ المذكورَ للثَّاني، وهو وجَوَابُهُ جَوَابُ الأول، و:" الفَاءُ " المؤخَّرةُ دَاخِلَةٌ على الشَّرْطِ الثَّاني تقديرًا، والأصلُ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ المُتَوفَّى مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَجَزَاؤهُ رَوْحٌ، ثم قدَّمَ الشَّرْطَ على:" الفَاءِ " جَرْيًا على القاعدةِ في: إيثارِ الفَصْلِ بين:" أَمَّا "، و:" الفَاء " كراهيةً لالتقائهما لفظًا، فالتقت: فاءُ جوابٍ:" أَمَّا "، و: فَاءُ جوابٍ:

" إنْ "، فحَصَلَ الثِّقَلُ، فَدَفَعَ بحَذْفِ الثَّانيةِ؛ لأنَّها التي أوجبت الثِّقَلَ[٢].

وأرى أن الراجح والمختار هو رأي سِيْبَوَيْهِ، وذلك لما يلي:

أَوَّلاً: أنَّ جوابَ:" أَمَّا " لا يُحْذَفُ في حالِ السَّعَةِ والاختيارِ، وإنَّمَا وَرَدَ حَذْفُهُ في الشِّعْرِ فقط، ولو حُذِفَ جوابُها لحَصَلَ إجْحَافٌ بها [٣].

ثَانياً: الدليلُ على أنَّها ليست جَواب:" إنْ " عدم جَوازِ: أَمَّا إنْ جِئْتَنِي أُكْرِمْكَ، بالجَزْمِ، ووَجَبَ: أَمَّا إنْ جِئْتَنِي فَأُكْرِمَكَ، بالنَّصْبِ [٤].

ثَالِثاً: لا يصحّ أنْ يكونَ الجوابُ للشرطين معًا، وإلَّا تُواردَ عاملان على معمولٍ واحدٍ، ولا يكون أيضًا لغيرهما، وإلَّا لَزِم ذكرُ ما لا دخلَ له في رَبْطِ الجَزَاءِ وتَرْك ما له دخْل. ولا يصحّ أنْ يكونَ الجوابُ للثَّانِي؛ لأنه يلزمُ حينئذٍ أن يكونَ الثَّاني وجَوابُه جَوَابًا للأوَّلِ، فتجبُ الفاء ولا فاءَ، وحَذْفُها: شَاذٌّ، أو: ضَرورةٌ، فتعيّنَ أنْ يكونَ جوابًا للأوَّل، ويكونَ الأولُ وجَوَابُهُ دليلَ جَوابِ الثَّانِي[٥].

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٢) شرح مغني اللبيب (شرح المزج) ص٣٢٨.
(٣) كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي ١/ ٦٥، وأمالي ابن الشجريّ١/ ٣٥٦، وحاشية الصبَّان ٤/ ٤٨.
(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٦٩.
(٥) حاشية الصبَّان ٤/ ٣٠، ٣١..

المَبْحَثُ الثانِي
التَقْدِيمُ والتَأخِيرُ

التقديمُ لُغةً من قدَّمَ الشيءَ ،أي : وضعه أمامَ غيرِه ، والتَّأْخُرُ ضدّ التَّقدُّمِ(١).

واصطلاحًا : حالةُ من التَّغييرِ تطرأُ على جزءٍ من أجزاءِ الجُملةِ و توجبُ وضعَهُ في موضعٍ لم يكنْ له في الأصلِ (٢)،ويتمُّ ذلك لأداءِ دلالاتٍ جديدةٍ لا تتحقَّقُ إلا بالتَّقديمِ والتَّأخيرِ(٣) .

ولقد درس النُّحاة التَّقديم والتَّأخير تحت عنوان(الرُّتبة)، ولم تخل كُتبُ النَّحوِ الأولى من تردُّدِ مصطلحِ (التَّقديم والتَّأخير)(٤) ، أمَّا البلاغيُّون فقد درسوا ذلك تحت عنوان التَّقديم والتَّأخير(٥) ، ممَّا يوحى بأنَّ البلاغيين قد وجَّهوا اهتمامًا خاصًّا لهذا الباب فرصدوا كثيرًا من التَّعبيرات التي توفرت فيها هذه الظَّاهرةُ وما يمكن أن يستنبطَ منها من دلالاتٍ(٦) .

وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني العلاقة القائمة بين علم النَّحو وعلم المعاني حيث جمع بين ما يدرسُه النُّحاة من رُتب وبين ما يدرسه البلاغيُّون من أساليب التَّركيب المُتعلِّقة بالتَّقديم والتَّأخير

---

(١) لسان العرب مادة (ق د م) .
(٣) معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/محمد سمير اللبدي ص ٩ .
(٤) في نحو اللغة وتراكيبها د. خليل أحمد عمايرة ص٩٣ .
(٥) المقتضب ٣/٩٥ ،٩٦ ، والأصول في النحو ٢ /٢٠٢ .
(٦) ينظر تفصيل ذلك في : دلائل الاعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ص٨٣ ، والإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني : ١/ ١٤٣:١٥٣.
(٦) البلاغة والأسلوبية ، للدكتور/ محمد عبد المطلب ص٢٤٨ .

وأطلق على ذلك مُصطلح (النَّظم والتَّرتيب)(١) .

كما بيَّنَ عبد القاهر الجرجاني قيمة التقديم والتأخير بقوله:(هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التَّصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة ، ويُفضى بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شِعرًا يروقك مستمعُهُ ، ويلطف لديك موقعُهُ ، ثُمَّ تنظر فتجد سبب أن راقك ولطُف عندك أن قُدِّم فيه شيء وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان)(٢).

أما أسباب التقديم والتأخير ، فمنها(٣) :

- أن يكون أصله التَّقديم ولا مُقتضى للعدول عنه ، كتقديم الفاعل على المفعول

- أن يكون في التَّأخير إخلالٌ ببيان المعنى ، كقوله تعالى :﴿ وقَالَ رَجلٌ مُؤمنٌ مِنْ آلِ فرعونَ يَكتُمُ إيمَانَه (٤)﴾ ، فإنَّه لو أخَّر قوله ﴿ مِن آلِ فِرعونَ ﴾فلا يُفهم أنَّه منهم أن يكون في التَّأخير إخلالٌ بالتَّناسب فيُقدَّم لمشاكلة الكلام ولرعاية الفاصلة ، كقوله تعالى :﴿ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ (٥)﴾ .

- أن يكون الخاطرُ مُلتفتًا إليه والهمَّة معقودة به ، وذلك كقوله تعالى :

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٣٥٩ ،٣٦٠ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٦ .

(٣) ينظر:البرهان في علوم القرآن ٢٣٣/٣ :٢٣٦ ، وإعراب القرآن الكريم وبيانه ، لمحيي الدين الدرويش٢٤٥،٢٤٦/٨ ، و أثر النحاة في البحث البلاغي ،للدكتور/ عبد القادر حسين ص ٨٠،٨١ ، و بلاغة الكلمة والجملة والجمل ، للدكتور/ منير سلطان ص١١٧، ١١٨ .

(١) من الآية(٢٨) من سورة غافر.

(١) من الآية(٣٧) من سورة فصلت.

﴿ وجَعلوا للهِ شُركاء(١)﴾ بتقديم الجار والمجرور على المفعول الأوَّل ، لأنَّ الإنكار مُتوجِّه إلى الجعل لله لا إلى مُطلق الجُمل .

– أن يكون التَّقديم لإرادة التَّبكيت والتَّعجيب من حال المذكور كتقديم المفعول الثَّاني في قوله تعالى : ﴿ وجَعلُوا للهِ شُركاء الجِنّ(٢)﴾ والأصل" الجن شركاء"، وقدَّم لأنَّ المقصود التَّوبيخ، وتقديم الشُّركاء أبلغ.

– الاختصاص ، وذلك بتقديم المفعول والخبر والظَّرف والجار والمجرور ونحوها على الفعل لعِظمه والاهتمام بهِ .

بيد أنَّه لا يمكن الأخذ بهذه الدَّلالاتِ على علاتِها دون ولوج النَّص وما يحيط به من ظروف وملابسات ، لأنَّ هذه الدَّلالاتِ تتغيَّرُ بتغيّرِ السِّياقِ وما يُصاحبه من قرائن .

ويأتي التقديم على قسمين(٣) :

الأوَّل : تقديمُ على نيَّةِ التَّأخيرِ، وذلك في كل شيء أقِرّ مع التَّقديم على حُكمه الذى كانا عليه وفى جنسه الذى كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قُدِّم على المبتدأ، والمفعول إذا قُدِّمَ على الفاعل، كقولك :" قائم زيد، وضرب عمرًا زيدٌ ، فإن(قائم)و(عمرًا) لم يخرجا بالتَّقديم عمَّا كان عليه ، من كون هذا مُسندًا مرفوعًا بذلك، وكون هذا مفعولًا

---

(١) من الآية(١٠٠) من سورة الأنعام.

(١) من الآية(٣٣) من سورة الرعد.

(١) ينظر دلائل الإعجاز ص ١٠٦ ، ١٠٧، والإيضاح في علوم البلاغة ١٥٣/١ ، والبرهان في علوم القرآن٣/ ٢٨٥، والبلاغة العالية (علم المعاني) عبد المتعال الصعيدي ص ٧٨،٧٩ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، للدكتور/ أحمد مطلوب ص ١٦٩ .

ومنصوبًا من أجله .

والثاني : تقديم لا على نيَّة التَّأخير ، ولكن على أن ينتقل الشيء عن حُكم إلى حُكم وتجعله بابًا غيرَ بابه وإعرابًا غير إعرابه ، وذلك أن يعمد إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرًا له فيُقدَّمُ هذا تارة على ذاك وأخرى ذاك على هذا ، ومثاله : زيد المنطلق ، والمنطلق زيد، فإنَّ(المنطلق) لم يُقَدَّمْ على أن يكون متروكًا على حُكمِه الذى كان عليه مع التَّأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقلَ عن كونه خبرًا إلى كونه مبتدأ.

وجاء التقديم عند الاجتماع فيما يلي من مواضع:

١ــ اجْتِمَاعُ ضميرين

الضَّمِيرُ هُوَ: مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، نَحْوَ: "أنا "، و:" نَحْنُ "، أو مُخَاطَبٍ، نَحْو:" أَنْتَ "، و:" أَنْتُمَا "، أو غَائِبٍ، نَحْوَ: " هُوَ "، و:" هُمَا "، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ لَفْظًا، نَحْوَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ، أَوْ مَعْنًى، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى:﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى[١]﴾، أَوْ حُكْمًا، نَحْوَ: هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ[٢].

فإذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب قُدِّمَ ضميرُ المتكلمِ نَحْوَ: قمنا، وإذا اجتمعَ مخاطبُ وغائبُ قُدِّمَ ضميرُ المخاطبِ نَحْوَ: قمتما.

قال سيبويه:(فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعلُ الفاعلِ مخاطَبًا وغائبًا، فبدأتَ بالمخاطَبِ قبل الغائب، فإن علامةَ الغائبِ العلامةُ التي لا تقعُ

---

(١) من الآية (٨) من سورة المائدة.

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب ص ٦٧٥، والصفوة الصفية، للنيلي ٥٨٦/١.

موقعها:" إيا "، وذلك قوله: أعطيتُكَه، وقد أعطاكَه، وقال عز وجل:﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ[1]﴾، فهذا هكذا إذا بَدأتَ بالمخاطَبِ قبلَ الغائبِ.

وإنما كان المخاطَبُ أولى بأن يُبدأ به من قِبَلِ أن المخاطَبَ أقربُ إلى المتكلمِ من الغائبِ، فكما كان المتكلمُ أولى بأن يَبدأ بنفسِه قبلَ المخاطَبِ، كان المخاطَبُ الذي هو أقربُ من الغائبِ أولى بأن يُبدأ به من الغائبِ، فإن بدأتَ بالغائبِ فقلتَ: أعطاهوكَ، فهو في القبحِ وأنه لا يجوزُ، بمنزلة الغائبِ والمخاطَبِ إذا بُدئ بهما قَبْلَ المتكلمِ، ولكنكَ إذا بدأتَ بالغائبِ قلتَ: قد أعطاه إياك) [2].

وأجاز يونس[3]، أن تقولَ: أعطاكني، وأعطاهوني، وأعطاهوك.

قال سيبويه:(وأما قولُ النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيءٌ قاسوه لم تكلمْ به العربُ، ووضعوا الكلامَ في غيرِ موضعِه، وكان قياس هذا لو تُكلّمَ به كان هَيِّنًا) [4].

والمبرّدُ يُقوّى قولَ يونس في القياس، ويجعلُ إضمارَ الغائبِ والمتكلمِ والمخاطبِ في التقديمِ والتأخيرِ سواءً، ويُجيزُ: أعطاهوك، و: أعطاهوني، و: أعطاكني، ويستجيزُه ويستحسنُه في: منحتني نفسي[5].

وكذلك أجازه ابن السراج قال:(ويَجُوزُ: أعطاكني، فإن بدأ بالغائبِ قال: أعطاهوني) [6].

---

(١) من الآية(٢٨) من سورة هود.
(٢) الكتاب ٢/٣٦٤.
(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٢٤.
(٤) الكتاب ٢/٣٦٤.
(٥) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٣/٩٢٤.
(٦) الأصول في النحو ٢/ ١٢٠.

وحجتهم: في ذلك قولُ العربِ: عليكني، ويعضده أيضًا ما رواه ابن الأثير في: (غريب الحديث[1]) مِنْ قَولِ عُثْمَانَ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَرَاهُمْنِي البَاطِلُ شَيْطَانًا، فقَدَّمَ ضميرَ الغائبِ على ضميرِ المتكلمِ المتصلِ [2].

وأجازه الفراء إذا كان الضميرُ لمثنىً أو لجماعةٍ مُذَكَّرِين، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك.

وأجاز الكسائي ما أجازه الفراء وزادَ عليه: أن يكون الضميرُ للإناثِ، نحو: الدراهمُ أعطيتهن كن[3].

وأرى أن ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى وذلك للآتي:

أَوَّلًا: أنه هو الذي وردَ به السماعُ وتكلمت به العربُ[4].

ثانيًا: أنه لا يعضدُ قولَ مَنْ أجازَ القياس في ذلك قول العرب: عليكني؛ لكونِ الكافِ فيه متقدمةً على الياءِ؛ لأن الكافَ في عليك فاعلٌ في المعنى، فينزلُ تقدمُها على الياءِ منزلةَ تقدمِ التاءِ في قولك: أكرمتني، فلا يجوزُ أن يَجرِي مُجرَاها كافٌ ليس لها حظٌّ في الفاعليةِ، نحو: كاف أعطاك[5].

ثالثًا: أن: أعطاهوك، وأعطاهوني، قبيحٌ لا تتكلمُ به العربُ، وإنما قَبُحَ عند العربِ كراهيةَ أن يبدأَ المتكلمُ في هذا الموضعِ بالأبعدِ قبلَ الأقربِ، ثم إن العربَ تنتقلُ في هذا إلى الفصلِ فتقول: أعطاك إياي، وأعطاه إياك[6].

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١٧٧/٢.
(٢) شرح التسهيل، لابن مالك ١٥٢/١.
(٣) تمهيد القواعد ٥٢٨/١.
(٤) التذييل والتكميل ٢٣٢/٢.
(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ١٥٢/١.
(٦) شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي ٣١٧/١.

رابعًا: أن الذي ذكره المبردُ ليس بالسهلِ؛ لأن ضميرَ المتكلمِ أقربُ، ثم المخاطب، ثم الغائب.

خامسًا: أن قولهم: أراهمني الباطل شيطانًا، وقياسه: أراهموني، ولو جاء هكذا كان أيضًا شاذًا مثل الإسكان من وجه آخر، وهو أنه إذا تَعدَّى الفعلُ إلى مفعولين، وكانا ضميرين، فإن ضميرَ المتكلمِ يُقدمُ على ضميرِ المخاطبِ وعلى ضميرِ الغائبِ، وضميرُ المخاطبِ يُقدمُ على ضميرِ الغائبِ، فكان القياسُ أن يقال: أرانيهم الباطلُ شيطانًا[1].

وانتُقِدَ بأن ضميرَ الجمعِ للغائبِ هو الفاعلُ في المعنى، فالقياسُ إذن: أراهم إياي[2].

٣ ـ اجتماعُ الاسمِ واللقبِ

العَلَمُ هو: ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينِهِ غير متناول ما أشبهه[3]، وإنما سُمي عَلَمًا بشهرته، مأخوذ من العِلْمِ، وهو ما يُهتدَى به على الطريقِ من المنارة[4].
وفائدةُ وضعِ الأعلامِ الاختصارُ، لأن الشيء لا يمتازُ عن شركائه في الحقيقةِ إلا بذكرِ صفاتِه التي لا يوجدُ مجموعُها إلا فيه كقولك: جاءني الرجلُ الطويلُ الفقيهُ الشاعرُ الكاتبُ، فمجموعُ الرجوليةِ والطول والكتابة والشعر يجبُ أن يكونَ مخصوصًا به المذكور ليعلمَ المخاطبُ مَنْ تريدُ، فإن كان له شريكٌ في المجموعِ لم يُعلمْ فإذا سَمَّيْتَهُ باسمٍ يخصُّهُ كُفيتَ مؤونةَ ذكرِ هذه الصفات[5].

---

(١) التذييل والتكميل ٢/١٣٤.
(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢/٩٥.
(٣)المفصل ، للزمخشري ص ٣٣ ، وتوجيه اللمع ، لابن الخباز ١/٣١٠ .
(٤) توجيه اللمع ١/٣١٠ .
(٥) توجيه اللمع ١/٣١٠، ٣١١ .

و ينقسمُ العلمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ:
اسمٍ وهو: ما وُضِعَ على المسمى من أولِ أحوالِهِ كزيد وعمرو وعبد الله [١].
وكُنْيَةٍ وهي : ما كان في أوله أب أو أم كـ "أبي عبدالله "،وأم الخير، و"أُمّ كُلْثُومٍ"[٢].
ولقبٍ وهو: ما وُضِعَ على المسمى لمعنى فيه، كأنف الناقة، وعائد الكلب[٣].
وعرف ابن يعيش اللَّقَبَ بأنه :النَّبَزُ ، كقولهم: "قُفَّةُ" و" بَطَّةُ "، لقبَيْن، فـ "قفّةُ" لقبٌ، و" بطّةُ " لقبٌ. و" القفّةُ ": كاليَقْطِينَة، تُتّخَذ من الخُوص، يُشبَّه بها الكبيرُ، يقال: شيخ كالقفّة، وقيل: للشجر البالية[٤].
والكنيةُ لم تكن علمًا في الأصلِ، وإنّما كانت عادتُهم أن يدعوا الإنسانَ باسمِهِ، وإذا وُلد له ولدٌ دُعِي باسمِ ولدِه توقيرًا له، وتفخيمًا لشأنه، فيقال له: أبو فلانٍ، وأمُّ فلانٍ، ولذلك استقبحوا أن يُكَنِّيَ الإنسانُ نفسَه، وقد يكنون الوليد، فيقولون: أبو فلان، على سبيلِ التفاؤلِ بالسلامةِ، وبُلوغِ سِنِّ الإيلادِ، يقالُ منه: كنَوْت الرجلَ، وكنَيْته، وهو من الكِنايةِ، وهي التَّوْرية، والكنيةُ من الأعلامِ، وهي جاريةٌ مُجرى الأسماءِ المضافةِ، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، والذي يدلّ على أنّها أعلامٌ قولُ الشاعر :

ما زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوابًا وأُغْلِقُها ... حتّى أتيتُ أَبَا عَمرِو بنَ عَمّارِ[٥]

---

(١) توجيه اللمع ١/٣١١ .
(٢) ينظر: شرح الألفية ، لابن عقيل ١/١١٩ .
(٣) توجيه اللمع ١/٣١١.
(٤) شرح المفصل١/٩٤.
(٥) البيت من البسيط ، للفرزدق في الكتاب٣/٥٠٦، وأدب الكاتب ص ٤٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب، لابن جني ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه، للسيرافي ٢/ ٢٦١، وشرح الشافية ، للرضي ١/ ٩٣؛ ولسان العرب (غ ل ق)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ١/ ١١٨.
الشاهد فيه: حذف التنوين من "عمرِو" في "أبا عمرِو بن عمار"؛ لأن الكنية كاسم العلم.

فحذفَ التنوين من "أبي عمرو"، لأنّه لو لم يكن علمًا لما حُذفَ، بمنزلةِ حذفِهِ من جعفرِ بن عمّار(١).

وهذه الأقسام الثلاثة كُلُّها ترجعُ إلى معنًى واحدٍ، وهو العَلَم، ولذلك لا يجوزُ تغييرها وتبديلها(٢) .

ولاجتماعِ اللقبِ مع الاسمِ حُكمان:

الأولُ : بالنسبةِ إلى ما يكون مُقَدَّمًا منهما على الآخر.

فإذا اجتمعَ اللقبُ مع الاسمِ أُخرَ اللقبُ وقُدِّمَ الاسمُ ، والعلةُ في ذلك ما يلي:

أوَّلًا: أن اللقبَ أشهرُ من الاسمِ.

ثانيًا: أن اللقبَ يقصدُ به التعظيمُ أو التحقيرُ، فلو قُدِّمَ وأضيفَ إلى الاسمِ لكان بعدُ نكرةً، وتنكيرُه يزيلُ الغرضَ الذي قُصدَ به بخلافِ تنكيرِ الاسمِ.

وهذه العلة قاصرة لعدم اطرادها فيما إذا كان بينهما تركيب(٣) إلا أن يقال: لما استقر ذلك حال كونهما مفردين أجريناه حال التركيب طردا للباب(٤).

ثالثا: أن اللقبَ في الغالبِ منقولٌ من اسمٍ غيرِ إنسانٍ كبطةٍ وقفةٍ وكُرزٍ(٥)؛ فلو قُدِّمَ لتوهمَ السامعَ أن المرادَ مسماهُ الأصلي وذلك مأمونٌ بتأخيرِه، فلم يُعدلْ عنه إلّا فيما نَدُرَ من الكلامِ كقولِ جنوب أخت عمرو ذي الكلب:

أبلِغْ هُذيلًا وأبلِغْ مَنْ يُبلِّغُها ... عنّي حَدِيثا وبعضُ القَولِ تَكْذِيبُ

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش١/٩٤، وينظر: الكتاب٣/٥٠٦.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ١/٩٥.

(٣) وذلك لأن المركب منهما لا يضاف إلى الآخر.

(٤) تمهيد القواعد٢/٦٠٠.

(٥) شرح التسهيل، لابن مالك ١/ ١٧٤.

بأن ذا الكَلبِ عَمْرًا خيرُهم حَسَبًا ... ببطنِ شريان يَعْوِي حولَه الذِّيبُ[1][2].

رابعًا: أن اللقبَ يشبِهُ النعتَ والاسمَ يشبِهُ المنعوتَ والنعتُ لا يتقدمُ على المنعوتِ[3].

وحكم اجتماع الكنية مع اللقب، حكم اجتماع الاسم مع اللقب ، تُقَدَّمُ الكنيةُ على اللقبِ.

قال ابن مالك في الألفية:

واسمًا أتى وكنيةً ولقبًا ... وأخّرنَ ذا إن سِوَاه صَحِبا [4].

ومعناه: آخر اللقبَ إن اجتمعَ مع سواه من الاسمَ والكنيةِ.

وأما الحكمُ الثاني: فهو إعرابُ الثاني بالنسبةِ إلى الأول:

وذلك أنه إذا اجتمعَ الاسم واللقب ، فإما أن يكونا مفردين أو مركبين ،أو الاسم مركبًا واللقب مفردًا أو الاسم مفردًا واللقب مركبًا.

فإن كانا مفردين، فقد اختلف النحويون في إعرابهما إلى مذهبين:

الأول : ذهب البصريون إلى وجوبِ الإضافةِ إذا لم يمنعْ منها مانعٌ، كأن يكون الاسمُ مقترنًا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: جاءني الحارث كرز، بإتباع الثاني للأول بدلا أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها،

---

(١)البيتان من البسيط، وهما لجنوب أخت عمرو ذي الكلب الهذلي ترثيه، في شرح أشعار الهذليين ص ٥٧٨ ، وهما في شرح التسهيل، لابن مالك١/ ١٧٤، والتذييل والتكميل ٣١٧/٢.

الشاهد فيه : تقدم اللقب(ذا الكلب) على الاسم(عمر) ، وذلك نادر.

(٢) تمهيد القواعد٢/٦٠٠.

(٣)الكتاب ٢٩٥/٣، والمقتضب٤٦/٤ .

(٤) ينظر نص الألفية بشرح ابن عقيل ١١٩/١ .

وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة[١]، فتقول على مذهبهم نحو: هذا سعيدُ كُرزٍ، ورأيت سعيدَ كُرزٍ، ومررت بسعيدِ كُرزٍ[٢]، يتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم[٣].

قال سيبويه:(إذا لقَّبتَ مفردًا بمفردٍ أضفتَهُ إلى الألقابِ، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيدُ كرزٍ، وهذا قيسُ قفَّةٍ قد جاء، وهذا زيدٌ بطَّةٍ) [٤].

وقال في موضع آخر:(فإذا لقَّبتَ المفرّدَ بمضافٍ والمضافُ بمفردٍ، جرى أحدهما على الآخرِ كالوصفِ، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: هذا زيدٌ وزنِ سبعةٍ، وهذا عبدُ الله بطَّة يا فتى ، وكذلك إن لقبت المضافَ بالمضاف) [٥].

واختاره الزمخشري حيث قال :(وإذا اجتمعَ للرجلِ اسمٌ غيرُ مضافٍ ولقبٌ أُضيفَ اسمُه إلى لقبِه فقيل: هذا سعيدُ كُرزٍ وقيسُ قفةٍ وزيدُ بَطةٍ) [٦].

ورجحه كذلك ابنُ عصفور حيث قال:(وأمّا اللقبُ المفردُ إذا اجتمعَ مع الاسمِ المفردِ فإنَّ العربَ تضيفُ الاسمَ إلى اللقبِ ولا تُجري أحدَهما على الآخرِ فتقول: هذا قيسُ قُفّةٍ وهذا سَعيدُ كُرزٍ، ولا يجوزُ قيسٌ قُفةُ ولا سَعيدٌ كُرزٌ.

وسببُ ذلك أن العربَ قد تضعُ للمسمى الواحدِ اسمين مضافين نحو: عبد الله وأبي محمد أو اسمين أحدُهما مفردٌ والآخرُ مضافٌ نحو: محمد وأبي بكر، ولم يضعوا قط لمسمًى واحدٍ اسمين مفردين، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا

---

(١) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١٢٣/١ .

(٢) ينظر مذهب البصريين في :الكتاب ٢٩٤/٣ ، والتذييل والتكميل ٣١٧/٢ ، وتمهيد القواعد ٦٠٣/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٢٣/١ ، وشرح الأشموني ١٣٠/١ ، والتصريح١٢١/١.

(٣) شرح الأشموني ١٣٠/١.

(٤) الكتاب ٢٩٤/٣.

(٥) الكتاب ٢٩٥/٣.

(٦) المفصل٣٣/١ .

أحدهما إلى الآخر وكان المضاف الاسم لأن اللقب أشهر، وباب الإضافة أن يضاف فيه الاسم الأعمُّ إلى الأخصِّ نحو: غلامُ زيدٍ) [١].

الثاني: ذهب الكوفيون[٢]،والزجاجُ[٣] إلى جوازِ الإتباعِ على أن الثاني بدلُ من الأولِ أو عطفُ بيانٍ ،فتقول: هذا سعيدٌ كُرزٌ ورأيت سعيدًا كُرزًا ومررت بسعيدٍ كُرزٍ ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل[٤].

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مركبين نحو: عبدُ الله أنفُ الناقةِ، أو كان الاسمُ مركبًا واللقبُ مفردًا نحو: عبدُ اللهِ كُرزُ، أو كان اللقبُ مركبًا و الاسمُ مفردًا نحو: سعيدُ أنفُ الناقةِ، وجب الإتباع فتتبعُ الثاني الأولَ في إعرابَه، ويجوزُ القطع إلى الرفع أو النصب نحو: مررت بزيدٍ أنفُ الناقةِ وأنفَ الناقةِ، فالرفع على إضمارِ مبتدأ ،والتقدير: هو أنفُ الناقةِ، والنصبُ على إضمارِ فعلٍ، والتقدير: أعني أنفَ الناقةِ فيُقْطَعُ مع المرفوعِ إلى النصبِ، ومع المنصوبِ إلى الرفعِ، ومع المجرورِ إلى النصبِ أو الرفعِ نحو :هذا زيدٌ أنفَ الناقةِ، ورأيتُ زيدًا أنفُ الناقةِ، ومررت بزيدٍ أنفَ الناقةِ وأنفُ الناقةِ[٥].

وامتنعتْ إضافةُ الأولِ إلى الثاني: لأن الإضافةَ تقتضي أن يكونَ ذلك اللفظُ مُضَافًا كان أو مضافًا إليه مُستقلًّا بالمعنى، وإذا سُمِّي بهما معًا لم يكن أحدُهما مستقلًّا بمعنى؛ لأنهما قد نُقِلَا و سُمِّي بهما مضافين، فصار كُلٌّ اسمٍ منهما بمنزلةِ الجيمِ من جعفر، وذلك لا يَجوزُ إضافتُهُ ولا الإضافةُ إليه لأنه ليس له مَعنًى.

---

(١) شرح جمل الزجاجي١/١٥٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ١/١٢٣، وتمهيد القواعد ٢/٦٠٣ ، وشرح الأشموني ١/١٣٠، والتصريح /١٢٢ ، وهمع الهوامع/٢٨٤.

(٣) تمهيد القواعد ٢/٦٠٣ ، والتصريح /١٢٢ .

(٤) شرح التسهيل ١/١٧٣ .

(٥) التذييل والتكميل ٢/٣١٧ ، وشرح ابن عقيل ١/١٢٣ وشرح الأشموني ١/١٣٠.

لا يقال: كَونُ كُلِّ واحدٍ منهما بمنزلةِ بعضِ الاسمِ يقتضي ألا يُعربَ؛ لأنا نقولُ: لما كانا في الأصلِ مضافًا ومضافًا إليه و نُقِلَا و سُمِّي بهما ، بقي الإعرابُ على حالِه نظرًا إلى أصلِه، وهذا بخلافِ الإضافةِ[1] .

واختار ابنُ مالكٍ مذهبَ الكوفيين فيما إذا كان الاسمُ واللقبُ مفردين، واعتذرَ عن سيبويهِ لعدمِ ذكرِهِ إلا الإضافة فيهما حيث قال:(ولم يذكرْ سيبويه فيهما إلا الإضافةَ، لأنها على خلافِ الأصلِ، فبَيَّنَ استعمالَ العربِ لها، إذ لا مُستندَ لها إلا السماع، بخلافِ الإتباعِ والقطعِ فإنهما على الأصلِ، وإنما كانت الإضافةُ على خلافِ الأصلِ، لأن الاسمَ واللقبَ مدلولُهما واحدٌ، فيلزمُ من إضافةِ أحدِهما إلى الآخرِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ، فيحتاجُ إلى تأويلِ الأولِ بالمسمى والثاني بالاسمِ، ليكون تقديرُ قولِ القائلِ: جاء سعيد كرز، جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ ، والإتباعُ والقطعُ لا يُحوجان إلى تأولِ، ولا يوقعان في مخالفةِ الأصلِ، فاستغنى سيبويهِ عن التنبيه عليهما) [2].

وبمثل ما اعتذرَ به ابنُ مالكٍ عن سيبويهِ اعتذرَ ابنُ الحاجبِ عن الزمخشري، حيث اقتصرَ على ذكرِ الإضافةِ فقط.

قال ابنُ الحاجب: (فعلَ الزمخشريّ ذلك إما اعتمادًا منه على ظهورِ الوجهِ الآخرِ، فذكرَ الوجهَ المُشْكَلَ خاصة، وترَكَ ذلك الوجهَ الظاهرَ عنده، وإما لأنه مذهبه».

ثم قال: ووجه إشكاله أنهما اسمان لذاتٍ واحدةٍ فتَعَذَّرَ إضافةُ أحدِهما إلى الآخرِ. وسببُ الامتناعِ: أن الإضافةَ لغرضِ تخصيصِ الأولِ أو تعريفِه؛ فإذا كانا لشيء واحدٍ تَعَذَّر أن يُخَصِّصَ أحدُهما الآخرَ أو يعرفَه، ووجهُ صحةِ الإضافةِ في هذا الكلام أمران:

---

(١) تمهيد القواعد ٦٠٢/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٧٤/١، ١٧٥.

أحدهما: أن اللفظَ قد يُطلَقُ ويُرادُ به نَفسُ اللفظِ، و يُطلَقُ ويُرادُ به المدلولُ كما في ذاتِ زيدٍ؛ فالذاتُ المدلولُ وفيه اللفظُ، فكذلك تقول: إنّ زيدًا قصدَ به ها هنا قصدَ الذاتِ، وبطةُ قُصِدَ به قَصْدَ اللفظِ، فكأنه قال: مسمّى هذا اللفظ الذي هو بطّة.

وبهذا الاعتبار تغيّر المدلولان فيه، فصحّتِ الإضافةُ، وصارَ بمثابةِ قولك: غلامُ زيدٍ.

والوجهُ الآخرُ: أنّه لمّا توهمَ التّنكيرَ في زيدٍ عند قَصْدِ إضافتِه للاختصارِ صار بمثابة قولك: كُلٌّ أو غُلامٌ، فأضيف للتبيينِ أو للتعريفِ، كما أضيف كُلٌّ وغُلامٌ ، وهذا يشبه باب: زيد المعارك من أنه إضافةٌ للعلمِ؛ إلا أنّ هذا لازمٌ أو أولى، وذاك ضعيفٌ باتّفاق) [(١)].

وقد تَبِعَهُ في الاعتذار عن الزمخشري بما ذكر الشيخُ جمالُ الدين بنُ عمرون، وهذا منهما يدلُ على أنهما يريان جوازَ الإتباع كما رآه ابن مالك[(٢)].

وهذان الحكمان المذكوران في تقديمِ الاسمِ على اللقبِ وتبعيةِ الثاني في الإعرابِ للأولِ أو غيرها ، مخصوصان بما إذا جُمعَ بين الاسمِ واللقبِ دون إسنادِ أحدِهما إلى الآخر. كما ذكر ابنُ مالك؛ أما إذا جُمعَ بينهما بإسنادٍ كان تقديمُ كُلٍّ منهما وتأخيرَه بحسبِ ما يقصدُه المتكلمُ من إيقاعِ النسبةِ.

وأما إعرابُ الثاني فيكونُ بحسبِ ما يقتضيه الإسنادُ في ذلك إلى التركيب[(٣)].

وأرى أن الصواب ما ذهب إليه البصريون ومن وافقهم، وذلك:

لأن العربَ قد تَضعُ للمسمى الواحدِ اسمين مضافين أو اسمين أحدُهما مفردٌ والآخرُ مضافٌ ، ولم يضعوا قط لمسمًى واحدٍ اسمين مفردين، فإذا اجتمع الاسم واللقب ، وكانا مفردين أُضِيفَ الأولُ إلى الثاني.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ،لابن الحاجب ١/ ٨١، ٨٢.

(٢) تمهيد القواعد٢/٦٠٥

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

٣ ــ اجتماعُ التوابع

التابعُ في اللغةِ : مأخوذٌ من تَبِعَ الشيءَ تبعًا وتَباعًا وتَباعَةً و تُبوعًا سِرْت في إِثْرِه. جاء في الصحاح:(تَبِعْتُ القومَ تَبَعًا وتَباعَةً بالفتح، إذا مشيتَ خلفهم، أو مَرُّوا بك فمضيتَ معهم ؛ وكذلك اتبعتهم.....) (١).

وجاء في لسان العرب :(تَبِعَ الشيءَ تَبَعًا وتَباعًا في الأَفعال وتَبِعْتُ الشيءَ تُبوعًا سِرْت في إِثْرِه، واتَّبَعَه وأَتْبَعَه وتتَبَّعه قَفاه وتَطلَّبه مُتَّبعًا له.....) (٢).

وجاء في تاج العروس :(ت ب ع تَبِعَهُ ، كفَرِحَ يَتْبَعُهُ تَبَعًا ، مُحَرَّكَةً ، وَتَبَاعَةً ، كسَحَابَةٍ : مَشَى خَلْفَهُ أَوْ مَرَّ به فمَضَى مَعَهُ ، يُقَالُ : تَبِعَ الشَّيْءَ تَبَاعًا ، فِي الأَفْعَالِ . وتَبِعَ الشَّيْءَ تُبُوعًا : سارَ في إِثْرِهِ .....والإِتْبَاعُ والاتِّباعُ ، الأَخِيرُ على افْتِعَالٍ ، كالتَّبَعِ ، ويُقَالُ : أَتْبَعَهُ ، أَيْ: حَذَا حَذْوَهُ ....وأَتْبَعَهُ الشَّيْءَ : جَعَلَهُ له تابِعًا . واسْتَتْبَعَه : طَلَبَ إِلَيْه أَنْ يَتْبَعَهُ . والتَّابِعُ : التّالِي ، والجَمْعُ تُبَّعٌ ، وتُبَّاعٌ ، كسُكَّرٍ ورُمَّانٍ . واتَّبَعَ القُرْآنَ : ائْتَمَّ به وعَمِلَ بما فيه . والتَّابِعُ : الخَادِمُ ...) (٣).

وفي القاموس المحيط :(تَبِعَهُ، كفرِحَ، تَبَعًا وتَباعةً: مَشَى خَلْفَهُ، ومَرَّ به فَمَضَى معه، وكفرِحةٍ وكِتابَةٍ: الشيءُ الذي لكَ فيه بُغْيَةٌ شِبْهُ ظُلامَةٍ ونحوِها، والتَّبَعُ، محركةً: التابعُ ...) (٤).

وعلى هذا فللتابعِ في اللغةِ عدةُ معانٍ منها : التالي ، والخادم ،وما يسير خلف غيره، أو ما يحذو حذو غيره .

---

(١) الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري مادة (ت ب ع)١١٨٩/٣، ١١٩٠.
(٢) لسان العرب ، لابن منظور مادة(ت ب ع).
(٣) تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي ٣٧٢/٢٠ :٣٨٣ .
(٤)القاموس المحيط، للفيروزآبادي ٧٠٦/١.

وفي اصطلاح النحويين عَرَّفَ الزمخشري التوابع بأنها:(هي الأسماءُ التي لا يَمَسُّهَا الإعرابُ إلا على سبيلِ التَّبَعِ لغيرِها) (١).

وعرفها ابنُ يعيش بأنها:(الثواني المُساوِيَةُ للأوّلِ في الإعرابِ بمُشارَكتها له في العواملِ)(٢) .

وعرفها ابنُ هِشامٍ بأنها:(عبارَةٌ عَن الْكَلِمَاتِ الَّتِي لَا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ إِلَّا على سَبِيلِ التَّبَعِ لغَيْرِهَا ، وَهِي خَمْسَة) (٣).

وهو نفسُ تعريف الزمخشري السابق للتوابع ،إلا أنه عَبَّرَ عنها بالكلمات بدلًا من الأسماء، وهي أشمل وأعم من الأسماء، وذلك لأن التوكيدَ اللفظي والبدلَ وعطفَ النسقِ يكونون في الأسماءِ. قال الأشموني: (وإنما خصَّ الأسماءَ بالذكرِ لكونها الأصل في ذلك) (٤).

و عَرَّفَ ابنُ مالكٍ التابعَ بقوله :(التابعُ وهو ما ليس خبرًا من مشاركِ ما قبله في إعرابِه وعاملِه مطلقًا) (٥).

وعرفَه ابن الناظم بأنه :(المشاركُ ما قبله في إعرابِه الحاصلِ والمجدد) (٦).

وعرفه المرادي والأشموني بنفس تعريف ابن الناظم له وزادا عليه بكونه غير خبر فقالا بأنه :(المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر) (٧).

---

(١) المفصل ص١١٤ .
(٢) شرح المفصل ٢١٨/٢.
(٣) شرح قطر الندى وبل الصدى ٣٨٣/١ .
(٤) شرح الأشموني ٥٧/٣ .
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٦٣/١، وشرح التسهيل ٢٨٦/٣.
(٦) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٣٥٠.
(٧) توضيح المقاصد ٩٤٥/٣، وشرح الأشموني ٥٧/٣.

وعرفَه ابنُ عقيل بأنه:(الاسمُ المشاركُ ما قبله في إعرابه مطلقًا) [١].

أقسام التوابع :

اختلف النحويون في الأشياء التي تتبع ما قبلها :

فذهب بعضهم إلى أنها أربعة ، وهي ، النعت، والتوكيد، والعطف، والبدل[٢].

وذهب بعضهم إلى أنها خمسة بالتفصيل في العطف وهي: النعت، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق (العطف بالحرف) ، فَأَرْبَعَة تتبعُ الأولَ بِلَا توَسُّطِ حرفٍ، وَوَاحِدٌ مِنْهَا يتبعُ الأولَ بتوسطِ حرفٍ، وَهُوَ عَطفُ النسق[٣].

وذهب بعضهم إلى أنها ستةٌ بالتفصيل في العطف والتوكيد ، وهي: النعت، والتوكيد المعنوي ، والتوكيد اللفظي، والبدل، وعطف البيان، وعطف النسق.

قال ابنُ هشامٍ:(والتوابعُ خَمْسَةٌ، نعتٌ ،وتوكيدٌ ،وَعطفُ بَيَانٍ ،وَبدلٌ ،وَعطفُ نسقٍ، وَقيل: أَرْبَعَة فأدرج هَذَا الْقَائِلُ عطفي الْبَيَانِ والنسقِ تَحت قَوْلِه والعطف ،وَقَالَ آخر: سِتَّة، فَجعل التَّأْكِيدَ اللَّفْظِيّ بَابًا وَحدَه ،والتأكيد الْمَعْنَوِيّ كَذَلِك) [٤].

وكما اخْتُلِفَ في أقسامِها اخْتُلِفَ أيضًا في ترتيبها إذا اجتمعتْ إلى رأيين:

الرأيُ الأولُ: يبدأ بالتوكيد، ثم النعت، ثم عطف البيان، ثم البدل، ثم النسق.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣/١٩٠.

(٢) ينظر: الجمل، للزجاجي ص ١٣ ، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ١/١٩٢، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢/١١٤٦، ١١٤٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/١٩، والإيضاح العضدي ،لأبي علي الفارسي ص٢١٤، واللمع لابن جني ص ٨١ ، والمفصل ص ١١٤، وشرح التسهيل، لابن مالك٣/٢٨٦، وشرح الألفية ،لابن الناظم ص ٣٥٠، وارتشاف الضرب ٤/١٩٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٩٤٥، وأوضح المسالك ٣/٢٦٧، وشرح ابن عقيل ٣/١٩١، والتصريح ٢/١٠٧، ١٠٨.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٥٥٠.

وأصحابُ هذا الرأي هم: ابنُ السراج[١] ، وأبو علي الفارسي،[٢]، وعبد القاهر الجرجاني[٣]، والزمخشري[٤].

فيُقالُ على رأيهم: جاء الرجلُ نفسُهُ الفاضلُ أبو بكرٍ أخوك وزيدٌ.

ورجح ابنُ يعيش هذا الرأي وعلل لهذا الترتيب فقال: (والتوابعُ خمسةٌ: تأكيدٌ، وصفة، وعطفُ بَيانٍ، وبَدَلٌ، وعطفٌ بحرفٍ. وإنَّما رتّبناها هذا الترتيبَ، فقُدّمَ التأكيدُ، لأنّ التأكيدَ هو الأوّلُ في معناه، والنَّعْتُ هو الأوَّلُ على خِلافِ معناه، لأن النعتَ يتضمّنُ حقيقةَ الأولِ، وحالًا من أحوالِه، والتأكيدُ يتضمّنُ حقيقتَه لا غيرُ، فكان مُخالِفًا له في الدلالةِ، وقد يكون النعتُ بالجملةِ، وليسِ كذلك التأكيدُ. وقُدّمَ النعْتُ على عطفِ البيانِ، لأن عطفَ البيانِ ضربٌ من النعتِ، وقُدّمَ عطفُ البيانِ على البدلِ، لأن البدلَ قد يكون غيرَ الأولِ، وأُخِّر العطفُ بالحرفِ، لأنّه يتبَعُ بواسطةٍ، وما قبله يتبعُ بلا واسطةٍ) [٥].

وقد استحنَ الأشموني هذا الترتيبَ فقال:(وهو حسنٌ؛ لأن التوكيدَ بمعنى الأولِ، والنعتُ على خلافِ معناه؛ لأنه يتضمنُ حقيقةَ الأولِ وحالًا من أحوالِه، والتوكيدُ يتضمنُ حقيقةَ الأولِ فقط) [٦].

الرأيُ الثاني: يبدأ بالنعتِ، ثم عطف البيان، ثم التوكيد، ثم البدل، ثم النسق.

---

(١) الأصول في النحو ١٩/٢.
(٢) الإيضاح العضدي ص٢١٤.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٩٦/٢ .
(٤) المفصل ص ١١٤.
(٥) شرح المفصل ٢١٨/٢ .
(٦) شرح الأشموني٥٩/٣ .

وبهذا الرأي قال ابن جني[١]، وابن مالك [٢]، وابن الناظم[٣]، وأبو حيان[٤]، ، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦] ، وابن عقيل[٧]،والسيوطي[٨].

فيقال: جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرِ نفسُهُ أخوك وزيدٌ.

وقد بَيَّنَ ابنُ مالكٍ العلةَ لهذا الترتيبِ حيث قال:(ويبدأُ اجتماعُ التوابعِ بالنَّعْتِ، لأنه كجزءٍ من متبوعِه ، ثم بعطفِ البيانِ ،لأنه جَارٍ مُجرَاهُ، ثم بالتوكيدِ لأنه شَبيهٌ بعطفِ البيانِ في جَريانِه مُجرَى النَّعْتِ ، ثم بالبدلِ لكونه تابعًا كَلَا تابعٍ، لكونه كالمستقلِ، ثم بعطفِ النسقِ، لأنه تابعٌ بواسطةٍ، فيقال: مررت بأخيك الكريمِ محمدٍ نَفْسِهِ رَجُلٍ صالحٍ ورَجُلٍ آخرَ، والله أعلم) [٩].

وقد رَدَّ السيوطي رأيَ مَنْ قال بتقديمِ التأكيدِ على النَّعْتِ فقال:(وَقَدَّمَ قومٌ التَّأْكِيدَ على النَّعْتِ) فَيُقَالُ: قَامَ زيدٌ نَفسُهُ الْكَاتِبُ ، ورُدَّ بِأَن التَّأْكِيدَ لا يكونُ إِلَّا بعد تَمامِ الْبَيَانِ ولا يَحْصُلُ ذَلِك إِلَّا بالنَّعْتِ)[١٠].

وأرى أن الراجحَ من الرأيين هو الرأيُ الثاني ؛ وذلك لأَن التَّأْكِيدَ لَا يكونُ إِلَّا بعد تَمامِ

(١) اللمع في العربية ص ٨١ .
(٢) شرح التسهيل ٣٤٢/٣.
(٣) شرح الألفية ص ٣٥٠
(٤) ارتشاف الضرب ١٩٠٧/٤.
(٥) توضيح المقاصد ٩٤٥/٢.
(٦) أوضح المسالك ٢٦٧/٣.
(٧) شرح ابن عقيل ١٩١/٣.
(٨) همع الهوامع ١٤١/٣.
(٩) شرح التسهيل ٣٤٢/٣.
(١٠) همع الهوامع١٤١/٣.

الْبَيَانِ ، ولا يكونُ هذا إلا بالنَّعْتِ.

وقد بدأَ أكثرُ النحويين في دراستِهم للتوابعِ بالنَّعْتِ لما ذكره ابن مالك والسيوطي ، ولكونه أكثر استعمالًا كما ذكر الرضي[1].

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٢.

المَبْحَثُ الثالِثُ
التَّغْلِيبُ

التغليبُ في اللغةِ جاء في الصحاح :(غَلَبَهُ غَلَبَةً وغَلْبًا، وغَلَبًا أيضًا،قال الله تعالى: ﴿وهم منْ بعد غَلَبِهم سيغلبون[1]﴾، وهو من مصادرِ المفتوحِ العينِ مثل الطلب.... وغالبه مغالبة وغلابًا..... وتَغَلَّبَ على بلد كذا: استولى عليه قهرًا، وغَلَّبته أنا عليه تغليبًا، والغلَّابُ: الكثيرُ الغَلَبَة، والمغلَّبُ: المغلوبُ مرارًا) [2].

وفي اصطلاح النحويين ،التغليبُ هو: أن يعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما، كقولك: "الزيدون والهندات خرجوا" فالواو قد عمت: "الزيدين" و" الهندوات " تغليبًا للمذكر[3].

والتغليب ضرب من ضروب التثنية: تثنية التغليب، وذلك أنهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين، بتغليب أحدهما على الآخر، لخفّته أو شهرته، جاء ذلك مسموعًا في أسماء صالحة، كقولهم للأب والأم: الأبوان، وللشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر ـ رضى الله عنهما ـ : العمران، غلّبوا القمرَ على الشمسِ لخفّةِ التذكير، وغلّبوا عمر على أبى بكر، لأن أيام عمر امتدّت فاشتهرت، ومن زعم أنهم أرادوا بالعمرين عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز، فليس قوله بشيء، لأنهم نطقوا بالعمرين من قبل أن يعرفوا عمر بن عبد العزيز، وروى أنهم قالوا لعثمان ـ رضوان الله عليه ـ: نسألك سيرة العمرين[4].

وقد جاء التغليب عند الاجتماع فيما يلي من مسائل:

---

(١) من الآية(٣) من سورة الروم.

(٢) الصحاح١/١٩٥ ، واللسان (غ ل ب).

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ص ١٦٩١.

(٤) أمالي ابن الشجري١/١٩.

١ ــ اجتماعُ النكرةِ والمعرفةِ

الأصلُ في الأسماءِ التنكيرُ، والتعريفُ فرعٌ على التنكيرِ؛ لأنّ أصلَ الأسماءِ أن تكونَ نكرات، ولذلك كانت المعرفةُ ذاتَ علامةٍ وافتقارٍ إلى وَضْعٍ لنقْلِه عن الأصلِ؛ كنقلِ:" جَعْفَرٍ" عن اسمِ النهرِ الذي هو نكرةٌ شائعٌ إلى واحدٍ بعينِه(١).

والنكرةُ سابقةٌ على المعرفةِ لأربعةِ أوجهٍ:

أحدُها: أن مسمى النكرةِ أسبقُ في الذهنِ من مسمى المعرفةِ، بدليل سريان التعريفِ على التنكيرِ.

والثاني: أن التعريفَ يحتاجُ إلى قرينةٍ من تعريفِ وضعٍ أو آلةٍ بخلافِ النكرةِ، ولذلك كان التعريفُ فرعًا من التنكيرِ.

الثالثُ: أن لفظَ شيءٍ معلومٌ يقعُ على المعرفةِ والنكرةِ، فاندراجُ المعرفةِ تحت عُمومِهما دليلٌ على أصالتِها، كأصالةُ العامِ بالنسبةِ إلى الخاصِ، فإن الإنسانَ مندرجٌ تحت الحيوانِ لكونه نوعًا منه والجنس أصلُ لأنواعِه.

الرابعُ: أن فائدةَ التعريفِ تعيينُ المُسمى عند الأخبارِ للسامعِ، والإخبارُ يتوقف على التركيبِ، فيكونُ تعيينُ المُسمى عند التركيبِ، وقبل التركيبِ لا إخبار فلا تعريف قبل التركيب.

والعربُ قد تُغلّبُ المعرفةَ على النكرةِ في الأحكامِ، فتقول: هذا زيدٌ ورَجُلٌ ضاحكين، فتنصبه على الحالِ، ولا يَجُوزُ: ضاحكان، على النعتِ تغليبًا منهم لحكمِ المعرفةِ، ورعايةً لها(٢).

قال السيوطي:(إذا اجتمعَ النكرةُ والمعرفةُ غلبتَ المعرفةَ تقول: هذا زيدٌ ورجلٌ منطلقين، فتنصبُ منطلقين على الحالِ تغليبًا للمعرفةِ ولا يُجوزُ الرفع) (٣).

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١٦٨/١.

(٢) نتائج الفكر، للسهيلي ١٦٩، ١٧٠.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي ١٠٦/١.

وقال أيضًا:(ومع أن النكرةَ الأصلُ، فإنها إذا اجتمعت مع معرفةٍ غلبت المعرفة كقولك: هذا رَجُلٌ وزيدٌ ضاحكين، فتنصبُ على الحالِ؛ لأن الحالَ قد جاءت من النكرةِ دون وصفٍ المعرفةِ بالنكرةِ) (١).

والعلةُ في تغليبِ المعرفةِ على النكرةِ في هذا الحكمِ: أنهم رأوا الاسمَ المعرفةَ يدلُ على معنيين: الرجل وتعيينه، والشيء وتخصيصه من غيره، والنكرةُ لا تدلُ إلا على معنى مفردٍ، فكان ما يدلُ على معنيين أقوى مما يدلُ على معنى واحدٍ(٢).

٣ ــ اجتماعُ معدودين مذكر ومؤنث

جاء في لسان العرب: (عدد) العَدُّ إِحْصاءُ الشيءِ، عَدَّهُ يَعُدُّهُ عَدًّا وتَعْدادًا وعَدَّةً وعَدَّدَه(٣).

قال ابنُ هشام:(الْعدَدُ فِي أصلِ اللُّغَةِ: اسْمٌ للشَّيْء الْمَعْدُودِ كَالْقَبْضِ والنقضِ والخبطِ بِمَعْنى الْمَقْبُوض والمنقوض والمخبوط بِدَلِيل: ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ(٤)﴾ وَالْمرَاد بِهِ هُنَا الْأَلْفَاظ الَّتِي تعد بهَا الْأَشْيَاء) (٥).

وأما العدُّ بتشديد الدال ، مُدغمًا فهو مصدر (عَدَّه يَعُدُّه) مثل: مَدَّه يَمُدُّه مَدًّا ، قال تعالى :﴿ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا(٦)﴾.

وفي اصطلاح النحويين هو: ما يُساوي نِصفَ مجموعِ حاشيتِه الصغرى والكبرى(٧).

---

(١) المرجع السابق ٢/٧٨، ٧٩.
(٢) نتائج الفكر، للسهيلي ١٦٩، ١٧٠.
(٣) لسان العرب مادة (ع د د).
(٤) من الآية (١١٢) من سورة المؤمنون.
(٥) شرح شذور الذهب ص ٥٩٧.
(٦) الآية (٩٤) من سورة مريم.
(٧) عدة السالك بحاشية أوضح المسالك ٤/٢١٩.

و العددُ من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ ، حكمه أن يُذَكَّرَ مع المؤنثِ نحو:" ثلاثُ نِسْوةٍ"، و" أربعُ جوارٍ"، و" عشرُ لَيالٍ"، ويُؤنثُ مع المذكّرِ نحو: "خمسة أبياتٍ"، و"سبعة دراهم"، و"عشرة دنانيرَ".

قال ابن يعيش:(وهذا عكسُ القاعدة؛ لأنّ القاعدةَ إثباتُ العلامةِ مع المؤنّثِ، وحذفُها مع المذكّر. وإنما كان الأمرُ في العددِ على ما ذكر للفرقِ بين المذكّرِ والمؤنّثِ، وإنّما اختصّ المذكّرُ بالتاءِ؛ لأنّ أصلَ العددِ قبل تعليقِه على معدوده أن يكون مؤنّثًا بالتاءِ من نحو "ثلاثة"، و"أربعة"، ونحوهما من أسماءِ العددِ، فإذا أردتَ تعليقَه على معدودٍ هو أصلٌ وفرعٌ؛ جُعل الأصلُ للأصلِ، فأُثبتت العلامةُ؛ والفرعُ للفرعِ، فأُسقطت العلامةُ، فمن أجلِ هذا قلت: "ثلاثة رجالٍ"، وأربع نسوةٍ. قال الله تعالى:﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ(١)﴾،وقال: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً(٢)﴾)(٣).

وإنَّما ثبتت (الهاء) في العددِ من الثلاثةِ إلى العشرةِ في المذكّرِ دون المؤنثِ للفرق بين المذكّر والمؤنَّث المميَّزين وكان المذكَّر بالتاء أوْلى لوجهين :

أحدُهما: أنَّ العددَ جماعةُ والجماعةُ مؤنثةٌ، والمذكَّرُ هو الأصلُ فأقَّرت العلامةُ على التأنيثِ في المذكَّرِ الذي هو الأصلُ، وحُذِفَتْ في المؤنَّث لأنَّه فرع.

الثاني: أنَّ الفرقَ لا يَحصُلُ إلاَّ بزيادةِ والزيادة يحتملها المذكَّرُ لخفَّتِهِ ، ولذلك منع التأنيث من الصرف لثقله ، وقيل: المعدودُ ملتبسٌ بالعددِ وإضافته كاللازم، فأغنى تأنيث المضاف إليه عن تأنيث العدد وخرج في المذكَّر على الأصل(٤).

---

(١) من الآية(٧) من سورة الحاقة.

(٢) من الآية (١٠) من سورة فصلت.

(٣) شرح المفصل٤/٦، و ينظر: أمالي ابن الشجري٣/٢٧، ٢٨

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٢٠ ،٣٢١..

وقال الفراء: تثبتُ الهاءُ في عدد المذكر من الثلاثة إلى العشرة ولم تثبت في عدد المؤنث من الثلاث إلى العشر؛ لأن العدد مبني على الجمع فلما كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكر، فيقولون: صبي وصبيةٌ، وغلام وغلمة، ورغيف وأرغفةٌ، وقرد وقردةٌ ، وحجر وحجارةٌ، أثبتوها في عدده؛ لأن العددَ مبنيٌّ على الجمعِ، ولما كانوا لا يدخلون الهاء في عددِ المؤنثِ فيقولون: ركبةٌ وركبٌ، وقردة وقرد لم يدخلوها في عدد المؤنث؛ لأن العددَ مبني على الجمع(١).

وذكر أبو حاتم السجستاني أن العلةَ في إدخالِ الهاءِ في عدد المذكر وعدم إدخالها في عدد المؤنث؛ أن المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء؛ ليكون أخف له؛ لأن الهاء لزمت الواحدة، وذلك ثقلٌ، فكرهوا أن يمكنوا ذلك الثقل حتى ينتقل من الواحدة إلى الجماعة، ففروا من ذلك، فحذفوا الهاء من الجمع؛ ليعتدل الجمع فيكون ثقيل من خفيفٍ، وأما المذكر فخفيفٌ، فأدخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثةٌ؛ ليكون ثقيلٌ مع خفيفٍ فيعتدل، وكرهوا أن يجمعوا بين الثقيلين، فجعلوا ثقيلًا مع خفيف فيعتدل، وكرهوا أن يجمع بين الثقيلين، فجعلوا ثقيلًا وخفيفًا مع ثقيل(٢).

قال ابن الأنباري :(وهذا تناقضٌ من أبي حاتمٍ، لأنه قال: الثلاثُ إلى العشرِ مؤنثٌ على كل حالٍ، إلا أنه مؤنثٌ لا علامةَ للتأنيثِ فيه فهو أخفُّ لفظًا، وأيسرُ مما فيه حروفُ التأنيثِ، فهذا تناقضٌ؛ لأنه زَعَمَ أنهم لم يُدخلوا الهاءَ في عدد المؤنث؛ لأن المؤنثَ ثقيلٌ، فأرادوا أنْ يكونَ خفيفٌ مع ثقيلٌ، وأدخلوا الهاءَ في عددِ المذكرِ؛ لأنه خفيفٌ فأرادوا أنْ يكونَ ثقيلٌ مع خفيفٍ، فدلَ هذا الكلامُ على أن عددَ المذكرِ مؤنثٌ،

---

(١) المذكر والمؤنث ،لابن الأنباري ٢/٢١٧، ٢١٨.

(٢) المذكر والمؤنث ،لأبي حاتم السجستاني ص ٥١ .

وعددَ المؤنثِ مذكرٌ) [١].

والاعتبارُ في التذكيرِ والتأنيثِ بالواحدِ، فإذا أُضِيفَ إلى ما واحدُهُ مذكّرٌ، ألحق فيه الهاء، نحو: "ثمانية أيّام"؛ لأنّ الواحدَ "يَوْمٌ"، وهو مذكّرٌ، وإن أُضِيفَ إلى ما واحدَه مؤنّثٌ، أَسقطَ منه الهاءَ، نحو: "ثماني حِجَجٍ" لأن الواحدَ "حِجَّةٌ"، وهو مؤنّثٌ، وقيل: لمّا أُرِيدَ الفرقُ بين المذكّرِ والمؤنّثِ، وكان المذكّرُ أخفّ من المؤنّثِ، أسقطوا الهاءَ من المؤنّث لِيعتدِلا[٢].

قال ابن مالك:(وتقول: عندي عشرةُ أعبدٍ وجَوارٍ، وعشرُ جَوارٍ وأعبدٍ، فتجعلُ الحكمَ عند الإضافةِ للسابقِ من المميزين، مذكرًا كان أو مؤنثًا، عاقلًا أو غيرَ عاقلٍ، ولا يكونُ مميزُ هذا النوعِ أقلَ من ستةٍ، لأنهما إذا كان أقلَ من ستةٍ كان أحدُهما أقلَ من ثلاثةٍ، والخمسةُ وأخواتُها لا تُضافُ إلى أقلَ من ثلاثةٍ، ولا فرقَ في ذلك بين أن يتصلَ المضافُ إليه بالمضافِ، أو ينفصلَ بعطف) [٣].

وأمّا "واحد" و"اثنان"، فإذا وقعا على مؤنثٍ ، أُلحقتا علامةَ التأنيثِ وإذا وقعتا على المذكّرِ أُسقطت علامةُ التأنيثِ، فتقول: "واحدٌ" في المذكّرِ، و" واحدةٌ" في المؤنّثِ، و"اثنان" في المذكر، و"اثنتان" في المؤنّث، أو : "ثِنْتان". فمن قال: "اثنتان"، كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة "ابْنتان". ومن قال: "ثِنْتان"، كانت التاءُ فيه للإلحاق، كأنّه تثنيةُ "ثِنْت"، ملحقٌ بـ" جِذْعٍ"، فهو كـ"بنتين"[٤].

فإذا اجتمعَ معدودان مذكرٌ ومؤنثٌ ذُكِّرَ العددُ إذا كان المذكرُ هو السابق، فتقول: عندي ستةُ رجالٍ ونسوةٍ، وسبعةُ رجالٍ ونسوةٍ، وأُنِّثَ العددُ إذا كان المؤنثُ هو السابقُ ، فتقول : عندي سبعُ نسوةٍ ورجالٍ ،وهو يشبه قولهم: قام زيدٌ وهندٌ،

(١) المذكر والمؤنث ،لابن الأنباري ٢/٢١٧.
(٢) شرح المفصل، لابن يعيش٤/٦.
(٣) شرح التسهيل ٢/٤١٠.
(٤) شرح المفصل، لابن يعيش٤/٦.

وقامت هندٌ وزيدٌ[1].

قال ابن الأنباري:(وكان الكسائي يقول: إذا جمعتَ بين المذكرِ والمؤنثِ ذَكَّرْتَ العددَ إذا كان المذكرُ هو السابقُ، وكان يشبهه بقولهم: :قام زيدٌ وهندٌ، وقامت هندٌ وزيدٌ. وسمعت أبا العباس يَحكِي ذلك عنه، ويقولُ: أجازَ: عندي ستُّ نسوةٍ ورجالٍ، وسبعُ نسوةٍ ورجالٍ، إلى التسعِ والعشرِ، ولم يجز فيما دون الست، فكان يحيل: عندي خمسُ نسوةٍ ورجالٍ، وكذلك في الأربع والثلاث، وقال: إذا قلت: عندي ستُ نسوةٍ ورجالٍ، كان التقدير: عندي ثلاثُ نسوةٍ، وثلاثةُ رجالٍ، وإذا قلت: عندي سبعُ نسوةٍ ورجالٍ، كان التقدير: عندي ثلاثُ نسوةٍ وأربعةُ رجالٍ أو أربعُ نسوةٍ وثلاثةُ رجالٍ، فلما خلطت الرجالَ مع النساءِ قلت: سبعةٌ، وكذلك الثمانية والتسعة، ولا أقول: عندي خمسُ نسوةٍ ورجالٍ؛ لأنه لا يمكنني أن أُقَدِّرَ فأقول: عندي ثلاثُ نسوةٍ وثنتا امرأتين ،وكان إذا قَدَّمَ المذكرَ ذَكَّرَ العددَ، فقال: عندي ستةُ رجالٍ ونسوةٍ، وسبعةُ رجالٍ ونسوةٍ، وكذلك الثمانية والتسعة والشعرة، وقال: أُذَكِّرُ العددَ إذا كان قدمت الرجال، وأؤنثه إذا قدمت النسوة؛ كما أقول: قام زيد وهند، وقامت هند وزيد، فأُذَكِّرُ الفعلَ إذا قدمت زيدًا، وأؤنثُه إذا قدمت هندًا) [2].

ولا يُضافُ عددٌ أقلُ من "ستة" إلى مميزين: مذكرٍ ومؤنثٍ؛ لأن كُلَّ واحدٍ من المميزين جمعٌ، وأقلُ الجمعِ ثلاثةٌ، فلو قيل: "خمسةُ أعبد، وآم" لزمَ إطلاقُ الجمعِ في أحدِهما على ما ليس جمعًا[3].

---

(١) المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني ص ٦٥، والمذكر والمؤنث ،لابن الأنباري ٢/٢٢٨، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك٣/١٦٨٨.

(٢) المذكر والمؤنث ٢/٢٢٨،٢٢٩.

(٣) شرح الكافية الشافية، لابن مالك٣/١٦٨٩.

هذا ما اتَّبَعَتْهُ العربُ في عددِ الناسِ.

فإذا صِرتَ إلى غيرِ الناسِ من الغنمِ والإبلِ والبقرِ ذّكَّرْتَ العددَ إذا سبقَ المذكرُ، بين جملٍ وناقةٍ أنثتَ العددَ ولا تُبالي: أبدأت بالمذكرِ أم بالمؤنثِ، فتقول: عندي خمسة عشر بين جملٍ وناقةٍ، وستة عشر بين ناقةٍ وجملٍ، ولا يجوز أنْ تقول: عندي خمس عشرة بين أمةٍ وعبدٍ؛ لأن المذكرَ والمؤنثَ من الناسِ إذا اجتمَعا غُلبَ المذكرُ على المؤنثِ(١).

قال سيبويه:(بابُ المؤنثِ الذي يقعُ على المؤنثِ والمذكرِ وأصلُهُ التأنيثِ فإذا جِئتَ بالأسماءِ التي تبيَّنُ بها العدةَ أجريتَ البابَ على التأنيثِ في التثليثِ إلى تسع عشرة. وذلك قولك: له ثلاثُ شياهٍ ذكورٌ، وله ثلاثٌ من الشاءِ، فأجريتَ ذلك على الأصلِ؛ لأن الشاءَ أصلُه التأنيثُ وإن وقعتْ على المذكرِ، كما أنك تقول: هذه غنمٌ ذكورٌ، فالغنمُ مؤنثة وقد تقع على المذكرِ..... وتقول: له خمسةٌ من الإبل ذكورٌ وخمسٌ من الغنم ذكورٌ؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أن ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن تثليثهما وقعَ على المذكرِ، فلما كان الإبلُ والغنمُ كذلك جاء تثلثيهما على التأنيثِ..... وتقول: له ثلاثٌ من البطِّ؛ لأنك تصيره إلى بطَّةٍ. وتقول: له ثلاثةٌ ذكورٍ من الإبلِ؛ لأنَّك لم تجيء بشيء من التأنيث، وإنما ثلثتَ المذكَّرَ ثم جئتَ بالتفسيرِ. فمن الإبلِ لا تذهب الهاء، كما أنَّ قولك ذكورٌ بعد قولِك من الإبلِ لا تثبت الهاء) (٢).

---

(١) المذكر والمؤنث ،لابن الأنباري ٢/٢٢٩.

(٢) الكتاب ٣/٥٦١، ٥٦٢.

والأيامُ والليالي بمنزلةِ البقرِ والغنمِ، تقول: أقام فلانٌ عندي خمسةَ عشرَ يومًا ،وليلة وخمس عشرة ليلة ويومًا، فإن قلتَ (من بين) أنثتَ العددَ، وكان سواء تقديمك اليوم على الليلةِ والليلة على اليوم، فتقول: أقام عندي خمسَ عشرةَ بين يومٍ وليلةٍ، وتقول: أقام فلانٌ ببغدادَ خمسًا بين يومٍ وليلةٍ[1].

قال الفراءُ:(ذلك أن العربَ إذا أبهمتِ العددَ من الليالي والأيام غَلَّبُوا عليه الليالي حَتَّى إنهم ليقولون: قد صُمْنَا عشرًا من شهرِ رمضانَ، لكثرةِ تغليبِهم الليالي على الأيامِ، فإذا أظهروا مع العددِ تفسيرَه كانت الإناثُ بطرحِ الهاءِ، والذُّكران بالهاءِ كما قال اللَّه تبارك وتعالى:﴿ سَخَّرَها عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيالٍ وَثَمانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا[2]﴾، فأدخلَ الهاءَ فِي الأيامِ حين ظهرت، ولم تدخلْ فِي الليالي حين ظهرن) [3].

٣ ـ اجتماعُ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ

الْمُذكرُ أصلٌ للمؤنثِ، وَهُوَ ما خلا من عَلامَةِ التَّأْنِيث، لفظًا وتقديرًا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: أَحدُهمَا: حَقِيقِيّ، وَالْآخرُ: غير حَقِيقِيّ. فَأَما الْحَقِيقِيُّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الذَّكر، نَحْو " الرَّجُل " و " الجَمَل ". وَأما غيرُ الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: " الْجِدَار " و " العَمَل ".

والمؤنثُ مَا كَانَت فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ، لفظًا أَو تَقْديرًا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ: حَقِيقِيٌّ وَغيرُ حَقِيقِيّ.

أَما الْحَقِيقِيُّ، فَمَا كَانَ لَهُ فَرْج الْأُنْثَى، نَحْو: " الْمَرْأَة " و " النَّاقة ".

---

(١) المذكر والمؤنث ،لابن الأنباري ٢/٢٣٠.
(٢) من الآية (٧) من سورة الحاقة.
(٣) معاني القرآن ١/١٥١ .

وَأما غيرُ الْحَقِيقِيّ، فَمَا لم يكن لَهُ ذَلِك، نَحْو: " القِدْرِ " و " النَّار "، وَهُوَ أَيْضا على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا مَقِيسٌ، وَالْآخر غير مَقِيس.

فَأَما المقِيس، فَمَا كَانَ فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيث لفظًا، وعلامةُ التَّأْنِيثِ على ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا :ألفٌ، وَالْآخرُ: تَاء، فَأَما الْألفُ، فعلى ضَرْبَيْنِ: أَحدهمَا :أَلفٌ مَقْصُورَةٌ، نَحْو: " حُبْلَى " و " بُشْرَى ". وَالْآخر ألف ممدودة، نَحْو: " حَمْرَاء " و " صحراء ".

وَأما التَّاء، فنحو: " ضاربة " و " ذَاهِبَة ".

وَأما غيرُ المقِيس، فَمَا لم يكن فِيهِ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ لفظًا، وَإِن كَانَت فِيهِ تَقْديرًا، وَقد جَاءَ ذَلِك فِي كَلَامهم كثيرًا، فَمن ذَلِك " السَّمَاء " الَّتِي تُظِلّ[1].

والمذكرُ أصلٌ والتأنيثُ فرعٌ عليه ، وقد علل النحاة كونَ التذكيرِ هو الأصلُ ، والتأنيثِ فرعٌ عليه بأمرين:

أحدُهما :مَجيئُهم باسمٍ مذكّرٍ يَعُمُّ المذكّرَ والمؤنّثَ، وهو شَيْءٌ.

الثاني: أنّ المؤنّثَ يفتقرُ إلى علامةٍ، ولو كان أصلًا، لم يفتقرْ إلى علامةٍ، كالنكرة لمّا كانت أصلًا، لم تفتقر إلى علامة، والمعرفةُ لمّا كانت فرعًا، افتقرتْ إلى العلامة، ولذلك إذا انضمَّ إلى التأنيثِ العَلَميّةُ، لم ينصرف، نحو: "زَيْنَبَ"، و" طَلْحَةَ"، وإذا انضمَّ إلى النكرةِ، انصرفَ، نحو: "جَفْنَةٍ"، و"قَصْعَةٍ "، فإذا قد صار المذكّرُ عبارةٌ عن ما خلا من علاماتِ التأنيثِ، والمؤنّثُ ماكانت فيه علامةٌ من العلامات المذكورة [2].

قال سيبويه:(وإنمَّا كان المؤنثُ بهذه المنزلةِ ولم يكن كالمذكرِ لأن الأشياءَ كلَّها أصلُها التذكيرُ ثم تختصَّ بعد، فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ، والشيءُ يُذكَّرُ، فالتذكيرُ أولٌ، وهو

---

(١)البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، لأبي البركات الأنباري ص٦٥.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش٣/٣٥٢، وينظر: شرح ابن عقيل ٤/٩١، وشرح الأشموني٤/١٠٤:٩٨ ، والتصريح ٢/٢٨٥ .

أشدُّ تَمَكُّنًا، كما أنَّ النكرةَ هي أشدُّ تَمَكُّنًا من المعرفةِ، لأنَّ الأشياءَ إنمَّا تكونُ نكرةً ثم تُعَرَّفُ فالتذكيرُ قبلٌ، وهو أشدُّ تَمَكُّنًا عندهم، فالأولُ هو أشدُّ تَمَكُّنًا عندهم) [(١)].

فإذا اجتمعَ المذكرُ والمؤنثُ غُلِّبَ المذكرُ على المؤنثِ، تقول: الرجلُ والمرأةُ قاما وقعدا وجلسا، ولا يجوز: قامتا وقعدتا؛ لأن المذكرَ يَغلِبُ المؤنثَ؛ لأنه هو الأصلُ والمؤنثُ مزيدٌ عليه، فالمزيدُ عليه هو الأصلُ..... وتقول: قال فلانٌ وفلانةُ ابنا فلانٍ كذا وكذا، فتُغَلِّبُ المذكرَ على المؤنثِ في النعتِ: كما غَلَّبتَه عليه في الخبرِ، وكذلك تقول: قام أخوك وأختُك العاقلان، وجلس زيدٌ وهندٌ الكريمان.

فإن نَعَتَّ أحدَهما دون الآخرِ ذَكَّرتَ نعتَ المذكرِ، وأنثتَ نعتَ المؤنثِ، فقلت: جلس زيدٌ وهندٌ الكريمُ، وجلس زيدٌ وهندٌ الكريمةُ.

وكذلك تكتبُ لفلانٍ وفلانةٍ ابني فلان من فلانةٍ وفلانٍ ابني فلانٍ. على ما فسرنا.

وكذلك تقول: الرجلان والمرأة قالوا كذا وكذا، ويقولون كذا وكذا، وقائلون كذا وكذا، فتُغَلِّبُ المذكرَ على المؤنثِ، وكذلك النعت. تقول: قام محمد والزينبان بنو فلانٍ، وتكتب للمحمدين والزينبين بني فلانٍ، وكذلك تقول: قام الزيدان والهندان العاقلون، ولا يجوز العاقلات للعلةِ التي تقدمت [(٢)].

قال ابن يعيش :(اعلم أن "عِشْرِينَ" وبابه من نحو "ثلاثين" و"أربعين" إلى "التسعين" ممّا هو بلفظ الجمع، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، كأنّهم غلّبوا جانب المذكّر لِما علق عليهما. وهذه قاعدة أنّه إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث؛ غُلّبَ المذكّرُ؛ لأنه الأصل) [(٣)].

---

(١) الكتاب ٣/٢٤١.

(٢) المذكر والمؤنث ، لابن الأنباري٢/٢٧٨: ٢٨٠.

(٣) شرح المفصل ٤/١٩.

المَبْحَثُ الرَّابِـــعُ
الحـَـذْفُ

***الحـذف لغـةً*: الإسقاط[١] ، والقطع[٢].**

جاء في الصحاح:(حَذفُ الشيء: إسقاطُهُ، يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت. ..... وحذفتُه بالعصا، أي: رميتُهُ بها، وحَذَفْتُ رأسَه بالسيفِ، إذا ضربته فقطعتَ منه قطعة) [٣].

وجاء في لسان العرب:(والحَذْفُ: الرَّمْيُ عَنْ جانِبٍ والضرْبُ عَنْ جَانِبٍ، تَقُولُ: حَذَفَ يَحْذِفُ حَذْفًا، وحَذَفَه حَذْفًا: ضَرَبَهُ عَنْ جَانِبٍ أَو رَماه عَنْهُ، وحَذَفَه بالعَصا وَبِالسَّيْفِ يَحْذِفُه حَذْفًا وتَحَذَّفه: ضَرَبَهُ أَو رَمَاهُ بِهَا) [٤].

***واصطلاحـًا* :إسقاطُ جُزءِ الكلامِ أوكُلِّه لدليلٍ "[٥]، *وقد بَيَّنَ عبد القاهر الجرجاني القيمة البلاغيَّة للحذف بقوله* :(هو بابٌ دقيقُ المسلكِ، لطيفُ المأخذِ، عجيبُ الأمرِ، شبيهٌ بالسِّحر، فإنَّك ترى به تركَ الذِّكرِ أفصحَ من الذِّكرِ، والصَّمتَ عن الإفادةِ أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمَّ ما تكون بيانًا إذا لم تُبِن) [٦].**

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١٠٢/٣.
(٢) الصحاح ١٣٤١/٤.
(٣) الصحاح١٣٤١/٤
(٤) لسان العرب (ح ذ ف).
(٥) البرهان في علوم القرآن ١٠٢/٣.
(٦) دلائل الإعجاز ص ١٤٦ .

وللحذف أسباب[١] ***كما أنَّ له شُروطًا***[٢] **و أدلّةً**[٣] **و أقسامًا**[٤] ***وفوائد***[٥]**.**

والحذف الذى يلزم النَّحوي النَّظر فيه هو ما اقتضته الصِّناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه ، أو معمولًا بدون عامل[٦]**.**

وقد جاء الحذف عند الاجتماع في المواضع التالية:

١ــ اجتماعُ نوني الرفع والوقاية

اجتماعُ نُوْنِ الرَّفْعِ ، مع نُوْنِ الوِقَايَةِ ، على ثلاثةِ أوْجُهٍ:

الأوَّلُ: الفَكُّ، نحو قوله تعالى:﴿ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ [٧]**﴾.**

الثَّانِي: الإدْغَامُ، نحو قوله تعالى:﴿ أَتَعِدَانِّي [٨]**﴾، في قِرَاءةٍ شاذَّةٍ.**

---

(١) تنظر أسباب الحذف في : البرهان في علوم القرآن ٣/١٠٥ :١٠٨، وأثر النحاة في البحث البلاغي د/عبد القادر حسين ص٦٩ ، و خصائص التراكيب، دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني د/ محمد محمد أبو موسى ص١١٧، ١١٨ .

(٢) تنظر شروط الحذف في : مغني اللبيب ص ٦٠٣: ٦١٠، والبرهان في علوم القرآن٣/١١١:١١٣، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ٢/٧٦، ٧٧.

(٣) تنظر أدلة الحذف في: الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني ١/٢٩٩: ٣٠١ ، والبرهان في علوم القرآن٣/١٠٨: ١١١.

(٤) تنظر أقسام الحذف في : البرهان في علوم القرآن ٣/١١٧: ١٣٤، والإتقان في علوم القرآن ٢/٧٩، ٨٠ .

(٥) تنظر فوائد الحذف في : البرهان في علوم القرآن ٣/١١٧: ١٣٤.

(٦) مغنى اللبيب ص٦٤٩، ٦٥٠.

(٧) من الآية (١٧) من سورة الأحقاف.

(٨) وهي قراءة الحسن، ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه ص ١٤٠.

الثَّالِثُ: الحَذْفُ، نحو قوله تعالى:﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونِ فِيهِمْ[1]﴾.

وقد اختلفَ النُّحاةُ في: أيَّتهمَا حُذِفَتْ؟ على رأيين:

الرَّأيُ الأوَّلُ: ذهب سِيْبَوَيْهِ، والزَّجَّاجُ[2]، وابنُ السَّرَّاجِ[3]، وابنُ مَالِكٍ، وابنُ هِشَامٍ[4]، إلى أنَّ المحذوفةَ نُوْنُ الرَّفْعِ.

قال سِيْبَوَيْهِ:(وبلَغَنَا أنَّ بَعْضَ القرَّاءِ كان يقرأ:﴿ أَتُحَاجُّونِي[5]﴾، وكان يقرأ: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونِ[6]﴾[7]).

وَرَجَّحَهُ ابنُ مَالِكٍ والسيوطي: بأن حَذْفَ الجُزْءِ أَسْهلُ مِنْ حذفِ ما ليس جُزءًا.

قال ابنُ مَالِكٍ:(فاستثقل توالي الأمثال، فحُذِفَتْ نونُ الرفعِ، وكانت أولى بالحذفِ؛ لأنها جُزءُ كلمةٍ، والمؤكدة كلمة٤ قائمة مقام تكرير الفعل، وحذف جزء أسهل من حذف ما ليس جزءًا) [8].

وقال السيوطي:(ولِأَنَّهَا جُزْءُ كَلِمةٍ، ونُوْنُ الوقايةِ كَلِمَةٌ – أيْ: كَلِمَةٌ مُسْتقِلَّةٌ –

---

(١) من الآية (٢٧) من سورة النحل. وهي قراءة: نافع، ينظر في: السبعة في القراءات، لابن مجاهد ص ٣٧١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٢٢/٢.

(٣) الأصول في النحو ٢٠١/٢.

(٤) أوضح المسالك ١٠٩/١.

(٥) من الآية (٨٠) في سورة الأنعام. وهي قراءة: نافع، وابن عامر، ينظر: السبعة في القراءات ص ٢٦١.

(٦) من الآية (٥٤) من سورة الحجر، وهي قراءة: نافع، ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٦٧.

(٧) الكتاب ٣/ ٥١٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ١٧٦/١.

وحَذْفُ الجُزْءِ أَسْهلُ) [١].

الـرَّأيُ الثَّانِـي: ذهب الأَخْفَشُ[٢]، والمُبَرِّدُ[٣]، والأَخْفَشُ الصَّغِيْرُ[٤]، وأَبُو عَلِيٍّ الفَارِسِيُّ[٥]، وابْنُ جِنِّي[٦]، والجُزُوْلِيُّ[٧]، وابنُ بَرْهَانَ[٨]، وابنُ الحَاجِبِ[٩]، إلى أنَّ المَحْذُوفةَ نُوْنُ الوقايـةِ.

ومن أدلتهم:

أنَّ الثانيةَ نَشَأ منها الثِّقَلُ، فكانت أَوْلَى بالحَذْفِ[١٠].

وأنَّ نُوْنَ الإعرابِ دِلالتُها مَعْنويَّةٌ، ونُوْنَ الوِقَايةِ دلالتُها لفْظيَّةٌ، وإذا دارَ الأمرُ بين المعنويِّ، واللفظيِّ، فالمعنويُّ بَقَاؤُهُ هو الوَجْهُ، واللفظيُّ أَوْلَى بالحَذْفِ [١١].

وأنَّ نُوْنَ الوِقَايةِ لا تَدُلُّ على إعرابٍ، فكانت أَوْلَى بالحَذْفِ[١٢].

---

(١) همع الهوامع ١/١٧٢، ١٧٣.
(٢) معاني القرآن ١/٣٣٨، ٢٥٤.
(٣) المقتضب ١/٣٨٧.
(٤) ينظر رأي الأخفش الصغير في: همع الهوامع ١/١٧٢.
(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٣٣.
(٦) الخصائص ١/٣٨٨.
(٧) المقدمة الجزوليّة ص ٦٢.
(٨) شرح اللمع ٢/٣٨٢.
(٩) الأمالي النحويّة ٤/٢٦.
(١٠) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب ٢/٧٠١.
(١١) أمالي ابن الحاجب ٤/٢٧.
(١٢) التذييل والتكميل ١/١٩٤.

وأري أن الراجح و المختار ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ، ومن وافقه، وذلك: لأنَّ نُوْنَ الرَّفْعِ تُحْذَفُ، لغيرِ ذلك، تَشْبِيهًا لها بالضَّمَّةِ[١]، نحو قول الشاعر:

أَبِيْتُ أَسْـرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهِكِ بالعَنْبَرِ، والمِسْكِ الزَّكِي[٢].

٢- اجتماعُ همزتي الاستفهامِ والوصلِ

قال ابن هشام:(الألف المفردة تأتي علي وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفًا ينادى به القريب كقوله:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ..... [٣]

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته: طلبُ الفهم نحو: أزيد قائم) [٤].

وَالْألف أصل أدوات الِاسْتِفْهَام، وَلِهَذَا خصت بِأَحْكَام[٥] .

أما همزةُ الوصلِ فهي: همزةٌ سابقةٌ موجودةٌ في الابتداءِ مفقودةٌ في الدرجِ[٦].

---

(١) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور ٢٢٠/٣، والتصريح ١١١/١.

(٢) رجز، بلا نسبة في: توجيه اللمع، لابن الخبّاز ص ٣٥٤، وضرائر الشعر، لابن عصفور ص٨٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ٥٢/١، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢١٠/١، ورصف المباني، للمالقي ص ٣٦١.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ:" تَبِيتِي، وتدلكي " والأصل: تبيتين، وتدلكين، فحذفت نون الرفع، في غير موضع الجزمِ، والنصبِ.

(٣) صدر بيت من الطويل ، لا مرئ القيس في ديوانه ص١٧٤، وتمامه: وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي، وهو في :أمالي ابن الشجري٣٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ١٧٢/٣، والتصريح ١٨٩/٢، وبلا نسبة في رصف المباني ص٥٢؛ وهمع الهوامع ٣٣/٢.

الشَّاهِدُ فِيْهِ قَوْلُهُ: أفاطم بالترخيم وأصله: أفاطمة.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ص ١٣.

(٥) تنظر : أحكامها في المرجع السابق ص ١٤.

(٦) أوضح المسالك ٣٢٧/٤.

وسُمِّيتْ بذلك :لأنه يُتوصلُ بها إلى النطقِ بالساكنِ، وقيل ، سُمِّيتْ بذلك لسُقوطِها عند وصلِ الكلمةِ بما قبلها(١).

فإذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصلِ، حُذفتْ همزةُ الوصلِ للاستغناءِ عنها إن كانت مكسورةً نحو:﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ(٢)﴾

أصله: اصطفى بهمزةِ وصلٍ مكسورة، فلما دخلتْ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصلِ، حُذفتْ همزةُ الوصلِ ، أو مضمومة، نحو قولك: "أضطر الرجل؟" أصله: اضطر بهمزة مضمومة، فلما دخلتْ همزةُ الاستفهامِ حُذِفتْ أيضًا، وإن كانت مفتوحةً لم تحذفْ بل تبدلْ ألفًا، أو تُسهلُ بين الهمزةِ والألفِ، وقد قُرئ بالوجهين في مواضعَ من القرآنِ نحو: ﴿الذَّاكِرِينَ(٣)﴾، ومن التسهيلِ قول الشاعر:

أَأَلْحَقَّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ (٤)(٥).

ورجح المرادي وابنُ هشام الإبدال(٦).

---

(١) شرح الأشموني ٢٧٣/٤، والتصريح ٣٦٤/٢.

(٢) الآية (١٥٣) من سورة الصافات.

(٣) من الآية (١٤٣) من سورة الأنعام.

(٤) البيت من الطويل، لحسان بن يسار التغلبي، وقيل: لعمرو بن أبي ربيعة، وهو في : الكتاب ١٣٦/٣ ، وأوضح المسالك ٤ /٣٢٩، و شرح ابن عقيل ٢٠٩/٤، وشرح الأشموني ٢٧٨/٤، والتصريح٣٦٦/٢ .

الشاهد فيه قوله: "أألحق" حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

(٥) توضيح المقاصد١٥٥٧/٣ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/٤

(٦) توضيح المقاصد ١٥٥٨/٣ ، وأوضح المسالك٣٢٩/٤ .

وذلك لئلا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبرِ[١] ، ولا تُحَقَّقُ ، لأن همزةَ الوصلِ لا تثبتُ في الدرجِ إلا للضرورة[٢] كقول الشاعر:

أَلَا لا أَرَى اثْنَيْنِ أَحْسَنَ شِيمَةً[٣]

قال سيبويه:(إذَا دخلت همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الوصْل حُذفت همزةُ الْوصلِ لأنّ السَّاكنَ يُمكن النّطقُ بِهِ بعد الِاسْتِفْهَام فَلَا حَاجَة إِلَى الهمزةِ الأُخرى وَكَانَت همزةُ الِاسْتِفْهَام أَوْلَى لأنّها دَخَلت لِمَعْنى ،فأمّا همزةُ لَام التَّعريف فَلَا تَحْذِفُها همزةُ الِاسْتِفْهَام ،لأنّها لَو حُذِفت لصارَ لَفظه لفظَ الخَبَرِ وَلم يقرَّ الهمزةَ على لَفظهَا ،لأنَّها سَاكِنة ولامُ التَّعْرِيف سَاكِنة فَلم تجتَمِعا ولكنّها تُبْدَل ألفا لأنّ الألفَ فِيهَا مدٌّ يُصَحِّح وقوعَ السَّاكِن بعدَها وَمِنْه قَوْله تَعَالَى ﴿ آللَّهُ خيرٌ أمّا يُشرِكونَ [٤]﴾) [٥] .

وقيل: حُذفتْ همزةُ الوصلِ لضعفِها وقوَّةِ همزةِ الاستفهامِ، وليس في هذا الإسقاطِ التباسٌ، لأن همزةَ الاستفهامِ مفتوحةٌ، وهمزةَ الوصلِ مكسورةٌ[٦].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٣٣٣/١ ، وأوضح المسالك ٣٢٨/٤.

(٢) أوضح المسالك ٣٢٨/٤ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/٤.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه :على حدثان الدهر مني ومن جمل لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٢، ولابن دارة في: الأغاني ٢١/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في : التعليقة، لأبي علي ٥٧/١ ، و سر صناعة الإعراب ٣٣٤/١ ، و شرح المفصل، لابن يعيش ٥/ ١٣٧، وأوضح المسالك ٤ /٣٢٨ ، والتصريح ٣٦٦/٢.

الشاهد: قوله: "أألحق" حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر، وهذا هو التسهيل وهو القليل.

(٤) من الآية ٥٩ من سورة النمل.

(٥)الكتاب ١٩٤/٢، ١٩٥ .

(٦) جامع الدروس العربية، للغلاييني ص٢ .

هذا ما عليه جمهورُ النحويين في اجتماعِ همزةِ الاستفهامِ وهمزةِ "أل". وذهب ابنُ درستويه إلى أنه لا فرقَ بين همزة "أل" وغيرِها من همزاتِ الوصلِ وعلى أنها تجري هذا المُجرى، وإن كانت مفتوحةً، لأنها أكثرُ استعمالًا من سائرِ ألفاظِ الوصل[1] . وما قاله هو القياس. وأما التباسُ الإخبارِ بالاستخبارِ، فقرينةُ الكلامِ تُعيِّنُ المراد، ولا يكون هذا الاختلاط إلا في بعض المواضع، فليكن المنعُ حيث لم يُؤمنِ اللبس[2].

(١) جامع الدروس العربية ص٢ .
(٢) جامع الدروس العربية ص٢ .

الفصلُ الثانِي:
الأَحْكَامُ المُترَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في التَصْرِيفِ

وفيه مَبْحَثان:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ : الإعْلَالُ والإِبْدَالُ

المَبْحَثُ الثانِي: الإدْغَامُ

المَبْحَثُ الأَوَّلُ
الإِعْلَالُ والإِبْدَالُ

الإعلالُ في اللغةِ: التغييرُ، والعلةُ تَغَيُّرُ المعلولِ عما هو عليه(١).

وفى الاصطلاحِ: تغييرُ حرفِ العلةِ للتخفيفِ، بالقلبِ، أو الحذفِ، أو الإسكانِ (٢).

وحروفُه: الألف، والواو، والياء، لأنها تتغيرُ ولا تَبقى على حالٍ كالعليلِ المنحرفِ المِزاجِ المتغيرِ حالًا بحالٍ(٣).

ولفظ الإعلالِ في اصطلاحِهم مختصٌ بتغييرِ حرفِ العلةِ، أي: الألف والواو والياء، بالقلبِ، أو الحذفِ، أو الإسكانِ، ولا يقال لتغييرِ الهمزةِ بأحدِ الثلاثةِ: إعلالٌ نحو: راس، بل يقال: تخفيفٌ للهمزة(٤).

والإبدالُ لغةً: مصدرُ أبدلَ.

وفى الاصطلاحِ: جعلُ حرفٍ مكانَ آخرَ مطلقًا، فخرج بقيد المكانِ العِوضُ، فإنه قد يكونُ في غيرِ مكانِ المُعَوَّضِ فيه كتاءِ عدة ،وهمزة ابن، وبقيد الإطلاقِ القلبُ فإنه مختصٌ بحرفِ العلة(٥).

والأحرفُ التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا لغيرِ إدغامٍ تسعةٌ، يجمعُها "هدأت موطيًا"(٦)

وفيما يلي نتناول ما يحدثه الاجتماع في باب الإعلال والإبدال.

---

(١) شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٥٤.
(٢) شرح الشافية، للرضى ٣/ ٦٦.
(٣) المرجع السابق ٣/ ٦٧،٦٨.
(٤) المرجع السابق ٣/ ٦٦،٦٧.
(٥) التصريح ٢/ ٣٦٦.
(٦) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٠، وشرح شذور الذهب ص ١٣٧.

أوَّلًا: الإعلال بالقلب

١ ـ اجتماع واوين أو ياءين بينهما ألف

تبدلُ الواو والياءُ همزةً في أربعةِ مواضع[١]:

منها: أن تقعَ إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل مثل: أوائل، ونيائف، وسيائد.

وقد اختلف في هذه المسألة: هل يقلب ثاني اللينين اللذين توسطهما ألف الجمع همزة مطلقًا، سواء كان اللينان واوين أم ياءين أم مختلفين، أم يقتصر قلب ثانيهما همزة على كونهما واوين؟ مذهبان في ذلك:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: مذهب الخليل، وسيبويه ومن وافقهما أنه إذا توسط ألف الجمع بين لينين، وجب قلب ثانيهما همزة، سواء كان اللينان واوين أم ياءين أم مختلفين مثل: أوائل، ونيائف، وسيائد، والأصل: أواول، ونيايف، وسياود[٢].

واحتجوا لذلك بما يلى:

١ – أن اجتماع واوين أو ياءين، أو واو وياء وبينهما حاجز غير حصين وهو الألف، كأنه اجتمع ثلاثة حروف معتلة، وقرب آخرها من الطرف، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف، وإنما تقلب كل واحدة منهما همزة، ففعلوا هذا لما قبلها، ولقربها من الطرف، وذلك لأن الواو والياء إذا كانت إحداهما طرفًا أبدلت، مثل: غزاء، وسقاء من غزوت، وسقيت [٣].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٦٩,٣٥٧، والمقتضب ١/ ٢٦٣، والمنصف، لابن جني ٢/ ٤٧:٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٩١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ٢٧٠.

(٣) المقتضب ١/ ٢٦٤,٢٦٣.

٢ – أن العربَ يكرهون اجتماعَ الواوين والألف من جنسهما فشبهوا اجتماعَهما هنا باجتماعِهما في أولِ الكلمة، فكما يقلبون في واصلة أواصل، وأصلها: وواصل، كذلك يقلبون هاهنا [١]، ثم شبهوا الياءين، والياء والواو بالواوين،لأن فيهما من الاستثقال ما في الواوين، فهمزوا لذلك [٢].

٣ – أن السماع قد جاء بقلب ثاني اللينين همزة، وهما غير واوين، من ذلك ما حكاه المازنيُ من أنه سألَ الأصمعيَ عن: عيل، كيف تُكَسِّرُهُ العربُ؟ فقال: عيائل، كذلك حكى أبو زيد عنهم: سيقة :سيائق، وسيدة :سيائد [٣]، وحكى: جيد: جيائد[٤]. قال سيبويه:(فإذا قلتَ: فواعل من عورت، وصيدت همزتَ، لأنك تقول: شويت شوايا، ولو قلت: شواو كما ترى قلت: عواور ولم تغير) [٥].

وقال في موضع آخر:(اعلم أنكَ إذا جمعتَ فوعلًا من قلت همزت كما همزت فواعل من عورت، وصيدت، فإذا جمعت سيدًا، وهو فيعل، وفيعلًا نحو: عين همزت، وذلك عيل وعيائل، وخير وخيائر ... وقالوا: عين وعيائن) [٦].
ثم قال:(واعلم أن بناتِ الياءِ نحو: بعت تبيع في جميع هذا كبنات الواو، يُهمزنَ كما هُمِزتْ فواعل من صيدت، فجعلتها بمنزلة عورت، فوافقتها كما وافقت حييت شويت، لأن الياء قد تستثقل مع الواو كما تستثقل الواوان) [٧].

---

(١) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ٩١.
(٢) المنصف ٢/ ٤٤.
(٣) المنصف ٢/ ٤٦,٤٤، والممتع ١/ ٣٤٥، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٠.
(٤) الصحاح ٢/ ٤٦١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٠.
(٥) الكتاب ٤/ ٣٥٧.
(٦) الكتاب ٤/ ٣٦٩.
(٧) الكتاب ٤/ ٣٧١.

وبقول الخليل وسيبويه قال المازني[١]، كذلك أيده المبرد [٢]، وبه قال ابن السراج[٣]

المَذْهَبُ الثَّانِي: ذهب الأخفش إلى أنه لا يُبدلُ ثاني اللينين همزةً إلا إذا توسطَ ألفُ الجمع واوين مثل: أوائل، والأصل: أواول، أما إذا توسطَ ألفُ الجمع ياءين، أو ياء وواو فلا يقلب ثاني اللينين همزة، فيقول في جمع فوعل من البيع: بوايع، وفى جمع سيد: سياود [٤].

واحتج لمذهبه بما يلى:

أ- أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرًا، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءات، أو الياء والواو فلا إبدال، لأنه إذا التقت الياءات أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو: يين اسم موضع، ويوم[٥].

ب- أن العرب قالت في جمع ضيون: ضياون بلا همز، مع أنه توسط ألف الجمع بين الياء والواو[٦].

ج- أن القلب لم يسمع إلا في الواوين، نحو: قولهم في جمع أول: أوائل، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل[٧].

---

(١) المنصف ٢/ ٤٤,٤٣.
(٢) المقتضب ١/ ٢٦٥,٢٦٤.
(٣) الأصول في النحو ٣/ ٢٩١,٢٩٠.
(٤) المقتضب ١/ ٢٦٤، والمنصف ٢/ ٤٥، وشرح المفصل ، لابن يعيش ١٠/ ٩١، والممتع ١/ ٣٤٥,٣٤٤، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ١٣١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ٢٧٠.
(٥) شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٩١، وشرح الأشموني ٤/ ٢٨٩، والتصريح ٢/ ٢٧٠.
(٦) شرح الشافية، للجار بردى ١/ ٢٨٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٠.
(٧) الممتع ١/ ٣٤٥.

وقد أجاب الأخفش عن قولهم: بوائع في جمع بائعة، بأنه هُمِزَ لكونه جمع ما همز عينه في المفرد [١].

ورُدَّ مذهبُ الأخفشِ بما يلى:

١ – أنهم حملوا اجتماع الياءين، واجتماع الواو والياء على اجتماع الواوين، فكما لم يفرقوا بين الواو والياء في رداء، وكساء حيث قلبوهما همزة لوقوعهما طرفا بعد ألف زائدة، فكذلك هنا لكونهما مجاورتين للطرف[٢].

٢ – أن ما احتج به من قولهم: ضياون في جمع ضيون بلا همز، مردودٌ، بأن الواوَ صححت في الجمعِ، لأنها صححت في المفردِ، أو هو من الشاذ فيحفظ ولا يقاس عليه[٣].

٣ – أن الإبدال قد سُمِعَ عن العربِ في الياءين، وفى الياءِ والواوِ، فقد حكى أبو عثمان المازني عن الأصمعي أنهم يقولون في جمع عيل: عيائل [٤]، وحكى أبو زيد في جمع سيقة سيائق[٥]، وحكى الجوهري في جمع جيد: جيائد [٦].

هذا وقد صحح ابن جنى مذهب الخليل، وذكر أنه القياس، مُحتجًّا بما حكاه أبو عثمان المازني عن الأصمعي [٧].

---

(١) شرح الأشموني ٤/٢٩١ .
(٢) شرح الشافية، للجار بردى ١/ ٢٨٨، و شرح الأشموني ٤/ ٢٩٠، والتصريح٢/٣٧٠ .
(٣) شرح الشافية، للجار بردى ١/ ٢٨٨، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٠، وينظر: المنصف٢/ ٤٦.
(٤) المنصف ٢/ ٤٤.
(٥) المنصف ٢/ ٤٦، والممتع ١/ ٣٤٥.
(٦) الصحاح ٢/ ٤٦١.
(٧) المنصف ٢/ ٤٥.

كما اختاره أكثر المتأخرين فاختاره ابنُ يعيش [١]، وابنُ عصفور[٢]، وارتضاه ابنُ هشام [٣]، وصححه الأشموني[٤]، والشيخ خالد [٥].

هذا إذا كانت الألف للجمع، أما إذا كانت الألف للمفرد، فقد اختلف الصرفيون فيه أيضا على مذهبين:

الأول: ذهب سيبويه، والجمهور إلى أن ما اجتمع فيه حرفا لين بينهما ألف مفاعل وكانت الألف للمفرد، يقلب ثاني اللينين همزة، كما قلب فيما كانت الألف فيه للجمعِ، مثال ذلك كأن تبنى من القول مثل: عوارض، فتقول فيه: قوائل بالهمز، والأصل: قواول، فأبدل ثاني اللينين همزة كما أبدل في الجمع[٦].

واختاره ابن مالك [٧] في التسهيل، وشرح الكافية الشافية.

الثاني: ذهب الأخفش، والزجاج إلى منعِ الإبدال في المفردِ، لخفته فيقولان: قواول مثل عوارض بلا همز [٨] وذلك لفوات ثقل الجمع.

وأرى أن الصواب فيما اجتمع فيه واوان أو ياءان بينهما ألف الجمع (مفاعل) مثل: أوائل، ما ذهب إليه الخليل، وسيبويه ومن وافقهما، وذلك لما يلى:

أ ـ حمل الياءين، والياء والواو على الواوين في الثقل.

---

(١) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ٩١.
(٢) الممتع ١/ ٣٤٥.
(٣) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٤.
(٤) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٠.
(٥) التصريح ٢/ ٢٧٠.
(٦) الكتاب ٤/ ٣٩١، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ١٣٤، ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩١، والتصريح ٢/ ٢٧٠.
(٧) التسهيل ص ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٨.
(٨) شرح الشافية، للرضى ٣/ ١٣٤، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩١.

ب ورودُ السماعِ بقلبِ ثاني اللينين وهما ياءان أو مختلفان مثل: عيائل، وسيائق. أما ما اجتمعَ فيه واوان بينهما ألف للمفرد.

فالصواب ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، وهو قلب ثانيهما همزة كما قلبت في الجمع، وذلك لقوة الشبه بين المفرد والجمع، فيعامل المفرد معاملة الجمع.

وعلى كُلِّ حالٍ سواءً أكان المجتمعان واوين أو ياءين ، بينهما ألفٌ للجمعِ أو للمفردِ ، فإن اجتماعهما هو سبب القلب، اجتنابًا للثقل من اجتماع حرفي علة بينهما حاجز غير حصين ، فكأنه اجتمع ثلاثة حروف معتلة .

٣ ـ اجتماع واوين في أول الكلمة

إذا اجتمعَ واوان في أولِ الكلمةِ، والثانيةُ إما متحركةً، أو ساكنةً متأصلةً في الواويةِ، أبدلتِ الواو الأولى همزةً وجوبًا، فالأولى نحو: أواصل، وأواق ،جمع واصلة وواقية، وأصلهما: وواصل، ووواق، والثانية نحو: الأولى أنثى الأول، أصلها: وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة، فيجب في الموضعين قلب الواو الأولى همزة [١]، وذلك كراهة مالا يكون أول الكلمة من التضعيف إلا نادرًا كـ ددن[٢]

وخرج بهذين الشرطين أربع صور، ثلاث منها اتفق فيها على جواز قلب الواو همزة وجواز إبقائها وهى:

الأولى: أن تكون الثانيةُ مدةً بدلًا من ألف فاعل نحو: ووفى الأشد، ووورى عنهما، ويجوز: أوفى، وأورى.

---

(١) سر الصناعة، لابن جني ١/ ٩٦ ، وسفر السعادة، للسخاوي ١/ ١٠٨ ، وأوضح المسالك ٤/ ٣٣٧، وشرح الأشموني ٤/ ٢٩٤.

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٥.

الثانية: أن تكون عارضةَ، كأن تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، أوعد، ووعد.

الثالثة: أن تكون زائدة، كأن تبنى من الوعد مثال طومار فتقول: ووعاد، وأوعاد [١].

والصورة الرابعة التي اختلف فيها: أن تكون الواو الثانية مدة بدلًا من همزة مثل: الوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة، وهى أنثى الأوأل، أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ.

فقد اختلف الصرفيون في وولى أنثى الأوأل، هل تقلب الواو الأولى همزة جوازًا أو وجوبًا؟ على مذهبين:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب أبو عثمان المازني إلى أنه إذا اجتمع واوان في أول الكلمة، وكانت الثانية بدلًا من همزة نحو: وولى مخفف ووؤلى أنثى الأوأل، جاز قلب الواو الأولى همزة، نظرًا إلى الحال، وهو كون الثانية واوًا، فتقول: أولى، وجاز إبقاؤها واوًا نظرًا إلى الأصلِ، وهو كون الثانية في الأصل همزةً فتقول: وولى [٢].

حكى أبو حيان عن المازني أنه قال:" إذا بنيت من الوأى اسمًا على وزن فعل قلت: ووؤى، فإذا سهلت الهمزة بإبدالها واوًا فقلت: ووى، جاز إبدال الأولى همزة[٣].

المَذْهَبُ الثَّانِي: ذهب الخليل، وسيبويه إلى أنه إذا اجتمع واوان في أول الكلمة، وكانت الثانية مبدلة من همزة مثل: وولى مخفف ووؤلى، وجب قلبُ الواو الأولى همزة فتقول: أولى، نظرًا إلى الحال، وذلك لأنه لو لم تقلبِ الهمزةُ واوًا، وجب أن لا تُهمزَ الواو الأولى، لاستثقالِ اجتماعِ الهمزتين[٤].

---

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٤.

(٢) ينظر مذهب المازني في: المسائل البغداديات ص٩١، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ٧٧، وارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦.

(٣) ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦.

(٤) الكتاب ٤/ ٣٣٣، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ٧٧، وارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦.

قال سيبويه:(وإذا التقت الواوان أوَّلًا أبدلتَ الأولى همزةً، ولا يكون فيها إلا ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مُطردًا، إن شئتَ أبدلتَ وإن شئت لم تُبدلْ، لم يجعلوا في الواوين إلا البدل، لأنهما أثقلُ من الواوِ والضمةِ، فكما اطَّرَدَ البدلُ في المضمومِ كذلك لزمَ البدلُ في هذا .... وسألتُ الخليلَ عن فعل من وأيت فقال: ووى كما ترى، فسألتُه عنها فيمن خفف الهمز فقال: أوى كما ترى، فأبدل من الواو همزة، فقال:لابد من الهمزة، لأنه لا يلتقى واوان في أول الحرف)[١].

وذكر الرضى أن هذا مذهب الكوفيين في أولى، فإن أصله عندهم: ووْلى، فخففت الهمزة بقلبها واوًا فصار: وولى ثم قلبت الواو الأولى همزة، وعليه جاءت قراءة قالون[٢] ﴿عَاد لْوُلَى [٣]﴾ بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف [٤].

وقد رَدَّ المازنيُ على الخليلِ بأن الواوَ في مثله عارضة غير لازمة، لأن تخفيفَ الهمزةِ في مثله غير واجب، فيجوز أوى وووى، لضمةِ الواوِ، لا لاجتماع الواوين[٥].

هذا وقد اختار مذهب المازني أكثر المتأخرين، فاختاره ابنُ مالك حيث قال:(ولو كانت الثانية بدلًا من همزة كـ "الوولى" مخفف "الووْلى" أنثى الأوْل، أي: الألجأ، لم يجب إبدال الأولى، لأن الثانية واو في اللفظ همزة فى النية)[٦].

وبه قال ابنُ هشام[٧]، والسلسيلي [١]،والأشموني[٢]، والشيخ خالد [٣].

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٣٣.

(٢) السبعة في القراءات ،لابن مجاهد ص٦١٥، والكشف عن وجوه القراءات، لمكي بن طالب القيسي ٢/ ٢٩٦.

(٣) من الآية(٥٠) من سورة النجم.

(٤) شرح الشافية، للرضى ٣/ ٧٦,٧٧.

(٥) المسائل البغداديات ص٩١، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٩.

(٧) أوضح المسالك ٤/ ٣٣٧.

وأرى أن الصوابَ ما ذهب إليه المازني، ومن وافقه وهو جواز الوجهين في" وولى" مخفف "ووْلى" قلبها همزة فتقول: أولى، نظرًا إلى الحال، وإبقاؤها واوًا نظرًا إلى أن الثانية كانت في الأصل همزة.

٣ ـ اجتماعُ واوين مَفْصُولًا بينهما بهمزةٍ عارضةٍ

اتضح في المسألة السابقة أنه إذا اجتمع واوان في أول الكلمة، والثانية إما متحركة نحو: أواصل جمع واصلة، وأصلها: وواصل، أو ساكنة متأصلة في الواوية نحو: الأولى أنثى الأول أصلها: وولى، وعرفنا أن أولى الواوين تبدل همزة، بشرط ألا تكون الثانية مبدلة من همزة نحو" وولى مخفف ووْلى، أو عرض اتصال الواوين بحذف همزة فاصلة، فإن عَرَضَ اتصالُ الواوين بحذفِ همزةٍ فاصلةٍ، ففي قلبِ الواوِ الأولى همزة مذهبان:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب سيبويه والمازني إلى أنه إن عَرَضَ اتصالُ الواوين بحذف همزة فاصلة وجب قلب الأولى همزة، نظراً إلى الحال(٤).

قال سيبويه:(وإذا التقت الواوان أولًا أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك) (٥).

وقال المازني:(وتقول في مثل: اغدودن من "وأيت": "إياوأى" كما تقول من "وعيت": ايعوعى فتكرر الهمزة، لأنها عين الفعل، كما كررت الدال في "اغدودن" فإن خففت الهمزة الثانية قلت: ايأوى ألقيت حركتها على الواو فحركت الواو، وحذفت الهمزة، وإن خففت الأولى وتركت الثانية قلت:"أوأى" وكان الأصل: "ووأى" لأنك ألقيت حركة

---

(١) شفاء العليل ٣/ ١٠٨٢.
(٢) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٤.
(٣) التصريح ٢/ ٣٧٠.
(٤) الكتاب ٤/ ٣٣٣، والمنصف ٢/ ٢٤٧.
(٥) الكتاب ٤/ ٣٣٣.

الهمزة التي هي العين الأولى على الفاء، وكانت واوًا في الأصل، فانقلبت ياءً لكسرة همزة الوصل، فحذفت ألف الوصل، لتحرك ما بعدها، فرجعت واوًا، وبعدها الواو الزائدة، فهمزت موضع الفاء، لئلا تجتمع واوان في أول الكلمة) (١).

وبهذا المذهب قال ابن جنى(٢)، وابن عصفور (٣).

المَذْهَبُ الثاني: ذهب أبو على الفارسي (٤)، وتبعَهُ ابنُ مالك(٥)إلى أنه إن عَرَضَ اتصالُ الواوين بحذفِ همزةٍ فاصلة نحو: ووى، جاز الوجهان قلبُ الواوِ الأولى همزةً نظرًا إلى الحالِ فتقول: أوأى، وأن يقال: ووأى، ولا تقلب الواو همزة، وذلك لأن نيةَ الهمز فاصلة بين الواوين، لأن الأصل: إوأوأى، فترك الهمز هنا نظير تصحيح الواو في تخفيف "رويا" وأمثالها فلم تقلب وإن كانت ساكنة وبعدها ياء"(٦).

قال أبو على الفارسي:(الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في "أو يصل" ونحوه، أن الواو الثانية من " ووى " مخففة من همزة منوية، فكما أن الهمزة المخففة لو كانت محققة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في وجوه، كذلك إذا خففت الهمزة لم يلزم قلبها إلا من حيث ذلك الموضع) (٧).

وقد رد أبو على ما ذهب إليه المازني من أن ووى لو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال، بأن هذا لا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من ووى لو لم يكن أصلها همزة

---

(١) المنصف ٢/ ٢٤٧.
(٢) المنصف ٢/ ٢٤٨,٢٤٧.
(٣) الممتع ٢/ ٧٦٦.
(٤) المسائل البغداديات ص٩١:٩٣، وينظر: المنصف ٢/ ٢٤٨، والممتع ٢/ ٧٦٧.
(٥) التسهيل ص٣٠٠.
(٦) المنصف ٢/ ٢٤٨، والممتع ٢/ ٧٦٧.
(٧) المسائل البغداديات ص٩١,٩٢.

لوجب أن تبدل الأولى همزة مع كون الثانية مدة، وإن لم يجب أن يبدل الأولى من ووى همزة، لأن الواو الثانية من ووى لو لم يكن أصلها الهمز لكان عيناً، فكان يلزم قلب الأولى همزة، لأن الثانية تكون أصلًا لازمًا [١].

وعلى هذا المذهب سار السلسيلي[٢]، والأشموني [٣].

وأرى أن الأقربَ إلى الصواب هو ما ذهب إليه أبو على الفارسي، وتبعه ابن مالك وهو جواز الوجهين إقرار الواو كما هي نظرًا إلى الأصل، والاعتداد بالهمزة المحذوفة، فهي فاصلة بين الواوين، أو قلب الواو همزة نظرًا إلى الحال.

٤ ـ اجتماع ثلاث واوات في كلمة

إذا اجتمع ثلاثُ واواتٍ في كلمةٍ واحدةٍ، وذلك أن تبني : مِنَ:" القَوْلِ " على وزن "افْعَوْعَل " فإنه يُصاغُ وزنُ:" افْعَوْعَل " من:" القَوْلِ "، على ضَرْبَيْن:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ مَبْنِيًّا للمَعْلُومِ.

الثَّانِي: أنْ يكونَ مَبْنِيًّا للمَجْهُولِ.

وفي كلا الضربين خلاف بين الصرفيين:

أَوَّلًا: كَوْنُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُوْمِ، وفيه رأيان:

الرَّأْيُ الأَوَّلُ: ذهب سِيْبَوَيْهِ، والمُبَرِّدُ[٤]، والأَعْلَمُ[٥] ، وابنُ عُصْفُوْرٍ[٦] ، إلى أن: بناءَ:" افْعَوْعَل " من: " القَوْلِ ":" اقْوَوَّل "، بإدغام الوسطى في الثالثة.

---

(١) المسائل البغداديات ص٩٢، ٩٣.

(٢) شفاء العليل ٣/ ١٠٨٢

(٣) شرح الأشموني ٤/ ٢٩٥.

(٤) المقتضب ١/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٣.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ١٢٠٦.

(٦) الممتع ٢/ ٧٤٩..

قال سِيْبَوَيْهِ: (وأمَّا:" افْعَوْعَلْتُ " من: " قُلْتُ " فبمنزلةِ:" افْعَوْعَلْتُ "من:" سِرْتُ " في: فَعَلَ، وأُتِمَّت:" افْعَوْعَلْتُ " منها).

ثم قال: (وذلك قولك في:" افْعَوْعَلْتُ ":" اقْوَوَّلْتُ) [(١)].

وعلى هذا يجتمعُ في الكلمةِ: ثلاثُ واواتٍ، كُرْبِتِ الأُوْلَى وبينهما: واو:" افْعَوْعَل "، وهي: زائدةٌ، ساكنةٌ، مدغمةٌ في الواو، التي بعدها ،ولم تكن واحدة منهن طرفًا ينتقلُ عليه الإعرابُ [(٢)].

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَمْرَانِ:

أَوَّلِهما: أنَّ الواوَ الوسْطَى – واو: افْعَوْعَل – زَائِدَةٌ، وليست من الكلمةِ، فلم يُعتدَّ بها[(٣)] .

وهذا مُعْتَرَضٌ بألَّا يُهمزَ:" فَوْعَل " من:" وَعَدَ "، ونحوه، وأنْ يُقال: وَوْعَد؛ لأنَّ الواوَ الثانيةَ زَائِدَةٌ، وليست من الكلمةِ، وهذا لا يجيزه أحَدٌ [(٤)].

ثَانِيهما: قولُهم في:" غُرْتُ ": غُوُورًا، فجمعوا بين: ضَمَّتَينِ، و: واوَيْنِ، والضَّمَّتانِ كالواوِ، فكأنَّهما ثلاث واوات [(٥)].

الرَّأْيُ الثَّانِي: ذهب الأَخْفَشُ[(٦)] ،وابنُ السَّرَّاجِ [(٧)]، وابنُ جِنِّي[(٨)] ، إلى أنَّ:" افْعَوْعَل " من:" قُلْتُ ":" اقْوَيَّل ". وتبعهم أبو حيان[(١)]، اجتمعت ثلاثُ واوات، فقلبت الأخيرةُ:

(١) الكتاب ٤/ ٣٧٤، ٣٧٥.
(٢) المقتضب ١/ ٣٢٣.
(٣) التعليقة ٥/ ٧٣، والمنصف ٢/ ٢٤٤.
(٤) المنصف ٢/ ٢٤٤.
(٥) النكت ٢/ ١٢٠٦.
(٦) ينظر مذهب الأخفش في: المقتضب ١/ ٣٢٣، والأصول في النحو ٣/ ٣١٣، ٣٦٦، والنكت ١/ ١٢٠٦.
(٧) الأصول ٣/ ٣١٣، ٣٦٦.
(٨) المنصف ٢/ ٢٤٤.

ياءً؛ لضعْفِها، فصار التقدير: اقْوَوْيِل، ثم قلبت الواو الوسطى: ياءً؛ لوقوعِها ساكنةً قبل: الياءِ، وأُدغمت فيها، فصار التقدير: اقْوَيَّل[٢] .

قال ابنُ السَّرَّاجِ: (وكان أَبُو الحَسَنِ: (الأَخْفَشُ) يقول في:" افْعَوْعَلَ ": " اقْوَيَّلَ "، فيبدل: الواو الأخيرة: ياءً، ثم يَقْلِبُ لها التي تَليها؛ لأنها ساكنةٌ، وبعدها: ياءٌ متحركةٌ، ويقول: أكْرَهُ الجمعَ بين: ثلاثِ واواتٍ) [٣] .

وَحُجَّتُهُمْ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: استثقالُ الواوين والضَّمَّةِ، في مثل:" مَصُوغ "، فلا يُكمِلُون البناءَ إلا فيما شذّ، فالأحْرى فيما فيه: ثلاثُ واواتٍ[٤] .

وهذا مدفوعٌ، ومُعترضٌ، بأنَّ:" مَصُوغًا"، وأمثاله إنما اسْتُثْقِلَ فيه: الواوان، والضَّمَّةُ؛ لجريانه على: الفِعْلِ المُعْتَلِ، وإلا فإنهم يُتِمُونَ في مثل: قُوْوِل، في فصيحِ الكلامِ؛ لأنه غيرُ جارٍ على مُعْتَلٍ[٥]، وقد جاء قوله تعالى:﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءاتِهِمَا [٦]﴾، ففيه: واوان وضمَّةٌ.

ثَانِيًا: عدمُ وجودِ ثلاثِ واواتٍ مُحْتَمَلَةٌ في كلامِ العربِ، ولو سُمع منهم شيء لاتبعوه، أو ذكروه [٧].

وهذا مردود: بأن هذا ليس مُسَوِّغًا؛ فيحمل هذا عليه.

---

(١) ارتشاف الضرب٢/ ٢٨٧..
(٢) المقتضب ١/ ٣٢٣، والأصول في النحو ٣/ ٣١٣، ٣٦٦، والمنصف ٢/ ٢٤٤.
(٣) الأصول ٣/ ٣١٤، ٣٦٦..
(٤) المنصف ٢/ ٢٤٤، والممتع ٢/ ٧٤٧، ٧٤٨.
(٥) الممتع ٢/ ٧٤٨.
(٦) من الآية (٢٠) في سورة الأعراف.
(٧) الأصول في النحو ٣/ ٣١٤، والممتع ٢/ ٧٤٨.

والتصحيحُ هو: الأصلُ، فالتُزِمَ هذا ، مع أن ما يقرُبُ منه موجودٌ في كلامِ العَرَبِ، وهو مثل: قَوُوْل، صيغة مبالغةٍ من مصدرِ: قَالَ، ألا ترى أنَّ فيه: واوين وضمةً، والضمةُ بمنزلةِ: الواو، ولم يُغيَّر شيءٌ من ذلك(١) .

وَأرى أن الصَّوابَ، والرَّاجِحَ؛ هو ما ذهب إليه الأَخْفَشِ ومن وافقه ، وذلك لأنَّه لا يُعلمُ من كلامِ العربِ ما اجتمعَ فيه ثلاثُ واواتٍ حَشْوًا، لا مُصَحَّحًا، ولا مُعَلًّا.

ثَانِياً: كَوْنُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُوْلِ، وفيه رأيان أيضًا:

الأَوَّلُ: ذهب سِيْبَوَيْهِ، وجُمْهُوْرُ النَّحْوِيِّيْنَ، إلى أنَّ بناءَ:" افْعَوْعَل " للمجهولِ من:" قُلْت ":" اقْوُوْل ". فكأنَّه لم يجمع إلا بين: واوين، وصارت الوسطى لمدّها غير معتدٍّ بها، كما أنه لم يُعتدّ بها في:" سُوَير "، وشبّه:" افْعَوْعَل " بـ:" فوعِل " من: " وَعَدَ "، إذْ قال فيها:" وَوُعِد " فلا يلزمه الهمز، كما لا يلزمه الهمز إذا اجتمعت: واوان في أول الكلمةِ؛ لأنَّ الثانيةَ مدّةٌ، ومثله قوله تعالى:﴿ مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا (٢)﴾، لأنَّ:" وُوْرِيَ " من:" وَارَيْتُ "، والضمةُ عارِضَةٌ(٣) ،ورجح هذا الرأي أبو حيان(٤).

الثَّانِي: نُقلَ عن الأَخْفَشِ في هذا قولان:

الأَوَّلُ: أنه ذهب فيه إلى ما ذهب إليه سِيْبَوَيْهِ.

---

(١) الممتع ٢/ ٧٤٨.

(٢) من الآية (٢٠) في سورة الأعراف.

(٣)) الكتاب ٤/ ٤٠٣، ٤٠٤، والمقتضب ٢/ ٢٢٨، والأصول في النحو ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧، والمنصف ٢/ ٤٤٥، والممتع ٢/ ٧٥٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٨٧..

الثَّانِي: أنه أجاز فيه: اقْوُوْيل ، بقلب: الياءِ الأوْلى من:" اقْوَيّل"،وهي واو:"افْعَوْعَل " في الأصلِ؛ لانضمامِ ما قبلها، وترك الياء التي بعدها، وهي: العينُ الثانيةُ بحالها، وصحَّتِ الواوُ قبلها، كما صحَّت في:" سُوْير[1].

وَالصَّوَابُ فِي هَذَا رَأْيُ سِيْبَوَيْهِ، وجُمْهُوْرِ النَّحْوِيِّيْنَ؛ لأنه كلَّمَا أمكن تقليلُ القلْبِ كان أقيس [2].

٥ ـ اجتماع الياءين

إذا اجتمع ياءان في كلمةٍ واحدةٍ خُفِّفَ بقلب ثانيتهما واوًا كراهية اجتماع ياءين، وذلك لاستثقال حرفين من جنس واحد، ويتضح هذا جليًّا في لفظة (حيوان)

وقد اختلف الصرفيون في واوها، فبعضهم يرى أنها مبدلة من الياء، وبعضهم الأخر يرى أنها غير مبدلة.

فيرى الخليل، وسيبويه أن الواو في الحيوان مبدلة من الياء، وأصله: الحييان، فقلبت الياء الثانية التي هي لام الكلمة واوًا، كراهية لاجتماع المثلين [3]،والمثلان إذا اجتمعا فمن وجوه تخفيفهما الإبدال كقولهم: أمليت [4]، وهو مذهب المبرد [5].

وحجتهم في هذا:

---

(١) المنصف ٢/ ٤٤٦.

(٢) المنصف ٢/ ٤٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠٩، والمقتضب ١/ ١٨٦، والمسائل البغداديات ص٢٣٢، والمنصف٢/ ٢٨٤ ، وسر الصناعة ٢/ ٥٨٨، ٥٨٩.

(٤) المسائل البغداديات ص٢٣٢.

(٥) المقتضب ١/ ١٨٦.

أولًا: أن الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في قولهم: "الحيا " للمطر، وذلك لأنه يُحي الأرض والنبات كما قال الله تعالى: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا [١]﴾ [٢] .

ثانيًا: أنهم يقولون في تثنيته: حييان بالياء لا غير[٣]. فدل ذلك على أن الواو أصلها الياء.

قال سيبويه:(وأما قولهم: حيوان فإنهم كرهوا أن تكونَ الياءُ الأولى ساكنةً، ولم يكونوا ليلزموها الحركةَ ههنا، والأخرى غير معتلة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان كما أبدلوها في رحوىّ حيث كرهوا الياءات، فصارت الأولى على الأصل، كما صارت اللام الأولى في مملّ ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره) [٤].

و ذهب المازني إلى أن الواو في "الحيوان" غيرُ مبدلةٍ من الياءِ، وإنما هي أصلُ فيه، وهذا مما جاءت عينه ولامه واو، وأنه لم يستعمل منه فعل، وشبه هذا بقولهم: فاظ الميت يفيظُ فيظًا وفوظًا، ولا يستعملون من فوظ فعلًا، ويستعملونه مما عينه ياء [٥].

جاء في المنصف: (قال أبو عثمان: وأما قولهم: "حيوان" فإنه جاء على مالا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو، فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء "حيوة" اسم رجل .. وكان الخليل يقول:" حيوان" قلبوا فيه

---

(١) من الآية(١١) من سورة ق.
(٢) المنصف ٢/ ٢٨٦، والممتع ٢/ ٥٩٦.
(٣) الممتع ٢/ ٥٧٠، وارتشاف الضرب ١٨٦/١.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٠٩.
(٥) ينظر: المنصف ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٨٩، والممتع ٢/ ٥٦٩، وارتشاف الضرب ١٨٦/١.

الياء واوًا لئلا يجتمع ياءان ..... ولا أرى هذا شيئًا، ولكن هذا قولهم "فاظ الميت يفيظ فيظًا وفوظًا" فلا يشتقون من فوظ فعلًا") [١].

ورُدَّ هذا المذهب بما يلى:

أ ـ أنه قد ثبت إبدالهم الياء واوًا شذوًا، ولم يثبت من كلامهم ما عينه ولامه واو[٢].

ب ـ أن الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في "الحيا" الذى هو المطر، ألا ترى أنه يحي الأرض والنبات [٣].

جـ ـ أنهم يقولون في تثنية الحياة: حييان لا غير [٤].

هذا ومذهب الخليل وسيبويه هو الراجح عند أكثر الصرفيين فقد رجحه أبو علي الفارسي [٥]، وابن جنى وذكر في "شرح تصريف المازني" أن ما ذهب إليه أبو عثمان غير مستقيم [٦]، وقد بَيَّنَ في "سر الصناعة" العلة في عدم صحة هذا المذهب، قال:(وهذا الذى رأه أبو عثمان وخالف فيه الخليلَ وسيبويهِ غيرُ مُرضٍ عندنا منه، قال لي أبو على وقت قراءتي كتاب أبى عثمان عليه، هذا الذى أجازه أبو عثمان فاسد من قبل أنه لا يمنع أن يكون في الكلام مصدر عينه واو وفاؤه ولامه صحيحتان مثل:"فوظ" و"صوغ" و"فول" و"موت" وأشباه ذلك، فأما أن يكون في الكلام كلمة عينها ياء ولامها واو فلا، فحمله الحيوان على فوظ خطأ، لأنه شبه ما لا يوجد في الكلام بما هو موجود مطرد)[٧].

---

(١) المنصف ٢/ ٢٨٤، ٢٨٥، وينظر: الخصائص ١/ ٣٩٢.

(٢) الممتع ٢/ ٥٦٩، وارتشاف الضرب ١/١٨٦.

(٣) المنصف ٢/ ٢٨٦، والممتع ٢/ ٥٩٦.

(٤) المنصف ٢/ ٢٨٦، والممتع ٢/ ٥٩٦. .

(٥) المسائل البغداديات ص٢٣٢، والاقتضاب في شرح أدب الكتاب، للبَطَلْيَوسي ٢/ ٣٣٦.

(٦) المنصف ٢/ ٢٨٥

(٧) سر الصناعة ٢/ ٥٨٩.

وقد وضَّحَ أن الذى حمل الخليل على أن الواو في الحيوان مبدلة من الياء، لأنه من الحياة، والحياة موجود في الحيا "للمطر، وأنهم يقولون في تثنيته: حييان بالياء، أما ما ذهب إليه أبو عثمان فلا دليل عليه، فلذلك مذهب الخليل هو الوجه الذى لا محيد عنه [١].

كذلك رجحه ابن عصفور وحكم بفساد مذهب المازني[٢]، وبه قال أبو حيان[٣]،وابن عقيل[٤].

ونفس الاختلاف أيضًا في لفظة: (حيوة[٥])، فلا داعي لتكراره.

وأرى أن الأقرب إلى الصواب في أصل (حيوان وحيوة):هو مذهب سيبويه ومن وافقه، وهو أن الواو فيهما بدل من الياء على جهة الشذوذ، وأصل حيوان: حييان، وأصل حيوة: حية، وذلك لما يلى:

١ – ثبوت إبدال الواو ياء على جهة الشذوذ، وعدم ثبوت ما عينه ياء ولامه واو.

٢ – إن الحيوان من الحياة، ومعنى الحياة موجود في "الحيا" الذى هو المطر.

٣ – أنهم يقولون في تثنية الحياة: الحييان بالياء لا غير.

ثانيًا: الاعلال بالنقل

١ –اجتماع الواوين(الساكنين) في اسم المفعول من الثلاثي المعل العين

يصاغ اسم المفعول من الثلاثي على زنةِ مفعولِ نحو: مفهوم، ومضروب من فُهِمَ وضُرِبَ، فإن كان الفعلُ معتلَ العينِ بالياءِ نحو: باع، جاء اسم المفعول منه على

(١) المنصف ٢/ ٢٨٦.
(٢) الممتع ٢/ ٥٦٩.
(٣) ارتشاف الضرب ١/١٨٦.
(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/ ٢٤، ٢٥.
(٥) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٥٩٠، والمنصف ٢/ ٢٨٤ :٢٨٦ ، والاقتضاب ٢/ ٣٣٦. الممتع ٢/ ٥٦٩، وارتشاف الضرب ١/١٨٦.

مُبيع وأصله: مُبْيُوع، نقلت ضمة الياء إلى الباء قبلها، فالتقى ساكنان الياء والواو فحذف أحدهما.

وإن كان معتل العين بالواو نحو: قال، جاء اسم المفعول منه على: مُقُول، وأصله: مَقْوُول، نقلت ضمة الواو الأولى إلى القاف، فالتقى ساكنان فحذف أحدهما، فصار: مقول. وعليه يكون قد اجتمع ساكنان في كلمة فأيهما يحذف ، خلاف بين الصرفيين:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول، ففي ذوات الواو نحو: مصون ومقول لا يحدث تغيير بعد الحذف، أما في ذوات الياء مثل: مبيع، وأصله: مَبْيُوع، فبعد حذف الواو يصير مبيع بياء ساكنة بعد ضمة فتقلب ضمة الياء كسرة، لتسلم الياء من القلب واوًا(١).

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلى:

أولًا: أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حُرِّكَ الثاني منهما دون الأول، فكما يتوصل إلى إزالةِ التقائهما بتحريك الثاني منهما، كذلك يتوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما (٢).

ثانيًا: أن واوَ مفعولٍ أقربُ إلى الطرفِ فحذفُها أسهلُ(٣).

ثالثًا: أن واوَ مفعولٍ زائدة، والتي قبلها أصلية، فكانت الزائدة أولى بالحذف، وذلك لأن حذفها لا يخل بالمعنى، إذ ليس في اللفظ فرق بين الحذفين، إنما هو أمر تقديري حكمي، والمعنى مفهوم على التقديرين جميعًا، فإبقاء الأصلي على هذا

---

(١) الكتاب ٤/ ٣٤٨، والمنصف ١/ ٢٨٧، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٢، والممتع ٢/ ٤٥٤.
(٢) الممتع ٢/ ٤٥٥.
(٣) الممتع ٢/ ٤٥٦.

أولى، والدليل على ذلك قولهم: مبيع، إذ لو كان المحذوف الواو الأصلية لقالوا: مبوعًا [١].

رابعًا: أن الياء في اسم المفعول اليائي ثابتة بعد الإعلال نحو: مبيع، فدل هذا على أن الواو هي الساقطة، ثم اطرد هذا الحكم في الأجوف الواوي[٢].

خامسًا: بحذف الواو يحصل الفرق بين المفعولين الواوي واليائي، ولو حذف الأول لالتبسا [٣].

سادسًا: أن الكلمةَ تصير بحذف الثاني أخف منها بحذف الأول[٤].

سابعًا: أنهم قالوا: "مشيبٌ" في "مشُوب"، و" غارٌ مَنِيلٌ" في مَنُول، و"أرض مميت عليها في مَمُوت"، و"مريح" في مروح، فقلبوا الواو ياء شذوذًا، فدل ذلك على أن الواو المبقاة هي العين، وأن المحذوفة واو مفعول، لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً، فقالوا: "حيرٌ" في "حُور" ولا يحفظ قلب واو مفعول ياء إلا أن يدغم نحو " مرميّ" [٥].

ثامنًا: أن حذفَ الزائدِ أسهلُ من حذفِ الأصلي، فلذلك كان حذفُ واوِ مفعولٍ، أسهلُ من حذفِ العين [٦].

تاسعًا: أن الأصلَ أن تدلَ الميمُ وحدَها مع حركتِها على معنى مفعولٍ كما في اسمِ الفاعلِ مثل: مُقِيم، ومُكْرِم، فكذلك يجبُ أن يكونَ في مفعولٍ، وإنما قَصَدوا بالواو

---

(١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٣٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٦٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٦٧.

(٢) شرح الشافية ، للرضى ٣/ ١٤٧.

(٣) شرح الشافية ، للرضى ٣/ ١٤٧.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٥) الممتع ٢/ ٤٥٥، ٤٥٦.

(٦) المرجع السابق٢/ ٤٥٥.

الفرقَ بين الثلاثي والرباعي، نحو: مُكْرَم، ومَضْروب، والفرقُ حاصلٌ بينهما سواءٌ حذفتَ الأصلي أو الزائدَ [١].

وقد اعُترضَ على هذا المذهب بما يأتي:

أولًا: أن واو مفعول وإن كانت زائدة، فإنها زائدة لمعنى فيجب المحافظة عليها [٢]، ورُدَّ هذا، بأن واو مفعول ليست وحدها هي الدالة على اسم المفعول، بل هي والميم وُضِعَا لذلك، والميمُ أقوى منها في الدلالةِ على هذا المعنى [٣]، ورُدَّ هذا بأن الواو ليست علامة، بل: إشباع الضمة لرفضهم مفعلًا في كلامهم إلا مكرمًا ومعونًا بنقل ضمة الواو إلى ما قبلها والعلامة إنما هي الميم، يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد من غير واو[٤].

ثانيًا: أنه إذا اجتمعَ الزائدُ مع الأصلي، فالمحذوفُ هو الأصلي، كالياء من غاز، دون التنوين، وإذا التقى ساكنان، والأولُ حرف مد يحذف الأول كما في: قل، وبع، وخف.

ورُدَّ هذا بأن الحذف إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفًا صحيحًا، أما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة[٥].

ثالثًا: أن واو مفعول لو كانت المحذوفة لوقع بذلك لبسٌ بين اسمِ المفعولِ والمصدرِ الذى جاء على المفْعِل كالمسِير، والمبيت.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب٢/ ٣٦٠.

(٢) المساعد ٤/ ١٧٤.

(٣) أمالى ابن الشجري ٢/ ١٩٢.

(٤) التصريح ٢/ ٣٩٥.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥، والتصريح ٢/ ٣٩٥.

ورُدّ بأن اللبس موجود أيضًا في المذهب الثاني، وذلك لاتفاق اللفظين على كلا التقديرين، وإنما الاختلاف في التقدير، وأيضًا فإن القرينة تُفَرِّقُ بينهما، نحو: قبضت المبيع، وبعت الثوب مبيعًا [(١)] .

المَذْهَبُ الثَّانِي: ذهب الأخفش، ونسبه النحاس[(٢)] إلى الكسائي والفراء أيضًا، إلى أن المحذوف عين الفعل، ولا تغيير في اللفظ في ذوات الواو نحو: مخوف، أما مبيع، فأصله: مَبْيُوع، فنقلت ضمة الياء إلى الباء قبلها، ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء الساكنة، فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فلما حذفت الياء "عين مفعول" وقعت واو مفعول بعد الباء المكسورة، فقلبت ياء لكسر ما قبلها فصارت مبيع، كما قلبت الواو ياء في موزان لكسر ما قبلها فصار: ميزان[(٣)].

واحتج أصحاب هذا المذهب بما يلى:

أ ـ أن العين لغير معنى، وواو مفعول حرف يدل على معنى المفعولية، فحذف ما لا معنى له أسهل[(٤)] .

ب ـ أن الأصل في الساكنين إذا اجتمعا وكان الأول حرف مد ولين أن يحذف الأول، والأصلي هو الأول، فكان حذفه أولى [(٥)].

---

(١): المنصف ١/ ٢٩١، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٨، والممتع ٢/ ٢٩١.

(٢) إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس ٥/ ٥٨.

(٣) المقتضب ١/ ٢٣٨، وإعراب القرآن، للنحاس ٥/ ٥٨، والمنصف ١/ ٢٨٧، ، وأمالي ابن الشجري ٢/ ١٩٢، وشرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ٦٧ ،والممتع ٢/ ٤٥٤، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٦، وشرح الأشموني ٤/ ٣٢٤.

(٤) الممتع ٢/ ٤٥٦.

(٥) الإيضاح، لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥.

حـ ـ أن الزائد إذا اجتمع مع الأصلي، وهما ساكنان حذف الأصلي كما في قاضٍ، بحذف الياء(١).

د ـ أن هذه العينَ قد اعتلت في " قال، وباع، وقيل وبيع "، وفى أصل " مَبِيْع ومَقُوْل، فكما أعلت بالإسكان والقلب، كذلك أعلت أيضًا بالحذف، وواو مفعول لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل، فكان تركها وحذف المعتل أوجب(٢).

هـ ـ أن العينَ في مقولٍ ومبيعٍ قد حُذِفَتْ في قولهم " قل وبع " ونحو ذلك، فكما حذفت في غير هذا الموضع، كذلك حذفت هنا (٣).

وقد رُدَّ هذا المذهب بما يلى:

أولًا: قلب الضمة كسرة لغير علة، وقلب واو مفعول ياءً في مثل: مَبيع (٤).

ثانيًا: قد خالف الأخفش أصله في هذا، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوًا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو: بيض، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر (٥).

ثالثًا: أن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى، لا مما يحذف، فالأولى أن يقال على مذهبه " حذت الياء أولًا، ثم قلبت الضمة كسرة، فانقلبت الواو ياء، وذلك للفرق بين الواو واليائي(٦).

---

(١) المنصف ١/ ٢٨٩، والإيضاح، لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥.
(٢) المنصف ١/ ٢٩٠.
(٣) المنصف ١/ ٢٩٠.
(٤) الإيضاح، لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥.
(٥) شرح الأشموني ٤/ ٣٢٤.
(٦) شرح الشافية ، للرضى ٣/ ١٤٧.

هذا وقد اختار مذهب الخليل وسيبويه المبردُ [١]، وابنُ الشجري[٢]، وأبو البقاء العكبري [٣]، وابنُ يعيش [٤]، وابنُ الحاجب [٥]، وابنُ عصفور[٦]، وابنُ مالك[٧]، وابنُ هشام [٨]،، والأشموني [٩]، والشيخ خالد[١٠].

بينما اختار المذهب الثاني جريًا على القياس المازني، وابنُ جنى [١١]، والرضى [١٢] قال المازني:(وكلا الوجهين حسن ... وقول الأخفش أقيس)[١٣].

وأرى أن الصواب ما ذهب الخليل وسيبويه من أن المحذوف من اسم المفعول المعل العين هو الواو الثانية وذلك لما يلى:

أولًا: أن قولهم: مبيع ومكيل يدل على أن المحذوف الواو الزائدة، إذ لو كان المحذوف العين لقالوا: مبوعًا ومكولًا.

ثانيًا: أن الواو زائدة، وحذف الزائد أسهل من حذف الأصلي.

ثالثًا: أن الميم تدل على معنى المفعولية، فيجب المحافظة عليها.

---

(١) المقتضب ١/ ٢٣٨

(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ١٩٢.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٢٦٠.

(٤) شرح المفصل ١٠/ ٦٧.

(٥) الإيضاح ٢/ ٤٣٥.

(٦) الممتع ٢/ ٤٥٥.

(٧) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٣.

(٨) أوضح المسالك ٤/ ٣٥٨.

(٩) شرح الأشموني ٤/ ٣٢٤.

(١٠) التصريح ٢/ ٣٩٥.

(١١) المنصف ١/ ٢٨٩.

(١٢) شرح الشافية ٣/ ١٥١.

(١٣) المنصف ٢/ ٢٩١.

رابعًا: أن الكلمة تصيرُ بحذفِ الثاني أخفُ منها بحذفِ الأول، ولو حذف الأول، لاضطر إلى قلب الواو ياء، كما هو مذهب الأخفش، وما قل فيه العمل أولى مما كثر فيه.

٣ ــ اجتماعُ الألفين في المصدرِ الموازن لإفعال واستفعال

إذا كان المصدر على وزن إفعال أو استفعال، وكان معتل العين، نحو: إقامة واستقامة، أصلهما: إقوام واستقوام، نقلت حركة العين "الواو" إلى الساكن الصحيح قبلها، فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فصار إقام واستقام فالتقى ساكنان، ألف المصدر، والألف المبدلة من عين المصدر، فحذفت إحداهما، ثم عوض منها تاء التأنيث، فصار: إقامة واستقامة[١] .

وفى المحذوفة من الألفين خلاف بين الصرفيين

أولًا: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة هي الألف الثانية الزائدة، كما هو مذهبهما في واو ومفعول، وذلك لأنها زائدة، ولقربها من الطرف، ولأن الثقل حصل بها [٢] .

ثانيًا: ذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة هي الألف المبدلة من عين المصدر، كما هو مذهبهما في واو مفعول[٣] .

قال الفراء في :(فلما سكنت الواو وبعدها ألف الافعال فسكنتا، سقطت الأولى منهما)[٤] ، وذلك لأن الألف الثانية هي الدالة على معنى المصدر، فهي أولى بالبقاء.

---

(١) شرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٣٦.

(٢) المنصف ١/ ٢٩١، وأمالى ابن الشجري ٣/ ٣٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٧٠، والممتع ٢/ ٤٩٠، وارتشاف الضرب ١/ ٣٠٨، وشرح الأشموني ٤/ ٣٢٣.

(٣) المقتضب ١/ ٢٤٣، والمنصف ١/ ٢٩١، والممتع ٢/ ٤٩٠، وشرح الأشموني ٤/ ٣٢٣، والتصريح ٢/ ٣٩٤.

(٤) معانى القرآن، للفراء ٢/ ٢٥٤.

كما أن القياس إذا التقى ساكنان، أن يحذف الأول منهما[١].

وقد اختار مذهبَ الخليلِ، وسيبويه، ابنُ الشجري [٢]، وابنُ مالك [٣]، وابنُ هشام[٤] ، الأشموني [٥].

بينما اختار الرضيُّ مذهبَ الأخفشِ ، وذلك لأنه الأولى في القياس ، فقال:(وقولُ الأخفشِ أولى قياسًا على غيره مما التقى فيه ساكنان)[٦] ،واحتج له الشيخ خالد بأن التاء إنما تعوض من الأصول، وهذا يقوى ما اختاره الأخفش [٧].

وقد أطلق المبردُ والزجاجُ الأمرَ، فلم يحددا الألفَ المحذوفةَ منهما، بل ذكرا، أنه إذا اجتمعت ألفان حُذفتْ إحداهما لالتقاء الساكنين، ولم يحددا أيتهما المحذوفة الأولى أو الثانية[٨] .

وأرى أن الراجح ما ذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وهو أن المحذوفة هي الألف الثانية لما يلى:

أولًا: لأن الألف الثانية زائدة.

ثانيًا: أنها قريبة من الطرف فحذفها أسهل.

ثالثًا: أن الثقل حصل بها.

---

(١) الإيضاح، لابن الحاجب ٢/ ٤٣٥.

(٢) الأمالى ٣/ ٣٥، ٣٦.

(٣) التسهيل ص ٣١٢.

(٤) أوضح المسالك ٤/ ٣٥٨.

(٥) شرح الأشموني ٤/ ٣٢٣.

(٦) شرح الشافية ٣/ ١٥١.

(٧) التصريح ٢/ ٣٩٥.

(٨) المقتضب ١/ ٢٤٣، ومعانى القرآن، للزجاج ٤/ ٤٦.

ثالثًا: الإعْلالُ بالحَذْفِ

١ـ اجتماع الياء والواو

إذا اجتمعتِ الياءُ والواو في كلمةٍ واحدةٍ نحو : يعد وأصلها : يوعد، وذلك إذا كان الفعلُ ثلاثيًّا، واويَّ الفاءِ مفتوحَ العينِ، فإن فاءَهُ تُحذفُ في المضارعِ، وفى الأمرِ، وفى المصدرِ المبنى على فِعْلَة، ويجبُ في المصدرِ تعويضُ الهاءِ من المحذوف [١]، تقول: يَعِدُ وتَعِدُ ونَعِد وأعِدُ، و يا زيد عِدْ وعدة [٢]، وأصل يَعِد: يَوْعِد، فحذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة استخفافًا، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد وقعت بين ثقيلين الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقلُ آثروا تخفيفَه بحذفِ شيء منه، ولم يَجُزْ حذفُ الياءِ لأنها حرفُ المضارعةِ وحذفُهُ إخلالٌ، مع كراهيةِ الابتداءِ بالواوِ، ولم يجز حذفُ الكسرةِ لأنه بها يُعرفُ وزنُ الكلمةِ فلم يبقَ إلا الواو فحذفت، وكان حذفُها أبلغَ في التخفيفِ لكونها أثقلَ من الياء [٣].

وحذفوا الواو مع غيرِ الياءِ من حروفِ المضارعةِ، لئلا يختلفَ بناءُ المضارعِ ويجرى في تصريفِه على طريقةٍ واحدةٍ مع ما في الحذفِ من التخفيف [٤].

وقد حذفوا الواو في مثل: يَضَعُ ويَسَع، مع أن العين مفتوحة، لأن أصلها: يَوضِع ويَوْسِع بكسر العين فالواو وقعت بين ياء وكسرة، وقد فتحت العين لأجل حرف الحلق، ولم يعتد بالفتح لأنه عارض [٥] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٥٦.
(٢) أوضح المسالك ٤/ ٣٦١.
(٣) شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٥٩.
(٤) المرجع السابق ١٠/ ٥٩.
(٥) المنصف ١/ ٢٠٧، والممتع ٢/ ٤٣٤، ٤٣٥.

فإن كانت الياءُ هي الواقعةُ بين ياءٍ وكسرةٍ فلا تُحذفُ، نحو: يَئسَ يَيْئِس، ويَسَر ييسِرُ، ويمن يَيْمِن، وذلك أن الياءَ أخفُّ عليهم، ولأنهم قد يَفِرُّون من استثقالِ الواوِ مع الياءِ إلى الياءِ في غيرِ هذا الموضعِ، وبعض العرب يقول: يئس يَئِسُ، فيحذف الياء لاستثقال الياءات مع الكسرات كما حُذِفَ الواو [١].

وقد اختلف الصرفيون في علةِ حذفِ الواو على مذهبين:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب البصريون [٢] ، وثعلب [٣] من الكوفيين، أن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، واحتجوا لذلك بأمور:

أولًا: أن اجتماعَ الياءِ والواوِ مستثقلٌ في كلامهم، حتى قالوا: ياجَلُ وييجل [٤].

ثانيًا: أن الواوَ مستثقلةٌ، وقد اكتنفها ثقيلان الياءُ والكسرةُ، والفعلُ أثقلُ من الاسمِ، وما يعرضُ فيه أثقلُ مما يعرضُ في الاسمِ، فلما اجتمعَ هنا الثقلُ، آثروا تخفيفَهُ بحذفِ شيءٍ منه، ولم يَجُزْ حذفُ الياءِ لأنه حرفُ المضارعةِ، وحذفُه إخلالٌ مع كراهيةِ الابتداءِ بالواوِ، ولم يَجُزْ حذفُ الكسرةِ ،لأنه بها يُعرفُ وزنُ الكلمةِ، فلم يبقَ إلا حذفُ الواوِ فحذفت [٥].

ثالثًا: أن الواوَ من جنسِ الضمةِ، وهى مقدرةٌ بضمتين، والكسرةُ التي بعدها من جنسِ الياءِ التي قبلها، ووقوعُ الشيءِ بين شيئين يخالفانه مستثقلٌ يُفرُّ منه، لاسيما إذا غلبَ الشيئان على الشيءِ الواحد [٦] .

---

(١) الكتاب ٤/ ٥٤.
(٢) الكتاب ٤/ ٥٢، ٥٣، والمقتضب ١/ ٢٢٦، والإنصاف ٢/ ٧٨٢.
(٣) مجالس ثعلب ٢/ ٣٦٠.
(٤) الكتاب ٤/ ٥٢، والإنصاف ٢/ ٧٨٣.
(٥) شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٥٩.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٣.

٤ – أنهم يستثقلون الخروجَ من كسرٍ إلى ضمٍّ [١].

المَذْهَبُ الثَّانِي: ذهب الكوفيون [٢]عدا ثعلب، ونُسِبَ إلى الفراء [٣]فقط، أن الواوَ حُذِفَتْ للفرقِ بين اللازم والمتعدي، فحُذِفَتْ في المتعدي مثل: وَعَد يَعِدُ، ووزن يزن، وثبتت في اللازمِ مثل: وَجَل يَوْجَل، ووَصَل يَوصلُ.

واحتجوا لذلك بأمور:

أ – أن المتعديَ أولى بالحذفِ، لأن المتعديَ صار عِوضًا من حذفِ الواو [٤].

ب – أن الواوَ قد حُذِفَتْ مع غير الياء في المضارع مثل: نعد وأعد وتعد، والأصل فيها: نَوْعِد وأوْعِد وتَوعِد، فلو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، كان ينبغي ألا تحذف هنا، لأنها لم تقع بين ياء وكسرة [٥].

قال الفراء :(وإنما كسروا ما أوله الواو، لأن الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين فأما الذى يقع [٦] فالواو منه ساقطة، مثل: وزن يزن، والذى لا يقع تثبت واوه في الفعل) [٧].

وقد رَدَّ المبردُ مذهبَ الكوفيين، وذلك لأن كثيرًا من الأفعالِ اللازمةِ جاءت محذوفةَ الواو، قال: (فإن قال قائل: إنما هذا لأن الفعلَ المتعدي لا يُحدثُ في أنفس الأفعال

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ٣٥٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب ٢/ ٧٤٣، الإنصاف ٢/ ٧٨٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ٥٩، وشرح الشافية، للرضى ٣/ ٩٢.

(٣) معانى القرآن، للفراء ٢/ ١٥٠، والمنصف ١/ ١٨٨، والممتع ٢/ ٤٣٥.

(٤) الإنصاف ٢/ ٧٨٢.

(٥) الإنصاف ٢/ ٧٨٢.

(٦) المقصود بالفعل الذى يقع: الفعل المتعدي، والذى لا يقع الفعل اللازم.

(٧) معانى القرآن ٢/ ١٥٠.

شيئًا، ولو كان كما يقول لأثبت الواو في: وَهَن يَهِنُ، لأنك لا تقول: وهنت زيدًا، وكذلك وَرِم يَرِم، ووكف البيت يَكِف، ووَنَم الذُّباب يَنِم[1]،وهذا أكثرمن أن يُحْصَى) [2].

وقد أبطلَ ابنُ يعيش حجةَ الكوفيين مُرجِّحًا مذهبَ البصريين، وذلك لأن سقوط الواو في هذا الباب كسقوطها في غير المتعدي مثل: وكف يكف، قال:(ومما يدلُ على ذلك أن من الأفعالِ ما يجئ المضارعُ منه على يَفْعِلُ ويَفْعَل بالكسر والفتح، فتسقطُ الواو من يَفْعِلُ وتثبتُ في يَفْعَل، وذلك في نحو: وَحِرَ صدره يَحِرُ، ووغَرِ يَغِرُ، وقالوا: يَوْحَرُ ويَوْغَرُ، فأثبتوا الواو في المفتوح وحذفوها من المكسور فدل على صحةِ علتِنا وبطلانِ علتِهم) [3].

كذلك رجح ابنُ عصفور مذهب البصريين، وبَيَّنَ وجهَ الفسادِ في مذهب الفراء، وهو خروجه عن القياسِ، لأن القياسَ فيه الحذفُ من أجلِ الثقلِ، كما أنهم قالوا: وأل زيد مما كان يحذره يئل، ووبل المطر يَبِل، ووقدتِ النار تقِدُ، ووَحِرَ صدره يَحِرُ، ووغَرِ يِغرُ، فحذفوا الواو في جميع ذلك، وإن كان غيرَ متعدٍ لوقوعها بين ياء وكسرة [4]،واختاره أيضًا الرضي [5] وابن عقيل[6].

وأرى أن الصواب هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أن الواو حُذِفَتْ من يعد ويزن لوقوعها بين ياء وكسرة، أما استدل به الكوفيون فمردود بوجودِ الحذفِ في اللازم

---

(١) ونم: الونيم: خُزْءُ الذباب، ونمَ الذباب ونمًا وونيمًا. اللسان (و ن م).

(٢) الكامل في اللغة، للمبرد ١/ ١١٥، وشرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ٥٩، وشرح الشافية ، للرضى ٣/ ٩٢.

(٣) شرح المفصل ١٠/ ٥٩، ٦٠.

(٤) الممتع ٢/ ٤٣٥.

(٥) شرح الشافية ٣/ ٥٢.

(٦)المساعد ٤/ ١٨٥.

كثيراً نحو: وَرِمَ يَرِم، ووكف يكِف، وونم يَنِم، فبطل ما استدلوا به لعدم اطراده فلم يبق إلا قول البصريين وثعلب لسلامته من الاعتراض.

رابعًا: الإبدال

١ ـ اجتماع ثلاث ياءات

إذا اجتمع ثلاثةُ أمثالٍ في كلمةٍ أُبدلَ من ثالثِها ياءٌ كراهيةً للتضعيفِ نحو: تسَرَّيتُ، وقضيتُ أظفاري، وأصلهما: تسررتُ تفعلتُ من السر، وقصصتُ، فأبدل من الراء في تسررت، والصاد في قصصت ياء، كذلك تظنيت، أبدل من النون الثالثة ياء، وقد اختلف الصرفيون في وزن تظنّيت على مذهبين:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب جمهور البصريين إلى إن إبدال الياء من النون في تظنّيت، وأمثاله جائز على سبيل الشذوذ، فيحفظ ولا يقاس عليه، فأصل تظنّيت: تظنّنت، اجتمع ثلاث نونات في آخر الكلمة فقلبوا الأخيرة ياء، لثقل اجتماع ثلاثة أمثال(١)، لأن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد أبدل من أحدها ياء، قال الشاعر:

تَقَضَّى البازِي إذا البازِي كَسَر (٢).

---

(١) الكتاب ٤/ ٤٢٤، والإبدال ، لابن السكيت ص١٣٣ ، والكامل في اللغة، للمبرد ٣٦/٣ ، ومعانى القرآن وإعرابه، للزجاج ٥/ ٣٣٢، والمحتسب ١/ ١٥٧، وسر صناعة الإعراب٣/٧٥٩، وشرح الكافية الشافية ، لابن مالك٤/ ٢١٥٥.

(٢) من الرجز للعجاج في ديوانه ص ٥٢، وصدره: دانى جناحيه من الطور.

وهو في: الغريب المصنف، لأبي عبيد ٦٥٦/٣، وإصلاح المنطق ،لابن السكيت٢١٦/١، والكامل في اللغة ٣ /٣٦، والفاخر، للمفضل بن سلمة ص٥، ومعاني القرآن ، للزجاج٣٣٢/٥، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري١٠٠/١ ، والتبصرة والتذكرة ، للصيمري ٢/ ٨٣٤.

الشاهد فيه قوله: تقضى، أصله: تَقَضُّضَ فأبدل الضاد الثالثة ياء.

قالوا: معناه تَقَضُّضَ[١].

قال سيبويه:(هذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهية التضعيف، وليس بمطرد وذلك قولك: تسَرَّيْتُ، وتظنّيت، وتقصّيت من القصة، وأمليت ... وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد) [٢].

يتضح من كلام سيبويه أن قلب النون في تظنيت لا يقاس عليه، وأن ترك القلب إلى الياء جيد إذا قلت: تظنّنت ونحوه[٣] ، وعلى هذا يكون وزن التَّظنِّى: تَفَعَّل، وكان القياس أن يقال تظنُّن، مثل التشدد، إلا أن النون أبدلت منها الياء كراهية لاجتماع الأمثال، فقيل: التَّظنّي[٤]، وقال المبرد :(والعرب تبدل كثيرًا الياءَ من أحدِ التضعيفين، فيقولون: تظنيت ،والأصل: تظننت، لأنه تفعلت من الظن، وكذلك: تقضيت؛ من الإنقضاض، أي: تقضضت، وكذلك تسريت، ومثل هذا كثير) [٥].

وبهذا المذهب قال أبو على الفارسي[٦]، وابن جنى [٧]،والزمخشري[٨]، والصيمري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك[١٢] .

---

(١) معانى الزجاج ٥/ ٣٣٢، ٣٣٣.
(٢) الكتاب ٤/ ٤٢٤.
(٣) التبصرة والتذكرة: ٢/ ٨٣٤.
(٤) المسائل العضديات ص ١٨، والممتع ١/ ٣٧٢.
(٥) الكامل في اللغة٣/٣٦.
(٦) المسائل العضديات ص ١٨، ١٩.
(٧) سر الصناعة ٢/ ٧٥٧.
(٨) المفصل ص ٣٦٤.
(٩) التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٣٣.
(١٠) شرح المفصل ١٠/ ٢٥.
(١١) الممتع ١/ ٣٧٢.
(١٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٥٥.

المَذْهَبُ الثَّانِي: ذهب أبو حيان إلى جواز كون تَظنّيت بزنة: تفعليت، فيكون مثل: تقلسيت، يقال: فلسيته فتقلس، فالألف فيه للإلحاق، لا بدل من النون [١].

وأرى أن الصواب ما ذهب إليه جمهور البصريين، وذلك لأن التظني مصدر: تظنى وأصله: تظنّن، فأبدلت النون الثالثة ياء، كراهية لاجتماع الأمثال.

ومثل هذا الإبدال جرى في لبيك ، ودينار[٢].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٣١٤.

(٢) لبيك أصله: لبيَّيْك فاستثقلوا ثلاث ياءات فقلبوا إحداهنّ ياء، كما قالوا: تَظَنَّيْتُ، يريدون تَظَنَّنْتُ، فلما كثرت النونات قلبوا إحداهنّ باء، و دينار أصله: دِنَّار فاستثقلوا نونين فقلبوا الأولى ياء، فإذا جمعوا قالوا: دنانير فرجعت النون لما فرَّقوا بينهما ينظر: الفاخر ، للمفضل بن سلمة ص٤، ٥ ، والزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري ١/ ١٠٠.

المَبْحَثُ الثانِي
الإدغامُ

الإدغامُ في اللغةِ: إدخالُ الشيءِ في الشيءِ، يقال: أَدْغمْتُ اللجامَ في فمِ الدابةِ، أي: أدخلته فيه، وليس إدغامُ الحرفِ في الحرفِ إدخالَه فيه على الحقيقةِ بل هو إيصالُه به من غيرِ أن يفك بينهما(١).

وفى اصطلاحِ النحويين هو: أن تصلَ حرفًا ساكنًا بحرف مثله متحرك من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيصيران لشدة اتصالهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعةً واحدة شديدة فيصير الحرف الأول كالمستهلك لا على حقيقة التداخل والإدغام ،وذلك نحو: شدّ ومدّ (٢).

ويكون الإدغامُ في المتماثلين، وفى المتقاربين، وفى كلمةٍ، وفى كلمتين(٣) .

قال ابن عصفور: وأجرى المتقاربين مُجرَى المثلين لأن فيهما بعضَ الثقلِ(٤).

وإد ـ١غامُ المثلين قد يكون واجبًا وقد يكون جائزًا، وقد يكون ممتنعًا(٥).

وقد تناول البحث من أحكام الاجتماع في باب الإدغام ما يلي:

١ ـ اجتماع التاءين في أول الفعل المضارع

إذا اجتمعت تاءان في أولِ الفعلِ المضارعِ نحو: تنزل، وتبين، الأصل: تتنزل، وتتبين، بتاءين الأولى: تاءُ المضارعةِ، والثانية: تاء تفعل، حُذفت إحداهما، وعلة الحذف:

أنه لما ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المثلين، ولم يكن سبيلٌ إلى الإدغامِ لما يؤدى إليه من اجتلابِ همزةِ الوصلِ، وهى لا تكون في المضارعِ عَدلُوا إلى التخفيفِ بحذفِ إحدى

---

(١) شرح الشافية، للرضى ٣/ ٢٣٥.
(٢) شرح المفصل، لابن يعيش ١٠/ ١٢١.
(٣) شرح الأشموني ٤/ ٣٤٥.
(٤) الممتع ٢/ ٦٣١.
(٥) ينظر: شرح الشافية، للرضى ٣/ ٢٣٦، ٢٣٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٣: ٣٦٧، وشرح الألفية ، للمكودي ٣٩٧/١ .

التاءين، وهذا الحذفُ كثيرٌ جدًّا[1]، ومنه في القرآن الكريم مواضعُ كثيرةٌ نحو قوله تعالى: ﴿"تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ" [2]﴾ ﴿ اتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ [3]﴾ ﴿لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ [4]﴾ ﴿ نَاراً تَلَظَّى[5]﴾ ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا[6]﴾.

هذا وقد اختلف الصرفيون في المحذوف من التاءين إلى مذهبين:

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المحذوفة هي التاء الثانية الأصلية، لأن الثقل والتكرار حصل بها، ولأن الأولى حرف زيد للدلالة على معنى المضارعة[7].

قال سيبويه:(فإن التقتِ التاءان في تتكلمون وتتترسون، فأنت بالخيارِ، إن شئت أثبتهما، وإن شئتَ حذفتَ إحداهما، وتصديقُ ذلك قوله عز وجل: ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ"[8]﴾ ..... وإن شئتَ حذفتَ التاءَ الثانيةَ، وتصديقُ ذلك قوله ـ تبارك وتعالى ﴿ تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا [9] ﴾ .... وكانت الثانيةُ أولى بالحذفِ لأنها

(١) شرح الأشموني ٤/ ٢٥١.
(٢) من الآية (٨٥) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (١) من سورة النساء.
(٤) من الآية (١٠٥) من سورة هود.
(٥) من الآية (١٤) من سورة الليل.
(٦) من الآية (٤) من سورة القدر.
(٧) الكتاب ٤/ ٤٧٦، ومعانى القرآن ، للأخفش ١/ ٣١٠، والبيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري ١/ ١٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٤٨، وشرح المفصل ،لابن يعيش ١٠/ ١٥٢، وشرح الأشموني ٤/ ٣٥١، والتصريح ٢/ ٤٠١.
(٨) من الآية (٣٠) من سورة فصلت.
(٩) من الآية (٧٢) من سورة البقرة.

هي التي تُسَكَّنُ وتُدغَمُ في قوله تعالى:"﴿ فادَّارَأتُم [١] ﴾ ﴿ وازَّيَنَت [٢] ﴾ ، وهى التي يُفعلُ بها ذلك في يذّكرون، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك) [٣].

المَذْهَبُ الثاني :ذهب الكوفيون[٤] ، ونُقِلَ عن هِشامٍ الضرير[٥] إلى أن المحذوفَ هو التاءُ الأولى الزائدةُ، لأن الزائدَ أضعفُ من الأصلي، فلما أرادوا حذفَ إحداهما، كان حذفُ الأضعفِ أولى من حذفِ الأقوى.

وقد رَدّ البصريون مذهب الكوفيين: بأن قولهم إن الزائدَ أضعفُ من الأصلي فكان حذفُه أَولى، لا نسلم هذا مطلقًا، فإن الزائدَ على ضربين: زائدٌ جاء لمعنى، وزائدٌ لم يجئ لمعنى، فأما الزائدُ الذى جاء لمعنى، فلا نُسَلِّمُ فيه أن الأصلي أقوى منه، وأما الزائد الذى لم يجئ لمعنى، فمسلم أنه أقوى، ولكن لا نُسَلِّمُ أنه قد وجد ها هنا، وهذا لأن التاء ها هنا جاءت لمعنى المضارعة، فقد جاءت لمعنى، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن يكون إبقاؤها أولى، لأن في حذفها إسقاطًا لذلك المعنى الذى جاءت من أجله، والذى يدل على صحة هذا: ثبوت التنوين في المنقوص والمقصور، وحذف حرف العلة منهما لالتقاء الساكنين، وإن كان أصليًّا[٦] .

---

(١) من الآية (٢٤) من سورة يونس.

(٢) من الآية (٣٠) من سورة فصلت.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ١/ ٢٥١، والبيان في غريب إعراب القرآن، للأنباري ١/ ١٠٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٤٨ وشرح الشافية، للرضى ٣/ ٢٩٠.

(٥) التسهيل، لابن مالك ص ٣٢٤، والبحر المحيط ، لأبي حيان١/ ٢٩١، والدر المصون، للسمين الحلبي ١/ ٤٧٩، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٤، وشرح الأشموني ٤/ ٣٩١، والتصريح ٢/ ٤٠١.

(٦) الإنصاف ٢/ ٦٤٨، ٦٤٩.

المَذْهَبُ الثَّالِثُ: حكى الرضيُّ عن بعضِ الصرفيين جوازَ الأمرين، حذف التاء الأولى الزائدة لمعنى المضارعة، أو حذف الثانية الأصلية، على السواء(١).

هذا وبمذهب سيبويه والبصريين قال الزجاج(٢)، وابن جنى (٣)، وصححه أبو البركات الأنباري حيث قال:(والصحيحُ أن المحذوفَ منهما الثانية الأصلية دون الأولى الزائدة، وهذا أَوْلَى، لأن الأُولى الزائدة دخلت لمعنى، والثانية الأصلية لم تدخل لمعنى، فلما أرادوا حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى) (٤).

كما رجحه أكثر المتأخرين، فرجحه ابن يعيش(٥)،وابن مالك(٦)، وأبو حيان(٧)، والسمين الحلبى(٨) ، وابن هشام (٩)، والشيخ خالد(١٠) .

وأرى أن الصواب من المذاهب الثلاثة هو مذهب سيبويه والبصريين، ومن وافقهم ، وهو أن المحذوف التاء الثانية، وذلك لما يلى:

أولًا: لأن الثقل حصل بها.

ثانيًا: لأن التاء الأولى زِيدت لمعنى المضارعة، فلو حذفت لضاع الغرض من الإتيان بها، وهو دلالتها على المضارعة، لأن صيغة الفعل قبل مجيئها كانت للماضي، وهى التي هيأتها للمضارعة فلو حذفت فات الغرض.

---

(١) شرح الشافية ٣/ ٢٩٠.
(٢) معانى القرآن وإعرابه ١/ ١٦٦، ٢/ ٦.
(٣) المحتسب ١/ ١١١، ١٢٠.
(٤) البيان ١/ ١٠٤.
(٥) شرح المفصل ١٠/ ١٥٢.
(٦) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧.
(٧) البحر المحيط ١/ ٢٩١.
(٨) الدر المصون ١/ ٤٧٨.
(٩) أوضح المسالك ٤/ ٣٦٤.
(١٠) التصريح ٤/ ٤٠١.

٢ ـ اجتماع المثلين

اختلف الصرفيون في أي المثلين في نحو: عَلَّمَ واقعنسس هو الزائد على ثلاثة مذاهب

المَذْهَبُ الأَوَّلُ: ذهب الخليل[١]،إلى أن الزائد من المثلين هو الأول، وذلك لأنه وقع موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد، وهى الياء والألف والواو.

قال سيبويه:(هذا باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد، سألت الخليل فقلت: سلم أيتها الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثواني في فوعل وفاعل وفيعل، وقال في فعلل وفعل ونحوهما الأولى هي الزائدة، لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث نحو: جدول، وعثير [٢]، وشمال) [٣].

يتضح من هذا أن الخليل يرى أن اللام الأولى من "سلَّم" هي الزائدة، لأنها وقعت موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد، وهى الواو والياء والألف، حيث وقعت هذه الحروف ثانية زائدة في فوعل نحو: حومل[٤]، وفاعل نحو: كاهل، وفيعل نحو: صيقل [٥].

كذلك يحكم على اللام الأولى في فعلل وفعل بأنها هي الزائدة، لأنها وقعت موقع الواو والياء والألف، لأن هذه الحروف وقعت ثالثة زائدة نحو: جدول، وعثير، وشمال.

---

(١) ينظر مذهب الخليل: في الكتاب ٤/ ٣٢٩، والخصائص ٢/ ٦١، وارتشاف الضرب ١/ ٢٢٧.

(٢) العِثْيَرِ: الغبار، والياء زائدة، والمراد بها الصعيد الذي لا نبات. اللسان (ع ث ر).

(٣) الكتاب ٤/ ٣٢٩.

(٤) حومل: الحومل السيل الصافي. اللسان (ح م ل).

(٥) الصيقل: الصانع، والجمع صياقلة. الصحاح ٥/ ١٧٤٤.

المَذْهَبُ الثاني: ذهب يونس[١] إلى أن الثاني من المثلين هو الزائد، فالزائد في نحو: "سلم" هو اللام الثانية، و"بلز" الزاي الثانية، وذلك لأنهما وقعا موقعًا تكثر فيه أمهات الزوائد، حيث إن الواو والياء قد تقعان زائدتين متحركين ثالثتين نحو: جهور[٢]، وعثير، فإذا كانت اللام الثانية من" سلَّم" هي الزائدة كانت واقعة موقع الياء من عثير، والواو من جهور ومتحركة مثلهما، وكذلك أيضا تكثر زيادتهما رابعتين متحركين نحو: كنهور[٣]و"عفرية" [٤]فإذا جعلنا الزاي الثانية من "بلز" زائدة كانت واقعة موقع الواو من "كنهور" والياء من "عفرية" ومتحركة مثلهما [٥].

قال سيبويه:(وأما غيره[٦] فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في سلم وأخواتها هي الزائدة، لأن الواو تقع ثالثة في جدول، والياء في عثير ... وكلا الوجهين صواب ومذهب) [٧].

فلم يرجح سيبويه أحد المذهبين على الآخر، وإنما يرى أن كليهما صواب ومذهب.

وذهب أبو على الفارسي إلى أن الصحيح ما ذهب إليه يونس، من زيادة الثاني من المثلين واستدل على ذلك بوجود "اسحنكك" و"اقعنسس" وشبههما فى الكلام.

---

(١) ينظر مذهب يونس في: الكتاب ٤/ ٣٢٩، والممتع ١/ ٣٠٤، وهمع الهوامع ٢/ ٢١٦.

(٢) الجهور: الجهوري هو الصوت العالي، وفرس جهور، وهو الذى ليس بأجش الصوت ولا أغن. اللسان (ج هـ ر).

(٣) الكنهور من السحاب المتراكب الثخين، قال الأصمعي وغيره: هو قطع من السحاب أمثال الجبال. اللسان (ك ن هـ ر).

(٤) العفرية: العفريت من كل شيء المبالغ، والعفرية المصحح، والداهية. الصحاح ٢/ ٧٥٢.

(٥) الممتع ١/ ٣٠٤.

(٦)أي: غير الخليل وهو: يونس القائل بأن الزائد في نحو: سلّم هو اللام الثانية، وذلك لأن الواو تقع ثالثة زائدة نحو: جدول، وكذلك الياء في نحو: عثير، فاللام في سلم وقعت موقع الواو في جدول، والياء في عثير.

(٧) الكتاب ٤/ ٣٢٩.

قال:(وذلك أن النون في " افعنلل " من الرباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو: "احرنجم " فينبغي أن يكون ما ألحق به من الثلاثي بين أصلين لئلا يخالف الملحق به، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثاني هو الزائد، وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه) (١).

ولم يرتض ابنُ جنى ما رجَّحَهُ شيخُهُ، وإنما ذهبَ إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن كلا المذهبين صواب وله دواعيه، حيث قال بعد ذكر المذهبين:(فليس واحد من المذهبين إلا وله داعٍ إليه، وحاملٌ عليه، وهذا مما يستوقِفُك عن القطعِ على أحدِ المذهبين إلا بعد تأملِه، وإنعامِ الفحصِ عنه) (٢).

وقد صحح ابن عصفور ما ذهب إليه الخليل من زيادةِ الأولِ من المثلين، و رَدَّ ما استدل به أبو على الفارسي على صحة قول يونس حيث قال:(وهذا الذى استدلَ به لا حجةَ فيه، لأنه لا يلزمُ أن يوافقَ الملحقُ ما ألحقَ به في أكثر من موافقته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف، ألا ترى أن النون في "افعنلل" من الرباعي بعدها حرفان أصلان، وليس بعدهما فيما ألحق به من الثلاثي إلا حرفان، أحدهما أصلى، والآخر زائد، فكما خالف المُلحقُ الملحقَ به، في هذا القدر، فكذلك يجوز أن يخالفه في كون النون في الملحق به واقعة بين أصلين، وفى الملحق واقعة بين أصل وزائد) (٣).

ثم دلل على صحة مذهب الخليل بدليلين حيث قال:(والصحيح عندي ما ذهب إليه الخليل، من أن الزائد منهما هو الأول بدليلين:

---

(١) التكملة ،لأبى على الفارسي ص٢٩٢.
(٢) الخصائص ٢/ ٦٩.
(٣) الممتع ١/ ٣٠٦,٣٠٥.

أحدهما: أنهم لما صغروا "صمحمحًا " قالوا: " صميمح " فحذفوا الحاء الأولى، ولو كانت الأولى هي الأصلية والثانية هى الزائدة لوجب حذف الثانية، لأنه لا يحذف في التصغير الأصل، ويبقى الزائد.

والآخر: أن العين إذا تضعفت، وفصل بينهما حرف، فإن ذلك الفاصل أبداً لا يكون إلا زائداً نحو: "عثوثل" (١)، و"عقنقل"(٢)،ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان، فإذا ثبت ذلك تبين أن الزائد من الحاءين في " صمحمح " هي الأولى، لأنها فاصلة بين العينين، فلا يتصور أن تكون أصلا، لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم، من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد، وإذا ثبت أن الزائد من المثلين، في هذين الموضعين هو الأول، حملت سائر المواضع عليهما) (٣).

المَذْهَبُ الثَّالِثُ: ذهب ابن مالك (٤) إلى التفصيل، فيرى أن الثاني من المثلين أولى بالزيادة في نحو: اقعنسس، وذلك لوقوعه موقع ألف احرنبى.

فاحرنبى ملحق باحرنجم، والألف الأخيرة فيه زائدة للإلحاق، فيحمل عليه اقعنسس من الملحق بالثلاثي، فالسين الأخيرة في اقعنسس في مقابلة الألف في احرنبى، والألف الأخيرة في احرنبى زائدة، فكذلك السين الثانية في اقعنسس.

ويرى أن أول المثلين أولى بالزيادة في نحو: عَلَّم لوقوعه موقع ألف فاعل، وياء فيعل، وواو فوعل، فهو يوافق الخليل في نحو: عَلَّم في أن الزائد من المثلين هو الأول، ويخالفه في نحو: اقعنسس.

---

(١) العثوثل: رجل عثول أي: فدم مسترخ مثل القثول. الصحاح ٥/ ١٧٥٨.
(٢) العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل الرمل، والجمع عقاقل. الصحاح ٥/ ١٧٧٢.
(٣) الممتع ١/ ٣٠٦,٣٠٧.
(٤) التسهيل ص٢٩٧.

ويوافق يونس في نحو: اقعنسس، ويخالفه في نحو: عَلَّم.

وأرى أن الراجح في أي المثلين هو الزائد في نحو: عَلَّمَ ، ما ذهب الخليل، وذلك لوقوع الأول من المثلين موقع أمهات الزوائد، وهى الواو والياء والألف في نحو: جوهر، وبيطر، وكاهل.

وأما ما ذهب إليه يونس، وصححه الفارسي، فيكفى في رده ما ذكره ابن عصفور.

الخَاتمَـةُ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بنعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتِ، وَالصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَى خَاتمِ أَنْبِيَائِهِ وَرُسُلِهِ مُحَمَّدٍ بنِ عبدِ اللهِ وعَلَى آلهِ وصحْبه أجمعين:

وَبَعْدُ:

فقد وفقني الله ــ تعالى ــ للانتهاءِ من هذا البحثِ، بعد أن تتبعتُ فيه الأحكامَ المترتبةَ على الاجتماعِ في النحوِ والتصريفِ بالبحثِ والدراسةِ .

وقد خَلُصَ البَحْثُ إِلَى النَّتَائِجِ التَّاليَةِ:

أَوَّلًا: رجحت الدراسة مذهب البصريين في نيابة المفعول به عن الفاعل عند اجتماعه مع المصدر والظرف والجار والمجرور، مبينة العلة في ذلك.

ثالثًا: أكدت الدراسة على أن الأولى بالعمل عند اجتماع عاملين (التنازع) على معمول واحد هو الثاني، لأنه الأقرب، كما أنه يشبه العمد فهو أولى بالعمل.

رابعًا: صوبت الدراسة إعمال الشرط عند اجتماعه مع القسم، إذا تقدم عليهما ذو خبر، فإن لم يتقدمهما ذو خبر ، فالجواب للمتقدم منهما.

خامسًا: صوبَ البحثُ مذهبَ سيبويه في إعمال أمَّا إذا اجتمعت مع إنِ الشرطية ، فالجواب لها ، وجواب إن الشرطية محذوف ، وذلك لكون أمَّا أسبقَ المُجَابينِ

سادِسًا: صَوَّبَ البحثُ قولَ سيبويه في تقديم ضمير المتكلم على المخاطب عند اجتماعهما، وتقديم ضمير المخاطب على الغائب أيضًا عند اجتماعهما.

سابعًا:أسفرت الدراسةُ عن الغلبة للاسم في التقديم إذا اجتمع مع اللقب، وذلك لأن اللقب بمثابة الصفة وهي تابعة للموصوف ، والموصوف رتبته التقديم.

ثامنًا: رَجَّحَ البحثُ الرأيَ القائل بتقديم النعت إذا اجتمع مع غيره من التوابع، وذلك لأنه كجزء من متبوعه، ورَدَّ قولَ مَنْ قال بتقديم التأكيد، وذلك لأن التأكيد لا يكون إلا بعد تمام البيان ، وليس النعت كذلك.

تاسعًا: أثبتتِ الدراسةُ صحةَ قول سيبويه في حذف نون الرفع عند اجتماعها مع نون الوقاية.

عاشرًا: أظهرت الدراسة عدمَ وجودِ التنازع بين الحروفِ ، وهو ما ادعاه ابن العلج عند اجتماع همزتي الاستفهام والوصل.

حادي عشر: ظهر من خلال الدراسة أن اجتماع الواوين أو الياءين كان سببًا في قلب إحداهما همزة، إذا اجتمعا وكان بينهما حاجز غير حصين ، كراهية اجتماع ثلاثة حروف معتدلة، وهو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه .

ثاني عشر: صَوَّبَ البحثُ مذهب المازني في جواز قلب إحدى الواو همزة في أول الكلمة.

ثالث عشر: عرض البحث لاجتماع الساكنين في اسم المفعول المعل العين ، ورجح مذهب الخليل سيبويه، ومن وافقهما في أن المحذوفة هي الثانية، لما سبق عرضه من أدلة.

رابع عشر : ظهر من خلال الدراسة في مبحث العمل أن جميع مواضع الاجتماع كان المجتمعان فيها عاملين فيما بعدهما ، إلا في موضع واحد كان فيه المجتمعون معمولات ، وهي مسألة اجتماع المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله.

خامس عشر: اتضح جليًّا من خلال مبحثي الإعلال والإبدال، والإدغام أن التخفيف من مقاصد اللغة العربية .

وبعد: فاللهَ ـ تعالى ـ أسألُ أن أكونَ قد وُفِقتُ فيما قصدتُ ، وأخلصتُ فيما قدمتُ ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب،

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى وآله و صحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فِهْرِسُ المَصَادِرِ والمَرَاجِعِ

١- إتحاف فُضلاء البشر بالقراءاتِ الأربعةَ عَشَر، للدمياطيِّ، تحقيق الدكتور/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي ،مطبعة مصطفى البابي الحلبى ، القاهرة ، ط/ الرابعة١٩٧٨م .

٣- أثر النحاة في البحث البلاغي د/عبد القادر حسين، دار غريب، للطباعة والنشر، القاهرة.

٤- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق/ على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٥- ارتشاف الضَّربِ من لسان العَرَبِ، لأبي حيان الأندلسيِّ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٦- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية ، تحقيق: د/محمد ابن عوض بن محمد السهلي، الناشر أضواء السلف، الرياض ط/الأولى، ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤ م.

٧- الأزهية في علم الحروف، لأبي سهل الهروي، تحقيق/عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨- أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق.

٩- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الإله نبهان، وآخرين، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

١٠- إصلاح المنطق، لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ط/الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م

١١- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/ الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
١٢- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق/ إبراهيم الإبياري، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤هـ /١٩٨٢ م.
١٣- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهر، مطبعة العاني، بغداد.
١٤- إعراب القرآن الكريم وبيانه ، لمحيي الدين الدرويش البلاغة والأسلوبية ، للدكتور/ محمد عبد المطلب الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٨٤م.
١٥- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثانية ١٩٩٢ م.
١٦- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السِّيد البَطَلْيَوسي (المتوفى: ٥٢١ هـ)
١٧- تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا ، الدكتور/ حامد عبد المجيد مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٩٦ م
١٨- الأمالي النحويِّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/ هادي حسن حمودي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
١٩- أمالي ابن الشجريّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ط/الرابعة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

٢١- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨ م.
٢٢- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٢٣- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور/إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط/الأولى ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
٢٤- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني، تحقيق/ محمد عبدالمنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، ط/الثالثة،١٤١٣ هـ/١٩٩٣ م.
٢٥- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق ودراسة/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، ط /الأولى ١٤٢٠هـ: " الجزء الأول "، وتحقيق/صالح حسين العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط/ الأولى ١٤٢٠ هـ " الجزء الثاني ".
٢٦- البرهان في علوم القرآن للزركشي، / محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسي البابي الحلبي، ط/ الأولى ١٣٧٦ هـ/١٩٥٦م.
٢٧- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، الناشر/ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٢٨- بلاغة الكلمة والجملة والجمل ، للدكتور/منير سلطان ،منشأة المعارف ، الإسكندرية ،ط/الثالثة -١٩٩٦ م.
٢٩- البلاغة والأسلوبية ، للدكتور/ محمد عبد المطلب ،الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة - ١٩٨٤م.
٣٠- البلاغة العالية (علم المعاني) عبد المتعال الصعيدي، قدم له وراجعه د/ عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب ومطبعتها ، القاهرة.

٣١- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط /الثانية ١٤١٧ هـ/١٩٩٦م.
٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيديّ، المطبعة الخيرية، مصر، ط/ الأولى ١٠٣٦هـ .
٣٣- تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهريّ، تحقيق/أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت، ط/ الرابعة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م
٣٤- التبصرة والتذكرة، للصيمريّ، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
٣٥- التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق/ على محمد البجاويّ، طبعة عيسى البابيّ الحلبيّ.
٣٦- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق/محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
٣٨- التعريفات ، للجرجانى (ت٨١٦ هـ) تحقيق/ إبراهيم الأبيارى، دار الريان للتراث.
٣٩- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ /خالد الأزهري، دار الفكر.
٤٠- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الفارسي، تحقيق الدكتور/عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٤١- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور/محمد عبد الرحمن محمد المفدي، ط /الأولى،١٤٠٣ هـ/١٩٨٣م.
٤٢- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط/الأولى ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٤٣- التكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، العراق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
٤٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ على محمد فاخر، وآخرين، دار السلام، مصر، ط/ الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
٤٥- توجيه اللمع، لابن الخبَّاز، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، دار الشام، القاهرة، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
٤٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمراديّ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط/ الثانية.
٤٧- الجمل في النحو للزجاجى ٣٤٠هـ، تحقيق د/ على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط /الخامسة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٤٨- الجنَى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق الدكتور/فخر الدين قباوة، والأستاذ/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
٤٩- حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٥٠- الحجَّة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط/ الأولى ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
٥١- الخصائص، لابن جني، تحقيق/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/ الثالثة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
٥٢- خصائص التراكيب. دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني د. محمد محمد أبو موسى ، دار التضامن للطباعة ،القاهرة ط/ الرابعة ١٩٨٠م.

٥٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
٥٤- دلائل الاعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق/ محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني ، القاهرة، دار المدني ،بجدة، ط/ الثالثة ١٤١٣هـ/١٩٩٢ م.
٥٥- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله صالح الفوزان، دار المسلم، ط/ الأولى ١٩٩٩م.
٥٦- ديوان الأعشى الكبير لميمون بن قيس، شرح وتقديم د/ محمد أحمد قاسم، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٥٧- ديوان جميل بثينة، دار صادر- بيروت.
٥٨- ديوان العجاج، تحقيق الدكتور/عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.
٥٩- ديوان الفرزدق ، تحقيق/ إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ،لبنان، ط/ الأولى ١٩٨٣ م.
٦٠- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٩٥م.
٦١- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقيّ، تحقيق/أحمد محمد الخراط، طبعة مجمع اللغة العربية، دمشق.
٦٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الرابعة، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م.
٦٣- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، للسهيلي، تحقيق/عبد الرحمن الوكيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/الأولى، ١٤١٢هـ.
٦٤- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ،تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ،بيروت ،ط/الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م

٦٥- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
٦٦- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق، ط/ الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
٦٧- سفر السعادة وسفير الإفادة للسخاوى ٦٤٣هـ، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، دار صادر- بيروت، ط/ الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٦٨- سنن الترمذي، تحقيق وتعليق/ أحمد محمد شاكر وآخرين ،مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط /الثانية ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.
٦٩- شذا العرف في فن الصرف للشيخ /أحمد الحملاوي، تدقيق وتعليق د/ مصطفى أحمد عبدالعليم ، مكتبة المعارف، ط /الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٧٠- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور/محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
٧١- شرح ابن عقيل، تحقيق/محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، مصر، ط/العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
٧٢- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، عيسى البابي الحلبيّ.
٧٣- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط/ الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
٧٤- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق/ سلوى محمد عمر عزب، الناشر: جامعة أم القرى، السعودية.

٧٥- شرح الجمل، لابن عصفور، تحقيق/ فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
٧٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ،المملكة العربية السعودية ، ط /الأولى ١٤٢٣ هـ /٢٠٠٤ م.
٧٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري تحقيق/عبد الغني الدقر ،الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا. ط /الأولى ، ١٩٨٤م.
٧٨- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق الدكتور/يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ط/الثانية ١٩٩٦م.
٧٩- شرح الشافية للجاربردى، ضمن مجموعة شروح الشافية، عالم الكتب- بيروت، بلا تاريخ.
٨٠- شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين الأستراباذي، تحقيق الأساتذة/ محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٨١- شرح قطر الندى وبَلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط/الحادية عشرة ١٣٨٣هـ. ١٩٦٣م.
٨٢- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط/ الأولى ، جامعة أم القرى، السعودية.
٨٣- شرح الكتاب، للسيرافي، تحقيق/أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، ط/الأولى ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
٨٤- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي ، تحقيق الدكتور/ المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة – القاهرة ط/الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م

٨٥- شرح اللمع ، لابن برهان، تحقيق الدكتور/ فائز فارس، الكويت ط /الأولى ١٤٠٤ هـ/١٩٨٤ م
٨٦- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة القدسيّ، القاهرة. قدم له الدكتور/ إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، ط /الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م
٨٧- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لابن الحاجب، تحقيق/جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكة المكرمة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط/الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
٨٨- شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف ، للمكودي (المتوفى: ٨٠٧ هـ) تحقيق الدكتور /عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥م.
٨٩- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي، تحقيق د/ الشريف الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، دار الندوة، بيروت ـ لبنان، بلا تاريخ.
٩٠- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، للنيلي، تحقيق الدكتور/ محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط/ الأولى ١٤٢٠هـ.
٩١- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، تحقيق/ محمد حسن آل ياسين، ط دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.
٩٢- الغريب المصنف، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د/ محمد مختار الصعيدي، دار مصر للطباعة ، ط/ الأولى ١٩٩٦ م.
٩٣- الفاخر ، للمفضل بن سلمة بن عاصم، أبو طالب (ت ٢٩٠هـ) ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ط/الأولى ١٣٨٠ هـ
٩٤- في نحو اللغة وتراكيبها د/خليل أحمد عمايرة ، عالم المعرفة ، جدة ،١٩٨٤م.

٩٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي، تحقيق/مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط/السادسة ١٩٩٨م.
٩٦- الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
٩٧- كتاب الإبدال، لابن السكيت، تقديم وتحقيق/حسين محمد محمد شرف، الهيئة المصرية لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٩٨ هـ/١٩٨٧ م.
٩٨- كتاب الحدود في النحو ، للرماني، تحقيق/ بتول قاسم ناصر، وزارة الثقافة والإعلام ، دار الشئون الثقافية العامة بالعراق.
٩٩- كتاب سيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/ الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
١٠٠- كتاب الشعر، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
١٠١- كتاب المذكر والمؤنث، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب، والدكتور/صلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
١٠٢- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، تحقيق/عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٠٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن أبي طالب القيسي ٤٣٧ هـ، تحقيق/ محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

١٠٣ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان ط/ الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٤ـ لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأساتذة/ عبد الله على الكبير، وآخرين، دار المعارف، مصر.

١٠٥ـ اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق/فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت ١٩٧٢م.

١٠٦ـ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور/ محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

١٠٧ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جِنِّي، تحقيق/ علي النجدي ناصف، والدكتور/ عبد الحليم النجار، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبيّ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٠٨ـ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدكتور/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٠٩ـ مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، عني بنشره/ برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

١١١ـ المخصص، لابن سيده، تحقيق/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١١٢ـ المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقيق الشيخ / محمد عبدالخالق عضيمة، مراجعة د/ رمضان عبدالتواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١١٣ـ المذكر والمؤنث، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق الدكتور /حاتم صالح الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان ـ دار الفكر ،دمشق ط /الأولى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م.

١١٤ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدكتور/محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١١٥ـ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط/ الأولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١١٦ـ المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسيِّ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، دار القلم، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١١٧ ـ المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق/ شيخ الراشد– دمشق، وزارة الثقافة، ط/ الأولى ١٩٨٦م.

١١٨ ـ المسائل المشكلة المعروفة بـ: (البغداديات)، لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق الدكتور/ صلاح الدين عبد الله السنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٨٣م..

١١٩ـ مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د/ حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٤ م.

١٢٠ـ معاني القرآن، للأخفش، تحقيق الدكتورة/ هدى محمود قراعة، مطبعة المدني، القاهرة، ط/ الأولى ١٩٩٠م.

١٢١ـ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق ودراسة/ عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٢٣ـ معاني القرآن، للفرّاء، الجزء الثاني، تحقيق/ محمد علي النجار، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٢٤ـ معجم المذكر والمؤنث في اللغة العربية ، جمعه ونسق مادته د/ محمد أحمد قاسم، دار العلم للملايين ، ط /١٩٨٩ م.

١٢٥ـ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د/ أحمد مطلوب، مكتبة/ لبنان ، بيروت، ٢٠٠٧ م.

١٢٦ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان،١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م.

١٢٧ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،١٤٠٧هـ/١٩٨٧ م.

١٢٨ـ المفصل في علم العربية، للزمخشريّ، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط /الأولى ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م .

١٢٩ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق الدكتور/عبد الرحمن العثيمين، وآخرين ، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القري، مكة المكرمة، ط/الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م..

١٣٠ـ المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.

١٣١ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ط/ الثانية ١٩٧٩م.

١٣٢ـ المقدمة الجزوليّة في النحو، للجزوليّ، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، أم القرى، ط /الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣١ـ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد دار التراث، مصر، ط/العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

١٣٢ ـ الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق/ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٣٣ ـ المنصف شرح تصريف المازنيّ، لابن جنِّي، تحقيق/ إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، طبعة عيسى البابي الحلبيّ، ط/ ١٣٧٣هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٤ـ نتائج الفكر، للسهيلي : دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط /الأولى: ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م

١٣٥ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمريّ، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط/ الأولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٧٧م.

١٣٦ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الجزري ،تحقيق : طاهر أحمد الزاوى ،ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت ، ط/ الرابعة، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

١٣٧ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/ الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
المقدمةُ	٧٩٧
الفصلُ الأولُ: الأَحْكَامُ المُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في النَّحْوِ وفيه أربعة مباحث:	٧٩٩
المَبْحَثُ الأَوَّلُ : العمل	٨٠١
١ـ اجتماع المفعول بـه والمصدر والظرف والجار والمجرور بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله.	٨٠٣
٢ ـ اجتماع عاملين على معمول واحد (التنازع)	٨١٣
٣ـ اجتماع إنْ و لمْ	٨١٥
٤ ـ اجتماع الشرط والقسم.	٨١٨
٥ ـ اجتماع الشرط والاستفهام	٨٢٦
٦ـ اجتماع أمَّا وإن الشرطية	٨٢٧
المَبْحَثُ الثَّانِي: التقديم والتأخير	٨٣١
١ـ اجتماع ضميرين	٨٣٦
٢ ـ اجتماع الاسم واللقب	٨٣٩
٣ ـ اجتماع التوابع	٨٤٧
المَبْحَثُ الثَّالِثُ: التغليب	٨٥٣
١ ـ اجتماع النكرة والمعرفة	٨٥٦

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
٢ ـ اجتماع معدودين مذكر ومؤنث	٨٥٧
٣ ـ اجتماع المذكر والمؤنث	٨٦٣
المَبْحَثُ الرَّابعُ: الحذف	٨٦٧
١ـ اجتماع نُوْني الرَّفْعِ والوِقَايَةِ والمحذوف منهما	٨٧٠
٢ ـ اجتماع همزتي الاستفهام والوصل	٨٧٣
الفصل الثاني: الأَحْكَامُ المُتَرَتِّبَةُ على الاجتِمَاعِ في التَّصْرِيفِ وفيه مبحثان:	٨٧٧
المَبْحَثُ الأَوَّلُ : الإعلال والإبدال	٨٧٩
أولًا :الاعلال بالقلب	٨٨٢
١ ـ اجتماع واوين أو ياءين بينهما ألف	٨٨٢
٢ ـ اجتماع واوين في أول الكلمة	٨٨٧
٣ ـ اجتماع واوين مفصولا بينهما بهمزة عارضة	٨٩٠
٤ ـ اجتماع ثلاث واوات في كلمة	٨٩٢
٥ ـ اجتماع الياءين	٨٩٦
ثانيا: الإعلال بالنقل	٨٩٩
١ ـ اجتماع الواوين(الساكنين) في اسم المفعول المعل العين	٨٩٩
٢ ـ اجتماع الألفين في المصدر الموازن لإفعال واستفعال	٩٠٦

الموضـــــــــــــوع	الصفحة
ثالثًا: الاعلال بالحذف	٩٠٨
١ ـ اجتماع الياء والواو	٩٠٨
رابعًا: الإبدال	٩١٢
١ ـ اجتماع ثلاث ياءات	٩١٢
المَبْحَثُ الثَّانِي: الإدغام	٩١٥
١ ـ اجتماع التاءين في أول الفعل المضارع	٩١٧
٢ ـ اجتماع المثلين	٩٢١
الخاتمة	٩٢٧٤
فهرس المصادر والمراجع	٩٢٩
فهرس الموضوعات	٩٤٣